جامعة الجيلالي بونعامة-خميس مليانة
كليــة العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم التاريخ

الثورات المحلية

مطبوعة دروس السداسي الثالث لمستوى الثانية ماستر

تخصص تاريخ الجزائر الحديث

مطبوعة مقدمة ضمن متطلبات الأستاذية لرتبة أستاذ التعليم العالي

من إعداد الأستاذة:
-دة. صباح بعاسية

السنة الجامعية:
(1443-1444هـ/ 2022-2023م)

Scanné avec CamScanner

جامعة الجيلالي بونعامة-خميس مليانة
كليــة العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم التاريخ

الثورات المحلية

مطبوعة دروس السداسي الثالث لمستوى ثانية ماستر

تخصص تاريخ الجزائر الحديث

مطبوعة مقدمة ضمن متطلبات الأستاذية لرتبة أستاذ التعليم العالي

من إعداد الأستاذة:

-ة. صباح بِعارسية

أعضاء لجنة الخبرة

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	جامعة الانتساب
عبد القادر فكاير	أستاذ التعليم العالي	خميس مليانة
رحيمة يوسفوش	أستاذة التعليم العالي	الجزائر (2)

السنة الجامعية: (1443-1444هـ/ 2022-2023م)

Scanné avec CamScanner

عنوان الماستر: تاريخ الجزائر الحديث/ السداسي الثالث

المقياس: الثورات المحلية

محتوى المقياس:

1- أوضاع الجزائر خلال النصف الثاني من القرن 18م.

2- أسباب الثورات:

- تراجع الانتعاش الاقتصادي الذي كان في القرن 18م.
- غياب الاستقرار السياسي الذي شهده القرن 18م.
- التنافس الفرنسي الإنكليزي للحصول على الامتيازات بالجزائر.
- هشاشة العلاقات مع المغرب (السلطان سليمان) ومع تونس (عهد حمودة باشا).
- استحواذ اليهود على النفوذ داخل السلطة.

3- أهم الثورات:

أ- ثورات ما قبل القرن 19م:

- ثورة الكراغلة 1630م.
- ثورة الشرق الجزائري 1637م-1643م إثر حادثة البستيون.
- ثورة قبيلة فليسة 1767م.
- ثورة أولاد نايل 1772م.

ب- ثورات القرن 19م:

- ثورة ابن الأحرش 1804م.
- ثورة درقاوة 1805- 1816م.
- ثورات منطقة جرجرة 1804م، 1810م، 1823م.
- ثورة بوسعادة وفليسة 1814م.
- الثورة التجانية بعين ماضي 1816م.
- ثورة النمامشة والأوراس 1818م-1823م.

4- انعاكاسات هذه الثورات على البلاد.

Scanné avec CamScanner

مقدمة

الهدف من دراسة الطالب لمقياس "الثورات المحلية" هو معرفة العلاقة التي كانت سائدة بين السلطة الحاكمة في الجزائر وبين السكان المحليين، من خلال الثورات التي قامت بها بعض القبائل وبعض الطرق الصوفية وحتى الكراغلة، التي كانت نتيجة لسياسة الحكام مع الرعية، فكانت أحد أسباب نهاية الحكم العثماني بالجزائر. وهذا بعد أن سبق للطلبة أن تحصلوا على معارف خلال فترة الليسانس حول علاقة السلطة الحاكمة بالسكان المحليين بصورة إجمالية، وسوف تتدعم مداركهم بدراسة هذه الوحدة بشكل موسع.

لقد شاعت فكرة أن العهد العثماني بالجزائر كان فترة قوة وسيادة، وأن القوى الدينية كان لهم الفضل في استقرار العثمانيين بالجزائر[1]، لكننا سنرى أن نفس هذه القوى الدينية ثارت على الحكام العثمانيين في آخر عهدهم بالجزائر، ثورات كان من نتائجها تقويض حكم العثمانيين، ونجاح الحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1830م.

و"لا شك أن العثمانيين استدعوا إلى الجزائر لحمايتها ودفع أعدائها، ورد عادية الإسبان عنها، وعن أغلب سواحل الشمال الإفريقي. ولا يستطيع أحد إنكار استفادة الجزائريين في هذه الفترة من حيث المحافظة على إسلامهم تجاه غزوات الإسبان وغيرهم، والعمل على توحيد سياستهم، وتعيين حدود بلادهم الشرقية والغربية، وتنظيم إدارته. رغم هذا تعتبر الحكومة العثمانية في الجزائر، في نظر بعض مدوني التاريخ، غاصبة للحكم في الجزائر. لماذا اغتيل سالم التومي؟ من اغتاله؟ ربما وقع ذلك لما ظهر لعروج الخيانة والغدر في اتصالاته المريبة بالإسبان، كما حصل من ملك تنس أبو عبد الله من تحريض الإسبان على طرد العثمانيين من الجزائر خشية زوال ملكه. ولماذا حالت الحكومة العثمانية بين أبناء البلاد من الجزائريين وبين الوظائف والمناصب الرئيسية في الوطن؟ لكل محاسن ومساوئ"[2].

---

[1]) انظر صباح بعارسية: مواقف الحكام والعلماء من المتصوفة في الجزائر خلال العهد العثماني، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، 2015-2016، ص 82، 83.

[2]) عبد الرحمان الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، الجزء 4، طبعة 8، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 97، 98.

لقد أسالت هذه المسألة (السلطة السياسية في الجزائر في العهد العثماني، التي كانت ممثلة فيمن كانوا قابضين على السلطة من الباشاوات والبايات، وممثليهم في المدن والأرياف من حكام وقياد وشيوخ...) الكثير من الحبر، حيث يرى مؤرخون أن الحكام العثمانيين حموا البلاد من الحملات الحالية؛ الشرقية منها والغربية في هذه الفترة. بينما يرى مؤرخون آخرون أن السلطة الحاكمة كانت سلطة احتلال بالنظر إلى أن الحكام لم يندمجوا مع السكان، واستنزفوا خيرات الجزائر. وما زالت الرؤى مختلفة بين الباحثين (وحتى العامة) في طبيعة الحكم العثماني، مما يستوجب منا البحث في ذلك ولو بإيجاز في النظرة الثانية من هذه الآراء، لاعتبارات منهجية وعلمية بحتة، ذلك أن الجانب الإيجابي للحكم العثماني بالجزائر متوفر في مقاييس أخرى، غير مقياس "الثورات المحلية".

فهل كان الحكم العثماني في الجزائر قائم على العدل؟
وهل كان اختيار الحاكم، في المركز وفي البيالك، يتم على أساس الكفاءة أم على أساس آخر؟
ما مدى استفادة الرعية من الحكام العثمانيين؟
هل استمع الحكام لمطالب السكان؟

لقد التزمنا بخطة قائمة على البرنامج المعتمد من الوزارة لمقياس "الثورات المحلية"، في تخصص ماستر تاريخ: "تاريخ الجزائر الحديث"، إضافة لثورات أخرى إثراء وإحاطة بالموضوع.

وقد اعتمدنا على مجموعة من مصادر الفترة ومراجع لاحقة، منها ما اعتمد على مصادر ضاعت وهي في حكم المفقود، كما اطلعنا على دراسات أكاديمية تخدم الموضوع، من نواحي مختلفة، غابت عن المصادر.

تجدر الإشارة أن مصطلح "الثورات" لم يُستخدم بمعنى "Révolutions" أي "تغيير أساسي في الأوضاع السياسية والاجتماعية يقوم به الشعب في دولة ما محدثة" و" انتفاضة وتمرد يطيح بحكم ما باستعمال القوة، ويعوض الحكم القديم بحكم جديد، وقد يقوم بتغيير النظام الاجتماعي برمته. وتشير الكلمة كذلك إلى تغير جذري وشامل على مستوى المجتمع كالثورة الصناعية مثلا"، كما جاء في "قاموس المعاني"[1] لأن ثورات الجزائر خلال العهد العثماني لم تكن بهذا المعنى، وإنما كانت أقرب لتمرد، لعصيان، لانتفاض(Rebellion, Révolte, insubordination, désobéissance,soulèvement)

[1]) تعريف و معنى ثورة في معجم المعاني الجامع – معجم عربي عربي، قاموس المعاني لكل رسم معنى، على الرابط https://www.almaany.com/ar/dict/ar-، تاريخ الاطلاع 2022/12/04.

كما أن أغلب الثورات لم تسع للإطاحة بحكم العثمانيين بالجزائر، خاصة منها ثورات القبائل، بل أملت في تحسين أوضاعها بمعاملة أحسن من طرف الحكام.

وقد اعترضتنا صعوبات كثيرة لاختلاف الروايات، وتناقضها أحيانا. وقد ذكرنا اختلاف الروايات لنفس الأحداث، وأحيانا تغاضينا عنه لعدم تأثير ذلك على عرض الأحداث. وصعوبة أخرى تمثلت في اختلاف التسميات الخاصة بسكان الجزائر، خاصة لدى المصادر الأوروبية، مثل "الأتراك"، "العرب"، "الموريون"،... والصعوبة الأخرى تكمن في اختلاف تواريخ الأحداث، وغياب كبير لتواريخ الثورات في المصادر، خاصة منها المحلية، ما أدى بنا إلى اعتماد تارخ حكم الباشا الذي حدثت خلاله الثورة، أو العكس ذكر تاريخ الثورة، إن توفر، دون اعتماد لتاريخ الحاكم، خاصة منها حكم البايات، لتضارب كثير من الأحداث مع فترة حكم الباي الذي قمع الثورة، مع اختلاف التواريخ، عندما توجد وتضاربها؛ سواء منها تواريخ الحكم أو تواريخ الوفيات، وغيابها تماما عند بعض الشخصيات. وقد استنفذ منا البحث عن التواريخ في المصادر والمراجع كثيرا من الوقت، ورغم ذلك لم نتمكن من معرفة كل تواريخ وفيات الشخصيات المذكورة في العمل. وإذا وجدنا تاريخا في مصدر ما أو مرجع نجد تاريخ مختلف في مراجع أخرى. وجل التواريخ المذكورة مأخوذة من كتاب الجيلالي "تاريخ الجزائر العام"، ومن كتاب يحي بوعزيز "تاريخ الجزائر الحديثة"، ورغم أنهما من جيل واحد تقريبا، فقد وجدنا بعض الاختلاف في تواريخ الحكام لديهما. وجاءت تواريخ الوفاة بين قوسين مباشرة بعد ذكر الشخصية، أما تواريخ الحكم فذكرنا الفترة مباشرة بعد ذكر اسم الحاكم، والغالب أن يكون تاريخ نهاية الحكم هو تاريخ وفاة الحاكم، التي كانت غالبا وفاة غير طبيعية (اغتيال، إعدام، قتل...).

وقد تم استخدام مصطلحات معينة بالنطق المحلي؛ من ذلك قايد، مشايخ، قبايل (المقصود بهم سكان منطقة القبائل (زواوة))، تمييزا عن قبائل (جمع قبيلة)، قوم (مخزن)، بن فلان (دون ألف، مثل بن علي الشريف، بن أوسعدي...)... لأن كثير من مصادر الفترة ذكرتها كذلك. كما احتفظنا أحيانا بمصطلح "أتراك" بدل مصطلح "عثمانيون" لضرورة علمية بحتة، وذلك للاحتفاظ بالمصطلح كما جاء في المصادر والمراجع، عندما لم يمكننا استعمال مصطلح "عثمانيون". وللإشارة فإن أرقام صفحات المصادر والمراجع المذكورة في الإحالات، أحيانا جاءت غير متتالية والسبب أن نفس الأفكار تكررت في عدة صفحات من الكتب التي تم اعتمادها، وأحيانا بنفس العبارات.

المختصرات

د.ب: دون بلد

O.P.U. : Office des Publications Universitaires.

S.N.E.D. : Société Nationale d'Édition et de Diffusion.

C.N.R.P.A.H. : Centre National de Recherche Préhistorique, Anthropologique et Historique.

مدخل:

عمل بعض الولاة والحكام العثمانيين في الجزائر على كسب مودة الجزائريين، واستمالتهم إلى الحكومة المركزية. عملوا على توطيد العلاقات مع سكان البلاد، حيث أبقى بعضهم على تحكيم بعض الأسر الجزائرية حكما محليا، وعمد بعضهم إلى تدعيم طائفة الطرقية كالقادرية والرحمانية، ومنهم من عمل على تشجيع الصناعة التقليدية[1]. لهذا وُجد تضامن وتحالف بين الجزائريين والحكام العثمانيين ساعة الخطر المشترك (الغربي)[2].

لكن بعد ذلك أصبح الجزائريون غريبين في أرضهم، يُنعت بعضهم باسم البراني ولا يقام له وزن. لهذا كان الجزائريون كلما لاحت لهم فرصة تخوِل لهم النهوض لتقويض عرش العثمانيين إلا وانتهزوها، من ذلك الثورات "القومية"[3]. وهي ثورات متعددة الوسائل والغايات، فبعضها كان له طابع ديني، وآخر طابع سياسي (وطني)، وثالث له دوافع اقتصادية، وآخر نتيجة تمرد شخص حبا في المغامرة أو طمعا في الجاه والسمعة. ومن الثورات ما كان قصير المدى محدود المكان، وما كان طويل المدى واسع المجال. وأحيانا كانت الثورة ثورة طريقة صوفية بأسرها أو قبيلة كاملة، وأحيانا كانت ثورة فئة اجتماعية معينة، وأحيانا ثورة جهة وأخرى ثورة عائلة. للإشارة قد تكون الثورة الواحدة متعددة الدوافع والأهداف، كما أن بعض الثورات ما يزال مجهولا غامض الأسباب والأهداف[4].

---

[1]) عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق، الجزء 4، ص 96.

[2]) أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص 210.

[3]) عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق، الجزء 3، ص 341.

[4]) أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، الجزء 1، ص 210.

1- أوضاع الجزائر خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر

الوضع السياسي (والأمني):

استكملت الجزائر استقلالها سنة 1792م باسترجاع وهران من الإسبان، بعد صراع دام حوالي ثلاثة قرون. وكانت تُحكم بنظام من نوع خاص، أهم ميزاته أنه كان يجمع بين الصبغة المدنية (تمثلت في لجوء الداي للعلماء لحل المشاكل العويصة) والصبغة العسكرية (تمثلت في الديوان الذي كان يُعيِن الداي أو يعزله). وكان حكما جماعيا شوريا في القمة، وفرديا مطلقا في القاعدة (البايات وأعوانهم والقياد والمشايخ). والباي مسؤول عن استتباب الأمن في بايلكه، وإبقاء السكان في حالة خضوع وطاعة. فكان يُرحِّل بعض العائلات ويشتت قبائل بأكملها، ليضمن الهدوء ويتجنب الثورات. وكان الداي يرسل له، سنويا، حامية من العساكر لإخماد الفتن[1].

وقد ميّز نظام الحكم كثرة تعاقب الحكام وتمردات داخل الجيش. فباستثناء فترة البايلربايات (1519-1587م) وفترة الباشوات (1587-1659م)، كان أغلب حكام الجزائر تنتهي فترات حكمهم بالاغتيال أو الإعدام أو العزل، خاصة منذ بداية القرن 19م. فقد اغتيل ستة دايات من أصل ثمانية (الداي مصطفى (1805م)، الداي أحمد خوجة (1808م)، الداي علي الغسال (1809م)، الداي محمد الخزناجي (1815م) والداي عمر آغا (1817م)). حتى البايلكات عرفت عمليات العزل والإعدام، إذ كثير من البايات لم تتجاوز فترة حكمهم بضعة شهور. بايلك الشرق مثلا، وهو من أهم البايالك، تعاقب على حكمه 17 بايا بعد مقتل صالح باي (1792م)، أُعدم أغلبهم على يد الحامية العثمانية بأمر من الداي. وصاحب هذا حدوث الاضطرابات والتمردات في الجيش[2].

وكانت تعززت القيادات المحلية في القرن 18م، وذلك بتغيير ميزان القوى داخل الديوان. لقد أصبح النفوذ الحقيقي بيد الأشخاص الذين كانوا باتصال دائم مع الداخل؛ كآغا العرب قائد الجنود غير الأتراك، وخوجة الخيل المكلف باستخلاص الأعشار عينا، وبالتالي التموين. تصاعد نفوذ باي قسنطينة

---

[1]) العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1792-1830، الطبعة 2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، صص 17 و19 و23.

[2]) ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ: العهد 4: العهد العثماني، وزارة الثقافة والسياحة- المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 40، 41.

وباي الغرب على مستوى القطر كله، إلى حد أن المواجهات التي كانت تقع بين الأول وباي تونس، وبين الثاني وسلطان المغرب الأقصى تشبه في دوافعها ونتائجها الحروب الصنهاجية شرقا أو الزناتية غربا. وذلك راجع إلى مستوى الاستقلال الفعلي الذي أصبح يتمتع به كل من الباي بالنسبة للداي الذي كان له حق النظر في شؤونهما[1].

غير أنه فعليا لم يتحكم الباي في دواخل البلاد إلا جزئيا، حسب ما جاء في مصادر محلية. وبناء على المعلومات التي دونها العياشي (توفي 1679م) في "رحلته"، فإن المد العثماني وصل عسكريا لبسكرة وروحيا لورقلة، إذ سمع إمام هذه البلدة يدعو في خطبة الجمعة للسلطان الخاقان محمد بن إبراهيم ابن مراد (1648–1687م)[2]. كما يظهر من "الرحلة" أن أجزاء كبيرة من البلاد كانت مستقلة لا تخضع للسلطة العثمانية، وكانت تحت تصرف أمراء محليين. فالساورة كان بها أمير بالَغ في التنقيب عن اللصوص حتى وجد العياشي "أفراسا مهملة في البراري ولا أحد يقربها". وكانت مدينة القليعة في طاعة سلطان ورقلة، وبها عامله يتحاكم إليه أهل القرية ويذعنون لأمره. ولأولاد سيدي الشيخ نفوذ على مناطق شاسعة. وكان يحكم ورقلة الأمير علاهم. وكثير من المناطق لم تكن آمنة، فقد تضررت بسكرة لاقتتال "الترك" وعساكر البدو عليها، "يستولي عليها هؤلاء تارة وأولئك تارة أخرى إلى أن بنى الترك عليها حصنا حصينا على رأس الماء، فتملكوا البلاد وضروا بها حتى أشرفت على الخراب". أما أولاد جلال فكانوا "في منعة وقوة من العرب لا يؤدون إليهم إتاوة"[3].

وذكر ابن سليمان (توفي بعد 1657م)، مؤلف "كعبة الطائفين": "... بل لم نجد في هذا الأخير من القرن 11هـ (17م) إلا العقارب واللفاع، والشقاق والنزاع، وظهور الهمج الرعاع المؤثرين سبل الشر والابتداع، وما لنا عن دفع ما نزل بنا من قدرة ولا حول..."[4]. وفي مدينة قسنطينة ذكر الفكون (توفي 1662م) أن جند الشرطة وحراس باب القصبة (قسنطينة) "قالوا إن أهل البلد يبغضون في جانبنا.."[5]. ما

---

[1]) العروي عبد الله: مجمل تاريخ المغرب، المركز الثقافي العربي، الطبعة 2، الدار البيضاء، المغرب– بيروت، لبنان، 2009، ص 486، 487.

[2]) نقلا عن مولاي بلحميسي: الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني، الطبعة 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 29.

[3]) نقلا عن المرجع نفسه، ص 28، 29.

[4]) نقلا عن أبي القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، جزء 1، طبعة 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005، ص 165.

[5]) عبد الكريم الفكون: منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية لشيخ الإسلام عبد الكريم بن الفكون المتوفي سنة 1662، تعريف وتعليق وتلخيص: أبو القاسم سعد الله، طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 64.

يعني أنه كان هناك إحساسا بالعداوة بين أهل الحضر والسلطة العثمانية ممثلة في الوالي والجند والشرطة[1]، وهذا منذ القرن 16م، لأنه يتحدث هنا عن فتنة قسطينة سنة 1567م.

وذكر الزياني (توفي 1833م) في "الترجمانة الكبرى" أن بين تلمسان والجزائر وقسنطينة خراب "... وخبر ما مررنا به من الجزائر إلى قسنطينة من المدن فكله خراب"، بسبب قيام الثورات المحلية على النظام العثماني[2].

وسبب ذلك سعي السلطات المحلية لخلق العداوات بين مختلف العشائر، لكي لا يتحد السكان ضدها[3]. رغم إدراكها أن ذلك يخرب البلاد ويعطل النمو الاقتصادي، لكن الحكام كانوا في حاجة لتلك المنافسات بين الأعراش وذلك التطاحن المستمر، متبعين سياسة فرق تسد، فلا يهتم المركز بما يقوم به البايات أو أعوانهم[4].

وهذه السياسة كانت لتخوف العثمانيين من اتحاد القبائل ضدهم، وهو ما حال دون اندماج العثمانيين في المجتمع الجزائري مبعدا الجزائريين عنه. وقد اعُتبر هؤلاء العثمانيون أجانب، وحقد السكان عليهم لما فرضوه من ضرائب. فانتشر السخط في أوساط السكان الذين عجزوا عن دفع الضرائب، ولجأوا للثورات. وصارت السلطات تبيع المناصب الإدارية لتحصل على الأموال[5].

كما أن انحراف البايات والفساد الذي أصاب أجهزة السلطة؛ من رشوة وتدخل الجيش في الحكم وتعفن الجهاز الإداري وتعرض الناس للظلم والجور والنهب، تسبب هذا في اتساع الهوة بين الحكام والمحكومين، وزاد في اتساعها فقر الجزائريين وشعورهم بالضعف والإحباط بعد غلاء الأسعار وزيادة المطالب المخزنية. ما أدى بهم إلى محاولة تغيير الوضع عن طريق التمرد والثورة[6]. وفر هذا الوضع

---

[1]) المصدر نفسه، ص 65 (هامش).

[2]) نقلا عن مولاي بلحميسي، المرجع السابق، ص 40.

[3]) العربي الزبيري : المرجع السابق، ص 23.

[4]) المرجع نفسه، ص 24. انظر "مذكرات أحمد باي" في المجلة الافريقية، عدد 1949، ص 88، 89.

[5]) المرجع نفسه، ص 24.

[6]) قدور بوجلال: مظاهر التقارب والقطيعة بين العلماء والسلطة العثمانية في بايلك الغرب فترة الدايات 1671-1830م، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث، إشراف: دحو فغرور، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة، 2016-2017، ص 278.

الجو للتمردات والثورات التي كانت آثارها جسيمة على المجتمع، وتلاشت الروابط بين الحكام والرعية، وفُقدت الثقة وقلّ الأمن واشتكى الناس من ظلم البايات[1].

ومع مستهل القرن 19م، دخلت الجزائر في سلسلة من الأزمات الحادة كان تأثيرها في إضعاف قدراتها وإهدار إمكانياتها، في الوقت الذي تعاظم فيه الخطر الأوروبي. لقد عرفت الجزائر حالة من عدم الاستقرار على إثر اغتيال الداي مصطفى باشا (1805م)، وفي خلال بضع سنوات فقط، تعاقب على كرسي الدايلكية ثلاث دايات لم تتوفر فيهم الدراية والخبرة بالشؤون العامة، وإنما كانوا مجرد أدوات بين أيدي القوى التي كانت تتناحر على السلطة[2].

الوضع الاقتصادي:

ذكرنا أن سياسة العثمانيين لم تكن هي حكم البلاد المباشر، بل الحكم بواسطة أهل البلاد أنفسهم. ذلك أن عددهم وقوتهم وأصولهم كلها لم تكن تسمح لهم بفرض سلطانهم مباشرة، لذلك عمدوا، إضافة لتحالفهم مع رجال الدين، إلى الاعتراف بالاستقلال الداخلي أو بالحكم المحلي لبعض هؤلاء الأعيان، شرط دفع ضريبة معينة للحكومة المركزية، مع الاعتراف بالتبعية للسلطان العثماني. وكانت علامة التمرد هي الامتناع عن دفع الضريبة أو قطع الخطبة باسم السلطان. ومن الأساليب الأخرى أن القبائل التي تعاملت معهم بطاعة وخضوع تام أُعفيت من دفع الضرائب (كما فعلوا مع العلماء والمرابطين)، وسميت بالمخزن، ومُنحت سلطات واسعة كقوة عسكرية عند الحاجة. أما بقية القبائل التي لم تخضع إلا بالقوة، فقد فرضت عليها ضرائب وسميت رعية، وعوملت معاملة قاسية. وبهذا طبق العثمانيون في الواقع على بلد مسلم قواعد الحرب الإسلامية التي تطبق على بلد غير مسلم بعد فتحه[3].

إضافة لهذا التقسيم، فإن أسلوب الحياة وشروط المناخ وطبيعة التضاريس في الجزائر جعلت اقتصادها اقتصادا مغلقا، ضئيل المردود وقليل الإنتاج. وأصبح الاقتصاد، مطلع القرن 19م، لا يتعدى تلبية سد حاجيات السكان وإمداد البايلك ببعض المحاصيل، يستهلك جزء منها في المدن، ويُصدر جزء آخر للخارج مقابل استيراد المواد المصنعة من أوروبا[4]. وهذا أدى لغياب التنمية الاقتصادية؛ فأموال

---

[1]) محمد شاطو: "السلطة العثمانية في الجزائر وعلاقتها بالطرق الصوفية 1792-1830م"، في مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 03، ديسمبر 2008، جامعة معسكر، ص 161.

[2]) جمال قنان: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010، ص 20.

[3]) أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء 1، ص 210، 211.

[4]) ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: المرجع السابق، الجزء 4، ص 56.

الضرائب كانت تُدفع كمرتبات للجيش. كما عرفت الزراعة تدهورا من جهة ثانية بفعل الكوارث الطبيعية (جراد، جفاف...)[1]. وكانت نتيجة استبدال الشيوخ، إلى جانب الغلو في فرض الضرائب، انهيار التجارة الخارجية بصفة خاصة، لأنها شلّت السواعد المنتجة أو قضت عليها كما قضت على الزرع في طريقها، وأضعفت قوة الاستهلاك في البلاد[2].

وأمام تمادي الحكام في سياستهم هذه، انفلت الأمر منهم، وازدادت الأوضاع سوءا وحركية السكان ضعفا وحالة الجيش تدهورا، خاصة مع انتهاج أواخر الدايات (مثل بابا حسان (1791–1798م) والداي مصطفى باشا (1798–1805م)) لأسلوب جديد في التعاملات التجارية، يرتكز على تصدير أكبر قدر من المحاصيل الزراعية للخارج عن طريق الشركات الأوروبية والمحتكرين اليهود، ما أحدث اضطرابات خطيرة، بعد معاناة السكان من قلة كميات القمح، وهي الغذاء الأساسي لهم[3].

كما ألزم أمناء الحرف الصناع بدفع ضرائب، إذ كانت كل نقابة مهنية ملزمة بتزويد الدولة بمبالغ مالية تحدد مسبقا، بدون اعتبار لنسبة الأرباح ومبلغ الفائدة. كما كان كل دكان، بغض النظر عن إمكانياته، مُطالب بتسديد ضريبة شهرية لا تقل في أي حال من الأحوال عن 30 سنتيما، وأحيانا كان يُفرض على الصناع تزويد البايلك بالمواد المصنعة بدون مقابل، مثل حدادي مليانة الذين كانوا مطالبين بإمداد الأوجاق بما يحتاجه من أسلحة وسروج وألجمة مجانا، نظير السماح لهم بمزاولة مهنهم وبيع منتوجاتهم[4].

إن هذا النظام الحرفي، الذي يشكل إحدى السمات البارزة للنشاط الاقتصادي في العصر الحديث، مثّل للجزائر القالب السائد والمهيمن في كل النشاطات الاقتصادية لهذا العصر. هذا النظام خنق المبادرات الفردية وشلّ كل تأثير لها في هذا المجال، في الوقت الذي أبطلت فيه سياسة تثبيت الأسعار، مفعول قانون العرض والطلب على السوق. ومهما تكن إيجابيات هذه السياسة وفوائدها من الناحية الاجتماعية، فإن تأثيرها على الحركة الاقتصادية وعلى تطورها كان بالغ الضرر، خاصة في ظروف عالمية اتسمت بالسعي إلى التفتح والتوسع في ميدان المبادلات. إذ بفضل المبادلات استطاع الاقتصاد الأوروبي تجاوز النظام الحرفي، ثم بمرور الزمن تمكن من تهميشه ثم تصنيفه، بينما كان هذا النظام في الجزائر في قمة عنفوانه. كما أن سياسة تثبيت الأسعار بصفة دائمة، عدا في سنوات القحط، قد أضرت

---

[1]) قدور بوجلال: المرجع السابق، ص 270، 271.

[2]) العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 25.

[3]) قدور بوجلال: المرجع السابق، ص 271، 272.

[4]) ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: المرجع السابق، الجزء 4، ص 62.

بالنشاط الزراعي إضرارا كبيرا، لقد شلّت نسبة عالية من إمكانياته التي ظلت مهدورة ضائعة، ما سيؤثر على المجتمع ذاته[1].

هذا الجو من الفوضى والاضطراب الناتج عن الصراع على الحكم للتمكن من جمع الأموال، وتناحر القبائل لأتفه الأسباب، عرّض المحاصيل والمواشي للضياع، وقضى على خيرة أبناء المجتمع المشكلين لليد العاملة. وعملت السلطة السياسية بذلك، دون وعي منها، على تجميد عمليات الإنتاج. ضف لهذا عدم الاهتمام بالشؤون الاقتصادية، فكانت الزراعة تنمو طبيعية دون الاستفادة من التجديد والتطور، وكانت التجارة الخارجية في الشمال من اختصاص اليهود الأوروبيين، أما الصناعة فكانت تقليدية بدائية، لم تعرف التطور بسبب الانغلاق على النفس الناتج عن العداوات الأوروبية المستمرة[2].

صحيح أن التجارة بنوعيها كانت تحتل مكانة مرموقة، وكانت من أهم عناصر الثروة في البلاد، ولكن جزءا هاما منها كان بين أيدي الأجانب، يعبثون به كما شاءوا ويستغلونه لتطوير بلدانهم. كما أن الجزء الآخر كان لا يحظى بالعناية اللازمة لينمو ويتطور[3].

لهذا كان الاقتصاد الجزائري في بداية القرن 19م يَعْبر أزمة حادة، تضاعف تأثيرها بتوالي سنين القحط والجفاف الذي عم مختلف مناطق البلاد. والأزمات الزراعية الدورية ليست جديدة، ولكنها تواكبت في هذه الفترة مع أزمة ذات جذور أعمق، ممثلة في البنية الإنتاجية والهيكلة التسويقية للإنتاج. حدث هذا في الوقت الذي سجل فيه ظهور بدايات للرأسمال الوطني، مما أدى إلى ظهور توترات واختلالات في الحركة الاقتصادية التي لا تزال تحكمها قوانين الاقتصاد المعاشي، التي أصبحت غير ملائمة للوضعية الاقتصادية الجديدة التي بدأت ترتسم في الأفق، كنتيجة من نتائج الانفتاح المحدود في اتجاه الرأسمالية. وسيشكل هذا العنصر عاملا من عوامل الضغط القوية على الحركة الاقتصادية في البلاد، خاصة بعد سنة 1814م[4].

الوضع الاجتماعي:

---

[1]) جمال قنان: المرجع السابق، ص 17، 18.

[2]) العربي الزبيري: المرجع السابق، صص 33، 34 و64.

[3]) المرجع نفسه، ص 74.

[4]) جمال قنان: المرجع السابق، ص 21.

انقسم سكان المدن إلى مجموعات طائفية وحرفية، في أعلى السلم الاجتماعي نجد الأقلية التركية (العثمانية)، ثم الكراغلة ثم الحضر (البلدية) بما فيهم الأندلسيين والأشراف، ثم البرانية (البساكرة، الجيجليون، الأغواطيون، الميزابيون، القبايل (الزواويون)، الوصفان (الزنوج)) واليهود والدخلاء؛ من التجار والقناصل ورجال البعثات الدينية والإرساليات التبشيرية والأسرى المسيحيين. أما في الريف فوُجد المتعاملون مع السلطة الحاكمة من عشائر المخزن، والخاضعين لرجال البايلك وهم قبائل الرعية، وإلى المتحالفين (الأحلاف) ثم الممتنعين عن نفوذ البايلك، وهم بقية السكان الموجودين في المناطق الجبلية أو النائية[1].

كانت السلطة المركزية العثمانية، في مطلع القرن 17م، في مجابهة مستمرة مع القيادات المحلية، فكل ابتكار من أي نوع كان، إذا عمّت فائدته، قوي بالضرورة وبالتالي ساهم في تفتيت البلاد. كان من المصلحة إذن أن تبقى شؤون الجيش والتجارة من اختصاص السلطة وحدها. الاحتكار يعني الاستئثار والسر، وما أكثر من ينصح أولي الأمر بعدم إفشاء الأسرار؟ الدولة القوية هي المستقلة عن المجتمع، وهذا الاستقلال لا يساعد بالطبع على نشر العلوم النافعة. لا تشجع الدولة الناس على الإبداع والتجديد بقدر ما تدعوهم إلى القناعة والرضى بالأبسط. استقلال الدولة يضمن الهدوء والاستقرار وكذلك الحصر والتوقيف[2].

لهذا عمل كثير من الولاة والحكام على سياسة التفرقة، وإثارة دواعي التنافس بين الأسر ورؤساء القبائل والعشائر... فهذا حضري وهذا بدوي وهذا براني وهذا تركي وهذا عربي... وكل هذا لاتقاء شر الثورات والعصيان[3].

واعترف أحمد باي قسنطينة (1826–1837م) في "مذكراته" أن الحرب هي عادة الأعراب، وإن الذي يريد حكمهم يتحتم عليه إبقاؤها بينهم، والتحريض على المنافسات بين القبائل المختلفة الأصول والأجناس. أما عن أوضاع السلم، فإنها تقارب بين "العرب" وتوحدهم حول غرض واحد. وهذه حالة لا ينبغي أن يطمئن إليها من كان يريد السيطرة عليهم، إذ قد تأتي ظروف يتحد فيها هؤلاء الرجال كالإخوة ويجدون أنفسهم مُنَظمين للقيام بالثورة. وعلى العكس فإذا وجدت الحرب أو العداوات بينهم، فإن من يريد

---

[1]) ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: المرجع السابق، الجزء 4، ص 87.

[2]) عبد الله العروي: المرجع السابق، ص 476.

[3]) عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق، الجزء 4، ص 96.

حكمهم يكون دائما متأكدا من إيجاد الأنصار. ولا شك أن الحروب بين القبائل تساهم في تخريب البلاد وتعطيل النمو الاقتصادي. وكان الولاة يدركون ذلك لكنهم كانوا في حاجة لتلك المنافسات بين الأعراش[1].

وحسب رين Rinn فإن سلطة الدايات لم تغطِ سوى سدس الجزائر الحالية. ففي منطقة القبايل كان هناك شبه جمهوريات، وفي الهضاب والجنوب كانت القبائل البدوية والإمارات المحاربة أو المرابطية، مثل إمارة تقرت وعين ماضي التي كانت مستقلة تماما. كما وُجدت تجمعات أخرى، مثل أولاد سيدي الشيخ التي لم تربطها بالدايات سوى روابط تبعية فضفاضة من المنطقة الخاضعة، كما خشيت الحكومة من تكتلات القبائل في المنطقة الخاضعة. وللوقاية من هذا كان الحكام يشعلون نار المنافسة، لكنهم كانوا يتغاضون عن نفوذ الأشراف والطرق الصوفية. ورغم مهارة الداي فإنه لم يتمكن من حكم كل البلاد[2].

وكان الباي يذهب للغزو عندما تخالفه بعض المناطق، إما بعدم إطاعة أوامره التي لا يتوقف عن مطالبتهم بها، أو عندما تحدث بعض المشاجرات (وهي كثيرة). يسكت مدة ويتظاهر بالعفو، ثم يباغت المنطقة ليلا ليسلب كل ما يملك أهلها. وذكر أسير الباي تيدنا Thédénat (توفي بعد 1830م)، أنه خرج مع الباي في إحدى غزواته، على بعد 200 فرسخ إلى جنوب معسكر، وهي منطقة لم تعترف بسلطة الباي، خرج بجيش قوامه 15000 رجل، وانتصر على الثوار رغم مقاومتهم، وخسر 30 من رجاله. وأضاف أن الباي نهب 14 أو 15 دوارا، وأخذ 67 ألف رأس من حيوانات ذات الصوف، 5000 جمل، 653 دابة، 720 بقرة وثورا، ونُهبت الخيام، وأخذ 60 شخصا أغلبهم من النساء. وكان الباي يبيع هذه الغنائم لكل المقاطعة ولرجال المخزن[3].

أما المجتمع الجزائري فقد انقاد أغلبه للشعوذة، وصار الجزائريون يؤمنون بالخرافات التي نشرها بعض رجال الطرق الصوفية باسم الدين. ولم تحارب السلطات هذه الأوضاع، فاستفحل أمرها وصارت مبعثا للقلاقل والفوضى. ولم يستغل رجال الدين مكانتهم للقضاء على الشعوذة. أما المرأة فكانت عضوا

---

[1]) العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 23، 24. انظر "مذكرات أحمد باي"، في المجلة الإفريقية، عدد 1949، ص 88، 89.

[2]) Citer par Ch. A. Julien : Histoire de l'Afrique du Nord (Tunisie – Algérie – Maroc) de la conquête arabe à 1830, tome 2, 2ème édition revue et mise à jour par Roger Le Tourneau, Payot, Paris, 1956, p. 295, 296.

[3]) بيير بول تيدنا: مذكرات، ضمن الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر خلال العهد العثماني، ترجمة: احميدة عميراوي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 84، 85.

غير فعالا في المجتمع[1]. لهذا غاب التمدن، إذ لم يعرف الجزائريون المطبعة والفنون الميكانيكية أما المهن الحرة فكان يقوم بها اليهود[2].

كما تضاءل عدد سكان المدن وتناقص عدد سكان الأرياف منذ أواخر القرن 18م، ما تسبب في ضعف قوة الأوجاق، وتناقص البحارة والحرفيين والصناع، وافتقار الأرياف لليد العاملة في الفلاحة. ومرد ذلك لسوء الحالة الصحية بسبب انتقال الأمراض من الجوار وعن طريق البحر، فانتقلت للجزائر أوبئة كالكوليرا والتيفوس والجدري والطاعون والدمل والسل. وكانت هذه الأمراض تنتقل إلى الجزائر عن طريق توافد التجار والبحارة والحجاج والطلبة من المشرق[3].

لقد تعرضت الجزائر لأمراض وأوبئة أصابت سكانها دوريا، وأحدثت خسائر مهولة. وكان السكان ينسبون هذه الظواهر المريعة إلى مرض الطاعون الذي وقفت السلطات المحلية عاجزة أمامه، لا تقوى على اتخاذ أي تدابير وقائية بسبب اختلاف بين رجال الدين فيما يتعلق بمعاملة المصابين ومعالجتهم، فمنهم من يدعو إلى الاحتراز[4] "ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة..." (سورة البقرة، الآية 195)، ومنهم من يدعو إلى التوكل على الله وعدم الاحتراز[5] "قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا..." (سورة التوبة، الآية 51). وكانت الأوبئة دورية تتكرر كل 10 أو 15 سنة، وأحيانا كانت تستمر لبضع سنوات، كما حدث طيلة أعوام 1784–1798م[6]. مثل وباء الطاعون سنة 1793م، وآخر سنة 1799م، وكان آخر وباء اجتاح البلاد سنة 1816م، ولم يختف إلا سنة 1822م[7].

كما أن المجاعة والجراد أصابا الجزائر. ذكر ابن العنتري (توفي بعد 1876م) أنه في عهد عبد الله باي الشرق (1804–1806م): "أنزل الله القحط على الخاص والعام، حتى صاروا العباد (كذا) يأكلون لحوم بعضهم البعض، من شدة الجوع وانقطاع الطعام. واستمر ذلك مدة سنة كاملة، ثم عفى الله تعالى

---

[1]) العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 48 و73.

[2]) جمال قنان: المرجع السابق، ص 303.

[3]) ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: المرجع السابق، الجزء 4، ص 87، 88.

[4]) العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 49.

[5]) المرجع نفسه، ص 50.

[6]) ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: المرجع السابق، الجزء 4، ص 89.

[7]) العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 51، 52.

وزالت تلك المجاعة الواجعة"[1]. وهذه المجاعة الشديدة كانت نتيجة قحط سنة 1804م، "أضر بأهل بلد قسنطينة ووطنها، ودام الحال كذلك ثلاث سنوات متوالية". وسبب ذلك: "إن سبب القحط مركب من أمرين: أحدهما نزول الجائحة في السنة الأولى، وبقيت مستمرة في السنين بعدها، والثاني وهو أعظمها: ترادف الأفتان والأهوال التي لا تطمئن نفوس الناس للحراثة معها"[2]. وسبب ذلك أن البايلك لم يستطع التحكم في احتياطي الحبوب، ما اضطر السلطة استيراد كميات ضخمة من الحبوب بأثمان مرتفعة من موانئ البحر الأسود أثناء مجاعة عامي 1805م و1809م، وهذا لتواطؤ الحكام مع التجار الأجانب، نظير نيلهم الهدايا والترضيات[3]. وارتفعت الأسعار في كامل البلاد حتى بلغ ثمن الصاع من القمح 15 فرنكا (كان قبل الجائحة لا يزيد عن الفرنك الواحد)، وأكل الكثير من الجزائريين الميتة.

هذه الكوارث أدت لنقصان في الإنتاج وتقهقر لمختلف النشاطات، الأمر الذي أثر على التجارة الخارجية. وهذه الكوارث الطبيعية أفقرت الأغنياء وزادت في عذاب الفقراء[4]. والأزمة الديموغرافية لم تكن أزمة عرضية، وإنما كانت إحدى عناصر الضعف الرئيسية الكامنة في المجتمع الجزائري[5].

تسببت سياسة الحكام العثمانيين في تهميش الجزائريين، ففسد النظام وانعزل عن المجتمع. كما تدهورت الأوضاع الصحية، إضافة للكوارث الطبيعية (زلازل، فيضانات، جفاف...) مع غياب لسياسة صحية، ما جعل الفلاحين يشعرون بالغبن والجور والظلم مقابل رفاهية العنصر العثماني، وإحساس أن هذه الفئة من المجتمع الجزائري هي فئة من الدرجة الثانية، مهمتها دفع الضرائب المتزايدة التي أثقلت كاهلها[6].

---

[1]) محمد صالح العنتري: فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة، مراجعة وتقديم وتعليق: يحي بوعزيز، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 93.

[2]) صالح العنتري: مجاعات قسنطينة، تحقيق وتقديم: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 39.

[3]) ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: المرجع السابق، الجزء 4، ص 79.

[4]) العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 73.

[5]) جمال قنان: المرجع السابق، ص 17.

[6]) قدور بوجلال: المرجع السابق، صص 246 و274 و277.

2- أسباب الثورات

اختلف المؤرخون في سبب الثورات، لكن أهم الأسباب كانت الضرائب، تمسك القبائل باستقلالها، إضافة لعوامل طارئة[1]. لقد تميزت سياسة الحكام العثمانيين في الفترة الأولى (القرن 16م والنصف الأول من القرن 17م) بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للسكان، والاكتفاء بالتعامل مع شيوخهم ومرابطيهم الذين كانوا الصلة بين الحكام والسكان، ونابوا عنهم في تقديم المطالب المخزنية والضرائب المتنوعة، مقابل نيلهم العطايا والترضيات. ومرد ذلك إلى اعتماد السلطة الحاكمة لسد حاجاتها على ما كان يوفره الغزو البحري من مداخيل (غنائم، أتاوات...). لكن منذ أواخر القرن 17م، جدّ الحكام في مد نفوذ البايلك للداخل، محاولة منه لإخضاع القبائل الممتنعة عن سلطة البايلك، والتي كانت تهيمن على القبائل الحليفة للسلطة، معتمدين في ذلك على القوة، دون مراعاة لظروف السكان، متجاهلين رأي الشيوخ والمرابطين، ما تسبب في حدوث العصيانات والتمردات والانتفاضات[2].

تراجع الانتعاش الاقتصادي الذي كان في القرن 18م:

بلغ النشاط البحري الجزائري أوجّه في منتصف القرن 17م، وأصبح يتحكم في أوضاع البلاد ويقوم عليه النشاط الاقتصادي للسكان. وغدت مغانم هذا النشاط وما يتصل به من أسرى وأتاوات مصادر رزق لأغلب سكان المدن الساحلية، فضعفت الدوافع الروحية (الجهاد)، وغلب على النشاط البحري الطابع السياسي والاقتصادي الذي يعتمد على مبدأ الربح المادي. ومنذ أواخر هذا القرن تعرض النشاط البحري للضعف والانكماش، متزايدا حتى تلاشت القوة البحرية الجزائرية في مطلع الربع الأول من القرن 19م، نتيجة التقدم الصناعي والمهارة الفنية التي اكتسبتها الأساطيل الأوروبية، في مقابل الجمود الاقتصادي والانهيار الديموغرافي الذي عاشته الجزائر آخر عهد الدايات. وهذا رغم الانتعاش الذي عرفته البحرية الجزائرية أواخر القرن 18م وبداية القرن 19م، بفضل انشغال أوروبا بأحداث الثورة الفرنسية ثم الحروب النابليونية (1789-1815م)، لكن حملة اللورد إيكسموث (1816م) وضعت حدا لهذا الانتعاش، حيث

---

[1]) الغالي الغربي: الثورات الشعبية في الجزائر أثناء العهد التركي، رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: محمد خير فارس، جامعة دمشق، كلية الآداب، قسم التاريخ، مكتب الخنساء، 1984-1985، ص 145.

[2]) ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: المرجع السابق، الجزء 4، ص 36.

أُحرقت أغلب السفن ودُمر جزء من ميناء الجزائر، وقتل 1500 من ساكنة المدينة، وأطلق سراح جميع الأسرى[1].

وكان الباشا يُعتبر قائدا لجهاد مستمر ضد النصارى، وكان يأخذ خمس الغنائم ويستلم فدية الأسرى ويفرض الجزية على كل دولة معاهدة. وكان لكل فريق (الدول الأوروبية– الجزائر) منطقه الخاص في الأمر (حرية التجارة عند الأوروبيين، الجهاد عند المسلمين). ويهمنا هنا هو تقلص النشاط باستمرار طوال القرن 18م، لأسباب عدة، منها:

أولا: أن السفن التجارية عادت تحظى بحماية قوية، فلم يعد من السهل التعرض لها ولا الاستيلاء عليها.

ثانيا: أن القرصنة الأوروبية ازدهرت بدورها، فحصل تكافؤ بين الطرفين، وأصبحت المفاوضات بين الجزائر والدول الأخرى تدور حول تبادل الأسرى، أكثر مما تدور حول الافتداء كما كان سابقا[2].

لهذا السبب بات الأتراك العثمانيون يرفضون إدخال غير الأسرى "الأتراك" في المفاوضات. مما دعا سلطان المغرب محمد بن عبد الله الثالث (1757–1790م) إلى افتداء عدد من أسرى الجزائر غير العثمانيين. كان واضحا أن عهد القرصنة قد أشرف على الانتهاء، ومع ذلك تشبث بها حكام الجزائر أكثر من جيرانهم في المغرب الأقصى. والسبب هو أن التجارة لم تتطور بما فيه الكفاية لكي تعوض فوائدها عن تقلص مداخيل الغزو (الجهاد) البحري، ولم تعرف رسوم الجمرك ولا حقوق الاحتكار أي نمو. كما لم تكن البلاد تنتج ما يُسوّق في الخارج، باستثناء القمح الذي كان الجنوب الأوروبي يحتاج إليه في أغلب المواسم. لهذه الأسباب انخفضت موارد المدينة، وطفق سكانها يهجرونها تدريجيا[3].

بعد تناقص الإنتاج وانقطاع غنائم البحر، سجل الميزان التجاري عجزا مزمنا منذ القرن 18م، ومع بداية القرن 19م شكّل مظهرا من مظاهر انهيار الاقتصاد الجزائري. ومرد هذا الاختلال في الميزان التجاري يعود إلى ارتفاع أثمان المواد المصنعة والمستوردة أغلبها من أوروبا، وانخفاض أسعار المواد الأولية التي تشكل النسبة الكبرى من الصادرات الجزائرية، وإلى تحكُم التجار اليهود والوكالات التجارية الأوروبية في أسعار وأسواق ومصادر المواد الأولية الجزائرية. في وقت انصرف فيه المزارعون والرعاة

---

[1]) المرجع نفسه، الجزء 4، ص 45.

[2]) عبد الله العروي: المرجع السابق، ص 489.

[3]) المرجع نفسه، ص 489، 490.

والصناع والحرفيون الجزائريون عن الإنتاج الوفير، واكتفوا بما يلبي حاجتهم ويسد استهلاكهم، نظرا لنظام الاحتكار وطرق تحصيل الضرائب وتصرفات الحكام[1].

السياسة الضريبية: وكان نتيجة تناقص مداخيل البحر سياسة ضريبية قاسية في الداخل، لأن الغزو البحري (القرصنة) كان ممول الاقتصاد الجزائري، وقلة المداخيل كانت تؤدي أحيانا لاضطرابات. هذا ما أكده القنصل لومير M.Lemaire في رسالة مؤرخة في 7 فبراير 1734م، ذكر أن الجزائر لم يكن حظها جيدا مع القرصنة، فبدأ السكان يجوعون، ما يمكن أن يؤدي إلى بعض الاضطرابات[2].

ولتعويض ذلك جدّ الحكام في استخلاص الضرائب. اتجهت الأقلية العثمانية الحاكمة إلى استغلال الداخل، واهتمت أكثر فأكثر باستيفاء الأعشار على الإنتاج الزراعي، والزكوات على الماشية، والخراج على أرض المخزن غير الخاضعة للخدمة العسكرية، وكذلك كرامات التعيين لكل منصب مهما كان متواضعا، والغرامات التي تعاقب مرتكبي المخالفات، واللوازم المفروضة عند الحاجة على سكان الجنوب ومنطقة القبايل. كان الباي يجهّز مرتين كل سنة المحلة، وهي التجريدة العسكرية المكلفة باستخلاص ما تأخر من أدار هذه الوظائف، فتجوب أنحاء البلاد. إلا أن هذه الحملات لم تكن مرتبطة بمستوى الجهد المبذول، بقدر ما كانت مرتبطة بنوعية علاقة الباي أو خوجة الخيل أو آغا العرب بالزعماء المحليين، من صلحاء ورؤساء القبائل، فقد كان هؤلاء الزعماء يتقاضون هم أيضا حقوقا على السكان. فتعود المسألة إلى تقاسم المحاصيل: كم يبقى داخل المنطقة؟ وكم يوجه لخزائن الباي ثم الداي؟ في النهاية اتسمت السياسة العثمانية بالتناقض. كانت من جهة في حاجة إلى استرضاء الأعيان للحفاظ على الأمن وضمان الجباية، ومن جهة أخرى تضطر بسبب شح الموارد إلى استعمال القوة، مما كان يؤدي أحيانا إلى ثورة الرعايا. عندها كان الأعيان يُجبرون على مجاراة أتباعهم حتى لا تنفلت السلطة من أيديهم[3].

---

[1]) ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: المرجع السابق، الجزء 4، ص 82.

[2]) H.D.Grammont: « Correspondance des consuls d'Alger », in Revue Africaine, 1888, O.P.U, Alger, 1985, p. 314.

[3]) عبد الله العروي: المرجع السابق، ص 489، 490.

نتج عن كثرة الغارات الأوروبية على سواحل الجزائر حالة حرب في معظم الأوقات، واتخذت القيادة العسكرية ذلك وسيلة لفرض المزيد من الضرائب على السكان، الذين أرهقتهم واضطرتهم للعصيان والتمرد. والسياسة الضريبية التي اتبعها حكام الجزائر كانت من الأسباب الداخلية للثورات[1].

وجعل هذا التناقص لموارد القرصنة وانحصار التجارة الخارجية بفعل الاحتكارات الأجنبية، أصحاب الامتيازات من رجال الحكم وحلفائهم يتوجهون إلى الأرض يستمدون منها ثرواتهم، إما مباشرة، وإما بواسطة ما يفرضونه على أصحابها دافعي الضرائب. إن السياسة الجبائية العثمانية ومظالمها الاجتماعية، جعلت الفلاحين ينصرفون عن الفلاحة، مفضلين تربية المواشي، إذ يستطيعون أن يفروا بها من وجه الجباة، دون الحبوب التي تشدهم إلى مكان معين، وتجعل منهم عبيد الأرض وعبيد الجباة. وهذه السياسة الجبائية الظالمة أثرت أيضا على تطور التجارة في المواد المتفرعة عن الفلاحة، حارمة الخزينة من موارد هامة، فالكميات الهامة من الجلود والأصواف والشمع والزيوت والحبوب التي كانت موضوع المبادلات التجارية، غالبا ما كانت تُهرّب بواسطة السوق السوداء حتى لا تقع تحت طائلة الضرائب الفادحة[2].

وبسبب ارتفاع قيمة الضرائب انسحب الفلاحون للجبال والصحاري لمزاولة الرعي وأهملوا الزراعة، هربا من الضرائب ولجؤوا لتربية المواشي، وانتهاج طريق البدو الرحل للبحث عن المعاش حتى لا يقمعوا تحت وطأة جباة العثمانيين، لأن الاستقرار في مكان معين والتفرغ لخدمة الأرض معناه التعرض باستمرار لوحشية الجباة دون رحمة، فيما يفرضونه على الفلاح من الضرائب، الذي كان يذهب أغلبها إلى جيوبهم وأقلها إلى خزينة الدولة[3]. فقد ذكر تيدنا أنه شاهد سهولا خاوية من سكانها بحجم البحر، غير مزروعة رغم خصوبتها، بسبب الغارات[4] (المحلات).

وتكاد المصادر التاريخية وتقارير القناصل وملاحظات الرحالين وزفرات شعراء الملحون تُجمع على أن الحياة أصبحت لا تطاق بسبب السياسة المتبعة والتي تتلخص في؛ الاستغلال المفرط للبلاد،

---

[1]) يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر، الجزء 2، طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 44.

[2]) مبارك بن محمد الهلالي الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج 3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964، ص 310 و308.

[3]) المرجع نفسه، الجزء 3، ص 333 و202.

[4]) ب. ب. تيدنا: المصدر السابق، ص 86، كذلك ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: المرجع السابق، الجزء 4، ص 33.

امتصاص مجهود العباد ونهب الموارد والإنتاج، دون مراعاة الحقوق والظروف. فتسلطت الضرائب على القاصي والداني، ولم يفلت منها الفقير والغني. وقد تفنن الحكام، لكي يصلوا إلى أغراضهم الشخصية، في تنويعها وتعميمها واختراع المزيد منها كلما أرادوا المزيد من الأموال، كما برعوا في إحداث الوسائل اللائقة لتحقيق الأهداف[1]. وهذا نتيجة نظام جباية غير عادل، لأن القائمين عليه لم يراعوا طبيعة الإنتاج ولا حالة الفلاحين، ولا يأخذون بعين الاعتبار إلا نوعية الملكية ومتطلبات الخزينة وحاجة الموظفين، مما زاد من شقاء وبؤس الفلاحين[2].

وصار الدايات الأواخر يطلبون من الداخل، بقوة وشدة، ما كان الأوائل من البيلربايات والباشاوات والآغوات والدايات الأوائل يحصلون عليه من الخارج بواسطة غنائم البحر أساسا. وأمام تمادي الحكام في سياستهم تلك انفلت الأمر من أيديهم، وازدادت الأوضاع سوءا وحركية السكان ضعفا وحالة الجيش تدهورا، خاصة أن سياسة بعض الدايات (حسان باشا، مصطفى باشا) انتهجوا أسلوب جديد في التعاملات التجارية (تصدير القمح عن طريق الشركات الأوروبية والمحتكرين اليهود)، إذ كان السماسرة اليهود، رغم قلة الإنتاج، يصدّرون كميات كبيرة من الحبوب، ما أثار السكان[3].

ويؤكد هذا الزهار (توفي 1872م) عندما ذكر أن "خلفاء البايات يخرجون ومعهم الأمحال في الربيع لاستخلاص الخراج والزكاة والأعشار، وكانت الجباية على المنهج الشرعي، لكن الأواخر صاروا يخرجون المحلات لاستخلاص المغارم والظلمات ونهب أموال المسلمين. وما وقع هذا حتى صار الناس فجارا والأمراء ظالمين"[4]. وكانت الأرياف الفقيرة بائسة عند اقتراب المحلة، وكان سكانها خائفين عند رؤية كل الأشخاص المكونين لها. "إنه لشيء مهول بالنسبة للذين يعرفون ما يُرتكب فيها"[5]. لهذا كان الجزائريون يهربون حتى لا يطالهم عسكر العثمانيين، لدرجة بقاء باي وهران بدون رعية حتى اضطر إلى مكاتبة السلطان المغربي سليمان (1797–1822م) طالبا منه التوسط لعودة الجزائريين إلى ديارهم، فردوا: "النصارى ولا الأتراك"[6].

---

[1]) ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص 197، 198.

[2]) ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: المرجع السابق، الجزء 4، ص 33.

[3]) محمد شاطو: المرجع السابق، ص 160.

[4]) أحمد الزهار: مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر، تحقيق: أحمد توفيق المدني، الطبعة 2، SNED، الجزائر، 1980، ص 35.

[5]) ب. ب. تيدنا: المصدر السابق، ص 68.

[6]) عبد الله العروي: المرجع السابق، ص 492، 493.

ومع انتهاء الحروب النابوليونية واتفاق الدول الأوروبية في مؤتمر فيينا (1815م) على محاربة القرصنة بكيفية جدية، تأكدت السمة الأجنبية للحكم "التركي". كانت الأقلية الوافدة من آسيا الصغرى تعيش فيما بينها، توجه أنظارها للداخل لتنظم فيه وجودا عسكريا، يضمن لها مواصلة الجباية التي كانت تشتد وطأتها على السكان سنة بعد أخرى. أما سياسة التقارب مع مشايخ الزوايا، وكسب عطف العلماء بتشييد المساجد والإكثار من التحبيس لفائدة المدارس فإنها لم تحقق غايتها، على غرار ما حدث في تونس. وكان يجني ثمارها بعض الأفراد دون أن ينسحب ذلك على الحكم العثماني برمته. وبسبب العجز عن الاندماج في صلب المجتمع المحلي، تشبث أعضاء الديوان بالقرصنة حتى بعد أن اتضح أنها تتسبب في خسارات كبيرة، إذ كانت تتولد عنها نزاعات مع الدول، تكلف الداي مصاريف تفوق بكثير مغانمها القليلة والموسمية[1].

غياب الاستقرار السياسي الذي شهدته أواخر القرن 18م:

الأوضاع السياسية المتعفنة: كانت من الأسباب الداخلية للثورات. كان الاستبداد أبرز سمات المظهر العسكري للوجود العثماني بالجزائر، والنظام السياسي العام كان نظاما جمهوريا عسكريا مغلقا، لكن انتقال السلطة من حاكم لآخر كان يتم بالعنف، وأحيانا بوحشية قليلة النظير[2]. وهذا رغم ما كان يمثله عهد الدايات من القوة في المجال الخارجي، لكن الأوضاع الداخلية لم تكن على ما يرام، وكانت القلاقل طابعا ميّز هذا العهد، وذلك لتحكم العسكر واحتكارهم للسلطة وتناحرهم على الحكم والسيطرة. وكان الجزائريون على الهامش، يتفرجون على الأحداث والاغتيالات المتكررة في صفوف الدايات والجنود الأتراك، وانجرّ عن هذا فشو الفتن والاضطرابات المحلية، خاصة بين سكان العاصمة. وعجْز الحكام العثمانيين على الذوبان في العنصر المحلي واندماجهم فيه، صوّرهم للناس أنهم أجانب غرباء على البلاد[3]. فقد كان لفقدان حكام الجزائر لقاعدة شعبية تساندهم أن انطبعت نظرتهم تجاه السكان بالحيطة والحذر، والخوف من انفلات السلطة منهم، فاقتصرت كل المناصب العليا على فئة "الأتراك"[4].

لقد ضعفت السلطة العثمانية إلى حد أنها أصبحت اسما بدون مسمى، لم تعد سوى غلاف لنفوذ مقتسم اقتساما غير متكافئ، ولم تنته إلا على يد غزاة أجانب. وتزامن تراجع هيبة الحكام العثمانيين مع

---

[1]) المرجع نفسه، ص 492، 493.

[2]) أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء 1، ص 144.

[3]) يحي بوعزيز: المرجع السابق، جزء 2، ص 44، 45.

[4]) الغالي الغربي: المرجع السابق، ص 4 و96.

انتهاء الوجود الإسباني، وعودة وهران نهائيا إلى يد المسلمين، بعد أن ضربها زلزال عنيف أتى على معظم مبانيها سنة 1790م. وزاد الوضع تعقيدا أن فرنسا، الدولة المرشحة لاستلام إرث إسبانيا (لأسباب دينية (وحدة المذهب الكاثوليكي) وعائلية (حكام آل البوربون لكلا البلدين)، كانت تعتبر دولة صديقة في نظر الداي، إذ كانت تربطه بها مصالح تجارية هامة[1].

وقد حاول حكام الجزائر العثمانيون توطين حكمهم على غرار ما فعله آل الحسين بن علي في تونس، وأن يجعلوا من ميناء خير الدين بربا‌روس (1519–1534م) عاصمة للجزائر. إلا أن المحاولة، وإن كانت جادة، جاءت متأخرة بعد أن تقوّت القيادات المحلية وأفرغت السلطة المركزية، صاحبة السيادة العليا نظريا، من كل نفوذ فعلي، عكس ما حصل في تونس. لم ينتهجوا هذه السياسة إلا بعد أن أفلست الجزائر كجمهورية حرة، قاعدة ملك مستقل من الداخل. لم تعد تملك الوسائل اللازمة لفرض سلطانها المباشر على زعماء، كشفت أحداث القرن 19م (مقاومة أولادهم وأحفادهم العنيدة للغزو الفرنسي) مدى تجذر نفوذهم في صلب البنية الاجتماعية[2].

وتتجلى الفوضى السياسية في كثرة تعاقب الحكام الذين تميز جلهم بالضعف وعدم الكفاءة، خاصة بعد أن أصبحت المناصب تباع وتشترى، ما أثر سلبا على الوضع الداخلي للبلاد، فعاث البايات فسادا بين الناس وشاع ظلمهم للسكان[3]. وهو أسلوب جائر يؤدي إلى إنزال الناس إلى آخر دركة من دركات البؤس، أو إلى حمله على إشعال الثورات[4]. لقد كانت المليشيا المسلحة لا مبدأ لها، صارت ترتكب المخالفات ضد البدو والقبائل، ثم قام هؤلاء "البؤساء بإشعال الثورات وقلب قادة الدولة بحسب هواهم"[5].

---

[1]) عبد الله العروي: المرجع السابق، ص 491، 492.

[2]) المرجع نفسه، ص 491.

[3]) انظر عن هذا الفساد حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري، طبعة 2، دار الحكمة، الجزائر، 2015، صص 151 و164، 165 و173، وصالح العنتري: فريدة منسية...، صص 81 و 86 و96 و98 و105.

[4]) حمدان خوجة: المصدر السابق، ص 165.

[5]) المصدر نفسه، ص 149.

وتوالى على الحكم بعد مصطفى باشا سنوات 1805م–1817م خمسة دايات، قتلوا كلهم على يد العساكر، ما يشير لعدم الاستقرار السياسي، الأمر الذي أثّر على الوضع الداخلي. وشاع ظلم البايات، واشتكى الناس للباشا، لكن هذا لم يعد يتحكم في أجهزة السلطة[1].

و"أكبر التجاوزات التي وقعت هو إعطاء منصب الباي لأشخاص بلا مروءة ولا كفاءة، من ذلك باي الغرب مصطفى (لم يذكر حمدان خوجة تاريخ حكمه)، وكان حظيا للخزناجي ومن صنائعه، وللحصول على المنصب كان قد وعد بتقديم مبالغ ضخمة من المال. ولم يكن للباي أي علاقة مع المشايخ، ولم تكن له أي معرفة بتلك المقاطعة، وميزته الوحيدة كانت نهب الناس وإرسال أسلابه لمجيره. فغضب الناس وثار درغاوي (كذا)"[2] (درقاوة). فانشغل السكان بالبحث عن أضمن طريق للتخلص من سيطرة مثل هؤلاء الولاة، وظهرت محاولة التخلص من حكم العثمانيين الطاغي في شكل تمردات وثورات هنا وهناك[3].

لهذا يمكن القول، وبالنظر إلى تمرد وعصيان كثير من القبائل خلال العهد العثماني في الجزائر، أن الحكام العثمانيين لم يتمكنوا من توفير الأمن في الداخل، سواء في فترة الحكم المباشر أو في فترة الحكم غير المباشر، فعمد الحكام لضرب العصاة، بناء الأبراج واستعمال القبائل المخزنية..، لكن الفشل في توفير الأمن استفحل في الفترة الأخيرة من العهد العثماني، وإن كنا لا نعدم مناطق عاشت استقرارا، لكن غالبا كان ذلك لا يدوم لفترة طويلة[4].

وسبب ذلك أن أصبح الداي نفسه بين نارين: تهديد الدول من الخارج والثورة في الداخل. وهذا الوضع المقلق لم يكن خفيا على الأوروبيين لكثرة ما كان لهم من مخبرين رسميين كالقناصل والتجار، وغير رسميين كالجواسيس والسياح. كان الإسبان يحلمون منذ عقود بإبدال أقلية حاكمة بأخرى، وعبر الإسبان، عن طريق أفراد البلاط البوربوني، تسربت الفكرة إلى الفرنسيين، حتى قبل ثورة 1789م. لهذا لا داعي للاستغراب إذا رأينا إيالة الجزائر تسقط هي الأولى تحت نير الاستعمار، إذ كانت سلطة الداي تمثل

---

[1]) نفسه، ص 165 و168، كذلك مبارك الميلي: المرجع السابق، الجزء 3، صص 258، 259، 260، كذلك محمد شاطو: المرجع السابق، ص 160.

[2]) حمدان خوجة : المصدر السابق، ص 168.

[3]) مبارك الميلي: المرجع السابق، الجزء 3، ص 202.

[4]) صباح بعارسية: المرجع السابق، ص 24.

أحسن تمثيل تلك الفجوة التي فصلت منذ عقود في بلاد المغرب بين الدولة والمجتمع، أو قل بين نظام الحكم والقاعدة الإنتاجية[1].

التنافس الفرنسي الإنكليزي للحصول على الامتيازات بالجزائر:

احتدم الصراع الأوروبي على اكتساب مناطق نفوذ في الشمال الإفريقي، واتخذ أبعادا دولية خطيرة بعد رجحان كفة الإنكليز في مصر ضد الفرنسيين سنة 1801م. وكان التقارب الفرنسي الجزائري سببا وراء التحرك الإنكليزي، لأنه شكّل خطرا على مصالح الإنكليز في البحر المتوسط وجب القضاء عليه، ولأنه سيعيق التطلعات الإنكليزية للتسلل للقارة السوداء[2]. والتنافس الأوروبي هو من الأسباب الخارجية للثورات المحلية، وذلك للحصول على مزيد من الامتيازات داخل الإيالة، والعمل من جهة أخرى على إضعاف سلطة الدايات، والنهب الذي مارسته بعض الدول الأوروبية على السكان[3]. كما لجأت إنكلترا لدور تخريبي تحريضي لتأليب السكان على الحكومة العثمانية لتقاربها مع الفرنسيين[4].

كانت فرنسا تحظى بامتيازات بالشرق الجزائري، منذ أن تنازل لها خير الدين بربروس سنة 1520م، في عهد فرانسوا الأول (1515-1547م). كان الغرض منها في البداية السماح للتجار الفرنسيين باستغلال نقطة واحدة من ساحل الجزائر لصيد المرجان، ووقع الاختيار على ما سمي بحصن فرنسا (هو أول حصن يقيمه التجار الفرنسيون على ساحل شمال إفريقيا بموافقة البايلرباي بربروس) على بعد كيلومترات فقط غرب القالة. لكن المجهودات الأولى لم تسفر عن نتيجة، إلى أن أُبرم اتفاق آخر سنة 1694م، وأصبح عدد المؤسسات خمس، مقابل إتاوة سنوية قدرها 60 ألف فرنك، 20 منها للسلطات المحلية والباقي للخزينة المركزية. وفي سنة 1741م سلمت الحكومة الفرنسية كل الامتيازات للشركة الملكية الإفريقية، واتسع نشاط المؤسسات لتجارة الحبوب والجلود والشموع والصوف...[5]

ومنذ القرن 18م كان التاريخ قد تخطى إسبانيا والبرتغال وهولندا، ولم يعد لأية واحدة من هذه الدول القدرة ولا العزيمة على مهاجمة بلاد المغرب. كان الخطر الصليبي قد اختفى عمليا. عاد الصراع الأساسي آنذاك يجري بين إنكلترا وفرنسا في ساحات بعيدة، ولا يصل بلاد المغرب منها سوى صدى

---

[1]) عبد الله العروي : المرجع السابق، ص 493.

[2]) الغالي الغربي: المرجع السابق، ص 119.

[3]) العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 39.

[4]) الغالي الغربي: المرجع السابق، ص 123.

[5]) العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 39.

خافت، يتمثل في التنافس على احتكار تجارة أو كسب معاملة مميزة (احترام السنجاق) أو افتكاك أسرى. وهذه الوضعية كانت في صالح المسؤولين المغاربة، تمدهم بمهلة لترميم ما تصدع من بنيان المجتمع لو وُجد وعي حاد بذلك[1]، لكنه لم يوجد.

قطعت الجزائر علاقاتها مع فرنسا في ديسمبر 1798م لغزوها مصر، ثم في سنة 1801م استعادت فرنسا بعض امتيازاتها بعد خروجها من مصر، لكن الداي أحمد باشا (1805–1808م) كان قام بإعطاء مراكز القالة للإنكليز، ليصطادوا بها المرجان بدلا من الفرنسيين[2]. وكانت الأوضاع الرابحة للتجارة الفرنسية بالجزائر قد أسالت لعاب إنكلترا، فعملت على إفساد الصداقة الفرنسية الجزائرية لعرقلة الاقتصاد الفرنسي، فدخلت إنكلترا في صراع مع فرنسا لإبعادها والإحلال محلها مستعملة جميع الوسائل. وقد تمكنت من ذلك سنة 1806م، لكنها لم تستغل المؤسسات استغلالا مباشرا، بل تركت الحرية فيها لجميع التجار ما عدا الفرنسيين. ثم كان مؤتمر فيينا وحملة إكسموث سنة 1816م، فتغيرت الأوضاع لصالح فرنسا، وألقت السلطات الجزائرية القبض على جميع الرعايا الإنكليز، واسترجعت فرنسا امتيازاتها سنة 1817م. وستظل في حوزتها إلى أن يصدر الداي سنة 1826م، بيانا يسمح لجميع الأمم بصيد المرجان الجزائري. وهذا الإجراء من الأسباب الرئيسية التي نتج عنها حصار الجزائر سنة 1827م[3].

تبع قطع العلاقات التجارية التقليدية بين الجزائر وفرنسا، بعد استقرار النظام الإمبراطوري لنابليون بونابرت (1804–1815م)، وتعويض هذا الطرف بالطرف البريطاني، تبعه تنافس بين الدولتين الرأسماليتين بعد اتفاقيات سنة 1815م، وكان من المعطيات ما خلف الفوضى في التجارة الخارجية للجزائر، وحرمان الاقتصاد الجزائري من الأسواق العادية. وهو ما سمح بالتدهور الاقتصادي وخطر الضغط الضريبي، فلحق ذلك الضرر بالسكان المشتتين تحت دولة الدايات، وهو ما دفع إلى تعدد النزاعات الداخلية، وما نتج عن ذلك من مظاهر الوهن في الحكم[4].

هشاشة العلاقات مع المغرب الأقصى (السلطان سليمان) ومع تونس (حمودة باشا):

---

[1]) عبد الله العروي : المرجع السابق، ص 509، 510.

[2]) صالح العنتري: فريدة منسية، ص 94، كذلك عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق، الجزء 3، ص 287، 288.

[3]) العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 40.

[4]) أندري برنيان وأندري نوشي وإيف لاكوست: الجزائر بين الماضي والحاضر إطار نشأة الجزائر المعاصرة ومراحلها، تعريب: رابح إسطنبولي وعاشور منصف ومراد تفاحي، تمهيد: جان دريش، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، عن طبعة المطبوعات الجامعية، باريس، 1960، ص 171.

من الأسباب الخارجية للثورات تشجيع الجارتين (تونس والمغرب الأقصى) للمناوئين والمعادين، من الجزائريين، للحكام العثمانيين. فسلاطين المغرب الأقصى عملوا على الإقلال من هيبة الإيالة، وتمكنوا من استمالة أغلب زعماء ثورات القرن 19م، بمدهم بالدعم الروحي والمادي[1]. أما تونس فموقفها المساند للثورات كان رد فعل انتقامي على تدخلات حكام الجزائر في الشؤون الداخلية لتونس، وتشجيعهم للصراعات الأسرية لاكتساب حلفاء والحصول على امتيازات[2].

وقد توطدت العلاقات بين الجارتين ضد حكام الجزائر[3]. وتوحيد الجهود شجع الفوضى والاضطرابات داخل الجزائر[4]. ذلك أن سلاطين المغرب الأقصى تخلوا في القرنين 18م و19م عن المواجهة المباشرة مع حكام الجزائر، وهو تغيير في أسلوب تعاملهم معهم، وأحدث شكلا مغايرا تمثل في تدعيم الطرقيين، وتحريضهم على إثارة القلاقل في الجزائر. ونجحت إلى حد ما هذه السياسة في زعزعة الحكم بالجزائر، بعد الثورات التي اندلعت في أرجاء الجزائر في مطلع القرن 19م[5]. إذ كثيرا ما شجع ملوك المغرب الأقصى عملاءهم، من مشايخ الطرق الصوفية المناهضين لعثمانيي الجزائر، كدرقاوة والتجانية، وأمدوهم بأموال طائلة للاستمرار في الشغب، وشق عصى الطاعة ضد الحكام العثمانيين. وكان لدسائس السلاطين يد في الثورة والفتن التي عرفتها الجزائر في نهاية القرن 18م وبداية 19م[6].

المغرب الأقصى:

قاوم المغرب الأقصى، منذ البداية وبإصرار، سعي العثمانيين للسيطرة عليه، وأصبح ينظر للجزائر على أنها خطر جاثم عليه يجب تفاديه، ومنه التآمر مع أي كان، ولو كان مسيحيا (الإسبان).

---

[1]) الغالي الغربي: المرجع السابق، ص 5 و216. انظر تفاصيل عن مساندة المغرب الأقصى للثورات في الجزائر عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق، الجزء 3، صص 209 و293، كذلك صباح بعارسية: المرجع السابق، صص 131 و152 و154 و156 و159، 160.

[2]) الغالي الغربي: المرجع السابق، ص 5. انظر عن مساندة تونس للثورات في الجزائر في عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق، جزء 3، صص 131 و201 و203 و207 و227 و234 و308 و312 و337، 338، حيث جاء فيها أن الصلح بين البلدين تم نهائيا بتدخل من السلطان العثماني، وكان ذلك سنة 1821م.

[3]) عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق، جزء 3، ص 205.

[4]) الغالي الغربي: المرجع السابق، ص 5 و134.

[5]) أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني (926- 1246هـ/1519- 1830م)، دار الكتاب العربي للطباعة، النشر، التوزيع والترجمة، الجزائر، 2009، ص 24.

[6]) عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق، جزء 3، ص 207.

كما أن للمغرب الأقصى أطماع قديمة في غرب الجزائر بصفة خاصة[1]. إذ كانت السياسة السعدية، في القرن 16م، ترمي إلى إبعاد الخطر العثماني، والتوسع على حسابه في نواحي تلمسان. وقد انتهج هذه السياسة المعادية للوجود العثماني في الجزائر أيضا السلاطين العلويون، ولم يكفوا عن تدخلاتهم إلا بعد تيقنهم من استحالة تحقيق أي انتصار ضد عثمانيي الجزائر[2].

مولاي سليمان (1792م-1822م):

إن السياسة الدينية المغربية في الجزائر، على عهد كل من مولاي سليمان وخليفته مولاي عبد الرحمان (1822- 1859م)، كانت قائمة على منافسة السلاطين العلويين لعثمانيي الجزائر، إذ كانوا يدفعون مرابط ضد مرابط، طريقة صوفية ضد أخرى. واختاروا درقاوة في الشمال ثم التجانية في الجنوب، التي كان لها أتباع في الهضاب العليا، وانتشرت زواياها من فاس لتلمسان حتى تونس، مرورا بالواحات والقصور بوادي ريغ، حتى باي تونس كان من أتباعها، وكل زواياها كان يربطها بريد ينقل لإخوان الجزائر والأتباع المحليين مؤامرات فاس وتونس[3]. كما لاقت الدرقاوية الدعم والمؤازرة من سلاطين فاس، الذين رأوا فيها سدا منيعا في وجه العثمانيين بالجزائر[4]. وقد شجع العلويون عملاءهم من مشايخ الطرق الصوفية المناهضين للعثمانيين، سواء درقاوة أو التجانية، وأمدوهم بأموال طائلة للاستمرار في الشغب وشق عصا الطاعة ضد الحكام العثمانيين[5].

وزادت فتنة درقاوة العلاقات بين الجزائر والمغرب الأقصى تأزما، حتى أن باي وهران بعث للسلطان مولاي سليمان، طالبا منه أن يبعث شيخ الدرقاوية ليُعيد الثوار لطاعة المخزن[6]. لقد لقيت الدرقاوية تشجيعا من مولاي سليمان، الذي قرّب رجال الدين والشرفاء، وبذلك انتشر أتباع الطرق الصوفية

---

[1]) الغالي الغربي: المرجع السابق، ص 126 و128، ويحي بوعزيز: المرجع السابق، الجزء 2، ص 46. انظر أمثلة في عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق، جزء 3، صص 202 و204، 205 و293.

[2]) ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: المرجع السابق، الجزء 4، ص 43.

[3]) Auguste Cour : L'établissement des dynasties des chérifs au Maroc et leurs rivalités avec les Turcs de la régence d'Alger 1509-1830, Ernest Leroux Éditeur, Paris, 1904, p.248.

[4]) صلاح مؤيد العقبي: الطرق الصوفية والزوايا بالجزائر تاريخها ونشاطها، طبعة خاصة، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 153.

[5]) عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق، جزء 3، ص 207.

[6]) أحمد السلاوي: الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى، الجزء 4، حقوق الطبع للمؤلف، المطبعة البهية المصرية، مصر، 1895م/1312هـ، ص 140.

بالمغرب الأقصى وغرب الجزائر، وكان ذلك بمثابة حصن يحمي سياسة السلاطين العلويين من خطر العثمانيين بالجزائر[1]. لكن في نهاية الأمر لم يعد سلطان المغرب الأقصى في وضع يسمح له بمحاربة العثمانيين، فآثر التخلي عن مشروعه، ونصح الشيخ العربي (توفي 1823م)، رئيس الدرقاوية، بصرف النظر. واضطر هذا للتنصل من موقف تابعه، ابن الشريف الدرقاوي، مقدم تلمسان[2].

في الواقع، موقف مولاي سليمان وتحريض باي تونس لابن الأحرش، محاولة لإلحاق أضرار جسيمة بالجزائر. لكن ما كانت محاولة زعزعة النظام السياسي القائم لتفلح، إلا إذا وجدت صدى متجاوبا معها من الداخل. بعبارة أخرى كان الجزائريون مرهقين لحد استعدادهم للثورة ضد الطغمة العسكرية التي بعد أن فشلت في مهمتها، راحت تقوم بدور الدركي في الداخل، مما أضاف لهذا التذمر الشعبي معارضة المجموعات الدينية والعلمية من زوايا وشيوخ وطلاب، وحتى قضاة ومفتيين[3].

وكان لسكان تلمسان من الحضر ميل لسلطان المغرب الأقصى، فاتفق معهم سكان الجزائر على خلع طاعة "الأتراك" ومبايعة مولاي سليمان، وتم الاتفاق على ذلك ودخل الثوار تلمسان تحت راية ابن الشريف الدرقاوي، فأخذ البيعة من أهلها، ودعا للمولى سليمان في الصلاة بالمساجد، ووجه له هدية مع شيخه العربي الدرقاوي، وتحصنت الحامية العثمانية بقصبة المشور[4]. وتدخل مولاي سليمان من أجل الصلح بين سكان تلمسان وبين الداي، فترجاهم أن يعودوا إلى ديارهم، فخاطبوه بقولهم: "نذهب إلى بلاد النصارى ولا نجاور الترك ونجمع علينا الجوع والقتل"[5]. وقد سمحت حروب درقاوة لمولاي سليمان بغزو فجيج سنة 1805م وتوات سنة 1808م، وانتزع من الدايات جميع بقاع الجنوب الشرقي من إقليم وهران[6].

---

[1]) المرجع نفسه، الجزء 4، ص 140، كذلك مسلم بن عبد القادر: أنيس الغريب والمسافر، تحقيق وتقديم: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 51.

[2]) محمد خير فارس: تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، الطبعة 2، مكتبة دار الشرق، بيروت، 1979، ص 80. انظر تفصيل ذلك أسفله.

[3]) محفوظ سماتي: الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها، ترجمة: محمد صغير بناني وعبد العزيز بوشعيب، دار النشر دحلب، الجزائر، 2007، ص 95، 96. انظر عن ابن الأحرش أسفله.

[4]) عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق، جزء 3، ص 293.

[5]) أحمد السلاوي: المرجع السابق، الجزء 4، ص 141. أضاف السلاوي في نفس الصفحة أن أهل تلمسان وأهل جبالها "كلهم جلوا عن أوطانهم حتى لم يبق لباشا الترك مع من يتكلم فضلا عن أن يتأمر". ما نفهمه من السلاوي أن طلب الباي لم يكن سوى نتيجة تناقص ضرائب البايلك لجلاء عدد من سكانه للمغرب الأقصى. انظر صباح بعارسية: المرجع السابق، ص 160، إحالة رقم 4.

[6]) عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق، جزء 3، ص 297.

تونس:

أما تونس فقد اعتبرتها الجزائر إقليما تابعا لها، بحكم أنها هي التي طردت الإسبان منه وضمته إلى الدولة العثمانية سنة 1574م. وعلى هذا الأساس كانت الجزائر تحاول باستمرار أن تجعل هذه التبعية حقيقة ملموسة، لكن تونس رفضت ذلك معتبرة أنها تتبع رأسا للأستانة. وأكثر من هذا كانت لتونس أطماع في إقليم قسنطينة موروثة من العهد الحفصي[1]. فقد بادر مراد باي الثالث (1698-1702م)، سنة 1701م، بالهجوم على قسنطينة ومحاصرتها خمسة شهور بتأييد من داي طرابلس، ولم يتراجع إلا بعد انهزامه بالعلمة أمام محلة الجزائر، واستيلاء باي قسنطينة على عتاده ومدافعه، ما اضطر خلفه إبراهيم الشريف باي (1702-1705م) من عقد صلح مع حاكم الجزائر سنة 1702م[2].

حمودة باشا (1782م-1814م):

لقد آوت الجزائر الأخوين، قبل اعتلائهما الحكم، الأخوين محمد الرشيد باي تونس (1756-1759م) وعلي باي تونس (1759-1782م) بعد مقتل والدهما حسين بن علي باشا (1705-1735م)، لرفض ابن أخيه علي باي الأول (1735-1756م) التنازل عن ولاية العهد لابنه محمد، في حوادث ولدي حسين باي تونس سنة 1746م. وبمساعدتهما ومدهما بالذخائر، بالغ حكام الجزائر في التسلط على حكام تونس لحد التضييق على اقتصاديات البلد والتحكم في حكامها، فأعلن حمودة باشا امتناعه عن أداء الضريبة المتفق على قيمتها في وقعة سمنجة سنة 1735م، وزاد على ذلك بإيوائه أحد العصاة ضد الحكومة الجزائرية الحاج مصطفى إنكليز (1797-1803م)، باي قسنطينة المعزول سنة 1803م، وطرد جميع الجزائريين المقيمين بتونس. ولما بعث الداي من يستخلص الضريبة ويفك الأسرى الجزائريين، امتنع حمودة باشا وأعلن نقض المعاهدة، وتحرك إنكليز باي المعزول من تونس لقسنطينة في جانفي 1807م للاستيلاء عليها، لكنه انهزم، واستولى أهل الجزائر على ذخائره وأسروا عددا من جنده في ماي 1807م[3].

ثم بعث حمودة باشا جيشا آخر في نفس السنة، انتصر فيه التوانسة لخيانة وقعت في قيادة الجيش الجزائري. وحدثت مؤامرات بقسنطينة إلى أن تمكن أحمد شاوش القبايلي (1808م)، الذي كان

---

[1]) يحي بوعزيز: المرجع السابق، الجزء 2، ص 46.

[2]) ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: المرجع السابق، الجزء 4، ص 41.

[3]) عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق، جزء 3، ص 308، كذلك حمدان خوجة: المصدر السابق، ص 167.

لاجئا بزواوة، من تنصيب نفسه بايا، لكن الداي تمكن منه عندما كان زاحفا على الجزائر، وجهز جيشا لتأديب حمودة باشا، لكنه تراجع لِما شاهده من كثرة الجيش التونسي[1]. ووقع الصلح بين الطرفين في نوفمبر 1808م، لكن الحاج علي الشريف داي الجزائر (1809م-1815م) نقض المعاهدة فاستؤنفت الحرب[2]. ولم يتمكن الجيش الجزائري من غزو تونس بسبب عصيان محمد الرقيق بوكابوس باي الغرب (1809-1813م)، الذي رفض المشاركة في الحملة على تونس سنة 1813م[3]. غير أن القلاقل التي عاشتها الجزائر جعلت الجيش الجزائري ينسحب من تونس. وتدخل السلطان العثماني لإنهاء حالة الحرب هذه سنة 1817م. وأسفرت المفاوضات بين الطرفين على اتفاقية مؤاخاة وصلح دائم مستمر، ورد الجزائريون ما كان احتلوه من التراب التونسي إلى أهله، وكان ذلك يوم 20 مارس 1821م[4].

استحواذ اليهود على النفوذ داخل السلطة:

من الأسباب الداخلية للثورات الدور الكبير والخطير الذي أدته الطائفة اليهودية في تخريب الاقتصاد الوطني واستنزاف موارده. وأدى ازدياد نفوذ هذه الطائفة لاستنكار وسخط شعبيين بلغ ذروته في ثورات قادها السكان ضد أفراد هذه الطائفة[5].

كان النهب والاستنزاف لخيرات البلاد في شكل امتيازات، وشجع الدايات والبايات ذلك، بعد أن وجدوا فيه مصدر للربح والثروة، التي كانوا يستخدمونها في استتباب الأمن والمحافظة على النظام وزيادة ثرواتهم، لهذا سلّموا شؤون الإيالة لهيئات ومؤسسات أجنبية، وعلى رأسها الشركة اليهودية[6].

لقد حاول الحكام الاستيلاء على الأراضي المنتجة للحبوب، وتسخير الفلاحين لإنتاج كميات كبيرة من المحاصيل لتصديرها إلى الخارج، عن طريق وكلاء ومتعاملين معهم من كبار التجار اليهود وبعض الشركات الأوروبية. وأدت هذه السياسة (احتكار الإنتاج وتسخير الفلاحين) إلى اضطراب في الإنتاج وانخفاض في أسعار الحبوب، التي كان يشتريها البايلك من الفلاحين بسعر 8،80 قرش للصاع، ويعيد بيعها للمحتكرين الأجانب بـ: 26،30 قرشا سنة 1808م. نتج عنها في فترات الجفاف مجاعات زادت من

---

[1]) عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق، جزء 3، ص 309.

[2]) المرجع نفسه، الجزء 3، ص 310 و312.

[3]) ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: المرجع السابق، الجزء 4، ص 43.

[4]) عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق، جزء 3، صص 313 و331 و338.

[5]) الغالي الغربي: المرجع السابق، ص 4.

[6]) المرجع نفسه، ص 215.

بؤس وشقاء الفلاحين، دفعت بالحكام أحيانا لاستيراد كميات كبيرة من الحبوب بأسعار مرتفعة من الخارج لتغطية استهلاك مدينة الجزائر على الخصوص[1].

في البداية احتكر الفرنسيون التجارة الخارجية مدة طويلة، ولما تفطن بايات قسنطينة لأهمية الأرباح التي تدرها التجارة تعاطوها مباشرة، أو سمحوا للتجار الأجانب بمزاولتها في الشرق الجزائري مقابل منافع وإتاوات مختلفة. وكان أخطر منافس لفرنسا في هذه التجارة اليهود، بما لهم من نفوذ لدى دايات الجزائر وبعض بايات الشرق، وبما لهم من اطلاع على لغة السكان وعاداتهم وتقاليدهم من جهة[2]، وممارستهم لتجارة القوافل، واحتكارهم طريقها الممتدة بين الجزائر وقسنطينة. إلى جانب كثرة الصلات التي كانت تربطهم بالبيوت التجارية في أوروبا، ومدن تجارية مشهورة في شرق المتوسط (بيزة، جنوة، البندقية)[3].

بدأ ذلك عندما استقرت عائلات يهودية من ليفورن بالجزائر منذ القرن 18م (أسرة بوجناح (اشتهر منها نفتالي) وأسرة ابن زقوط (بن زهوت) بكري (اشتهر منها يعقوب))، ووجهت نشاطها نحو أوروبا. ركزت نشاطها بالشرق الجزائري منافِسة بذلك الشركة الملكية الإفريقية (فرنسية)، وتمكنت من الاستئثار برعاية الداي بابا حسن وابن أخته الداي مصطفى، وذلك لأن عيونهم كانت منتشرة في أنحاء البلاد، تزودهم بجميع المعلومات المتعلقة بتحركات القبائل والبايات. كما أن الحكام لم يكونوا يخشون من اليهود الاستيلاء على الحكم لاحتقار السكان لهم. وبفضل هذه الثقة جمع هؤلاء اليهود أموالا طائلة، ونقلوا نشاطهم لمختلف موانئ الشرق لازدهار التجارة به. وأصبح نفتالي (بوجناح) مستشارا لدى الداي حسن، حظي بالسطوة والسلطان، وعرف كيف يستفيد من منصبه[4].

وقد تمكن اليهوديان من تحقيق بعض مآربهم على إثر تعيين صنيعتهم مصطفى (ما كلفه حياته عندما تحالف عليه التجار الفرنسيون، عندما رفض بيع الحبوب للشركة الإفريقية بالقالة امتثالا لأمر الداي[5]) باي التيطري سابقا، بايا لقسنطينة (1794م-1798م)، ثم حينما استسلمت لهم الوكالة الإفريقية (فرنسية) سنة 1795م، وصارت تلجأ إليهم للقيام بسائر أنواع نشاطها، لتسلم من مهاجمة المهاجرين الفرنسيين، أنصار النظام القديم (النظام الملكي)، ولتحمي بضائعها من الإسبان والإنكليز، وأخيرا، تنازلت

---

[1]) ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: المرجع السابق، الجزء 4، ص 56.

[2]) العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 253 و267.

[3]) عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق، جزء 3، ص 299.

[4]) العربي الزبيري: المرجع السابق، صص 259 و264 و266.

[5]) صالح العنتري: فريدة منسية، ص 87.

الشركة الملكية الإفريقية للشركة اليهودية عن مينائي القل وجيجل في أكتوبر 1795م، وشجعهما (اليهوديان) الباي على التركز في مينائي عنابة وستورة، أهم معاقل الشركات الفرنسية، على الرغم من احتجاجات الشركة الفرنسية[1].

وبهذا أصبحت التجارة في عهد الدايين حسن ومصطفى في أيدي اليهود، وفي خدمة مصالحهم، لأنهم عرفوا كيف يستفيدون من الخلافات الدولية، واستطاعوا كسب عددا من الشخصيات ذات الوزن الثقيل، سواء بواسطة الرشوة أو بتقديم خدمات، إضافة لمهارتهم في تسويق أسوأ البضائع ومخادعة رجال الجمارك. وأصبح بوجناح يفاوض باسم الجزائر مع ممثلي تلك الدول: يسالم من يشاء ويعلن الحرب ضد من أراد محاربة نفوذه التجاري. كما كان يتعامل مباشرة مع جميع قناصل البلدان الأجنبية، ويفي دائما بما يعد[2]. وقد ساعد الداي مصطفى اليهود في الحصول على كثير من الامتيازات، ما خوّلهم التصرف في تسيير الاقتصاد الجزائري[3].

وكان هذا نتيجة الاحتراز من الكراغلة، إذ وضع الأتراك العثمانيون ثقتهم في اليهود لأنهم لا يخشون منهم الاستيلاء على الحكم. وكان إبعاد العثمانيين عنهم الكراغلة وسكان الجزائر أن وضعوا ثقتهم في اليهود، وارتبطوا معهم من أجل المصلحة، فجمع اليهود في ظل الظروف غير المستقرة أموالا طائلة، وذلك لنصائح الغدر التي كانوا يسدونها، والتي ساعدت على أن يتزايد الطغيان ويبلغ منتهاه[4].

ازداد نفوذ اليهود وسيطرتهم على الاقتصاد الجزائري أواخر العهد العثماني، إذ أصبحوا أصحاب السلطة بفضل ثروتهم وازدهار تجارتهم التي مارسوها بدعم من الحكام، بعد أن أوكل لهم الدايات مهمة الإشراف على المدفوعات الخارجية وتسييرها. ومثال تزايد نفوذ اليهود في عهد كل من حسن باشا والداي مصطفى[5]، منح هذا الأخير سنة 1799م، اليهوديان بوخريص (بكري) وبوشناق (بوجناح) حق احتكار الخشب واستغلال الغابات، وتحكما بذلك في أسعار الحطب ما أثار المحتطبين ورفضوا بيعها، ما أثر على بناء السفن[6]. وأصبح اليهوديان يتصرفان في الشؤون الداخلية والخارجية للجزائر بكل حرية، وفي

---

[1]) العربي الزبيري: المرجع السابق، صص 264 و267 و258 و269.

[2]) المرجع نفسه، ص 266 و265.

[3]) عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق، جزء 3، ص 299.

[4]) حمدان خوجة: المصدر السابق، ص 158.

[5]) قدور بوجلال: المرجع السابق، ص 272.

[6]) مبارك الميلي: المرجع السابق، الجزء 3، ص 321.

عهد الداي مصطفى أصبح بوشناق (بوجناح) الحاكم الفعلي للإيالة، حيث كان يعين من يشاء في الوظائف الحكومية، ويحدد قيمة الضرائب وأسعار السلع[1].

إن هذه السياسة التي انتهجها الحكام العثمانيون أواخر عهدهم بالجزائر أثّرت على الأوضاع الاقتصادية، وانعكاساتها على المجتمع كانت سلبية، ما وفر الأجواء لقيام التمردات والثورات عليهم. وكانت آثارها وخيمة على الجميع، حيث تلاشت الروابط بين الحكام والمحكومين، وفُقدت الثقة وقلّ الأمن، واشتكى الناس من ظلم الحكام وانحرافهم[2].

وأكثر من هذا عندما ضربت المجاعة البلاد سنة 1805م، كانت شركة بكري–بوجناح ترسل الحبوب الجزائرية لفرنسا، ما أغضب المليشيا المتذمرة من تصرفات اليهود، فقتل أحد عناصرها نفتالي، ورغم محاولات الداي مصطفى تهدئة المليشيا بوعده طرد جميع اليهود من الجزائر، وحجز سائر ممتلكات بوجناح، غير أن المليشيا قتلته[3]. لكن تمكن بكري من التقرب من الداي الجديد أحمد خوجة (1805م–1806م)[4].

لقد استطاعت شركة بكري وبوجناح، بفضل ما قدمه مُسيرِيها للدايات من معلومات تتعلق بشؤون الإيالة في الداخل والخارج، والهدايا الثمينة والمساعدات المالية التي كانوا يوزعونها بحكمة على كل من يمكن استغلاله في جميع المستويات، ونظرا لوضعهم الاجتماعي الذي كان لا يسمح لهم بالاستيلاء على مناصب الحكم، استطاعوا، مع بعض الدايات، أن يحرزوا على سلطة واسعة لم يسبق لأحد من الأقليات أن حصل عليها، وأن يسخروها لخدمة مصالحهم، غير مبالين بأي خسارة للجزائر[5].

لهذه الأسباب مجتمعة كان الشعور السائد هو العداء ضد الحكم "التركي" الإقطاعي الذي لم يدخل تحت سيطرته أولئك المستفيدون منه، مثل أهل المخزن والأعزال وغيرهم. كما كان الحكم يُلام على ربط علاقات مع الكفار، وتفضيل التجار الأجانب ورجال الأعمال من اليهود على حساب المسلمين

---

[1]) قدور بوجلال: المرجع السابق، ص 272.

[2]) المرجع نفسه، ص 273.

[3]) العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 272.

[4]) المرجع نفسه، ص 275. جعل الجيلالي نهاية فترة حكم أحمد خوجة بين سنوات 1805–1808م. انظر عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق، جزء 3، ص 204.

[5]) العربي الزبيري: المرجع السابق، ص285، 286.

الجزائريين، إضافة لفرض الضرائب الشرعية (وغير الشرعية) عليهم، وهو ما يخالف القرآن مع عدم المساواة بين الأفراد في الجماعة الإسلامية[1].

[1]) أندري برنيان وأندري نوشي وإيف لاكوست: المرجع السابق، ص 170.

3- أهم الثورات

1- ثورات ما قبل القرن 19م:

جاءت أولى ردود الفعل ضد العثمانيين من أصحاب المصالح السياسية والاقتصادية في البلاد (الأمراء، الولاة، القواد وأصحاب النفوذ الاقتصادي والسياسي) في العهد السابق، وذلك خشية أن يفقدوا مصالحهم السياسية والاقتصادية. فقد أضر تحالف العثمانيين مع رجال الدين والعامة في القرن 16م بمصالح بعض الأمراء والولاة والقواد الكبار، ما تسبب في ثورة بعض هؤلاء الأعيان[1].

ثورات القرن 16م:

أولها هي محاولة سليم التومي (قُتل في 1516 أو1517م) استعادة نفوذه على مدينة الجزائر، ما أدى لمقتله على يد عروج (1518م)، ونقمة الأمراء الزيانيين في تلمسان، ومقتل إسحاق (1517م) وأخيه عروج[2].

ثورة ابن القاضي (الابن) في عهد خير الدين:

طرد ابن القاضي (هو ابن المرابط أحمد بن القاضي الذي طلب مساعدة بربروس لرد الإسبان) خير الدين بربروس من مدينة الجزائر سنة 1519م، وذلك بتحريض من الحفصيين. لقد وقعت رسالة كتبها ابن القاضي وبعثها للسلطان الحفصي في يد خير الدين، مما جاء فيها: "لنكن أنا وإياك يدا واحدة لاستئصال شأفة الأتراك، ونطرد خير الدين من الجزائر، فأكون أنا سلطانا عليها في مكانه، وقتها سوف أغدق عليك أموالا طائلة، لقد كان والدي يحب الأتراك كثيرا، أما أنا فلا يوجد قوم أبغض إليّ منهم"[3].

عندما هزم خير الدين سلطان تونس وخلال عودته للجزائر، باغته ابن القاضي في ممر ضيق وهزمه. وذكر خير الدين أنه بينما أوروبا كانت ترتعد بمجرد ذكر اسم "بربروس"، فإن حركات العصيان

---

[1]) أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء 1، ص 210.

[2]) المرجع نفسه، الجزء 1، ص 211.

[3]) خير الدين بربروس: مذكرات، ترجمة وتعليق: محمد درّاج، الطبعة 2 مزيدة ومنقحة، الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 103، 104.

كانت تتوالد في الجزائر، حتى أن ابن القاضي اغتر متباهيا بقوله: "لقد هزمت خير الدين باشا، وعن قريب سأضرب عنقه إن شاء الله". لقد جمع ابن القاضي عدد كبير من الأعراب، وأرسل للنواحي داعيا الناس للتمرد، قائلا: "ما الذي جاء بالأتراك إلى الجزائر، هذه بلاد العرب لنجتمع ونتخلص منهم جميعا". استجاب له "بعض المغفلين الناكرين لجميل إنقاذهم من رق الإسبان"[1].

وبعد خروجه من مدينة الجزائر (1519م أو 1520م على اختلاف الروايات)، كان خير الدين متأكدا أن سكان المدينة لن يتمكنوا من إدارتها، حتى أن السكان دعوا على ابن القاضي، الذي استولى على المدينة. وعندما قرر خير الدين العودة بطلب من أهل المدينة، وبمجرد ما اقترب منها حتى اعترضته قوات ابن القاضي، وأسفرت المعركة على مقتل 800 منهم. وفي معركة بضواحي المدينة قتل خير الدين، صاحبه القديم قارة حسن (تمرد على خير الدين ولحق بابن القاضي)، وعندما همّ ابن القاضي بالفرار طعنه أحد شيوخ العرب وقطع رأسه وأرسله لخير الدين، الذي عفا عن رجال ابن القاضي[2]. ويشير الجيلالي أن خير الدين فشل في هزم ابن القاضي، إلى أن أوعز إلى من قتله سنة 1527م[3].

بعد حملة شارلكان (1516–1556م) على الجزائر سنة 1541م، ومحاولة ابن القاضي مساعدته، قرر حسن آغا (1534–1544م) القيام بحملة ضد ابن القاضي سنة 1542م، فخرج في جيش قوامه 3 آلاف عثماني و3 آلاف من الأندلسيين والعرب مع 12 مدفع. لم يحدث صدام لأن ابن القاضي طلب السلم، وأقر الضريبة عليه، وقدم ابنه ذو 15 عاما رهينة لدى حسن آغا[4]. ويُحتمل أن يكون ابن القاضي هذا أخ أو ابن ابن القاضي المقتول سنة 1527م، كما جاء أعلاه.

ثورات بلاد زواوة:

حاول حسن باشا بن خير الدين (1544–1551م (عهدة أولى)) ترضية أمير كوكو بالمصاهرة، ثم منحه سلطات محلية[5]، إرادة منه لكسب حليف له. وفي أيام ولاية الحاج شعبان باشا (1591–

---

[1]) المصدر نفسه، ص 105، 106.

[2]) المصدر نفسه، صص 110، 111 و119، 120.

[3]) عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق، جزء 3، ص 48.

[4]) Ernest Mercier: Histoire de l'Afrique septentrionale (Berbérie) depuis les temps les plus reculés jusqu'à la conquête française (1830), tome 3, Ernest Leroux Éditeur, Paris, 1891, p. 55.

[5]) أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء 1، ص 211.

1594م) اشتد لهيب الثورة ببلاد زواوة، وكاد يتصل بقاعدة ولاية تيطري، واجتهد الباشا لإخمادها دون طائل. وحاول خلفه مصطفى باشا (1594–1595م) إطفاء ثورة منطقة القبايل، التي نشأت في عهد سلفه، ففشل وانتشر لهيبها إلى متيجة غربا، وأقصى ما وسعه فعله هو إقامة حصن سور الغزلان لمقاومة العصاة[1].

ثورة قلعة بني عباس:

غضب سلطان بني عباس عبد العزيز، وثار على صالح رايس (1552–1556م) بسبب قسمة غير عادلة لغنائم الحملة على تقرت وورقلة، فخرج له صالح رايس في نفس السنة (شتاء 1552م) لكنه هُزم، ثم خرج له في سنة 1553م محمد بن صالح رايس وهُزم كذلك، وفي سنة 1554م خرج له سنان رايس، الذي اتبع طريق سور الغزلان الحضنة، وهزمهم السلطان عبد العزيز، في واد اللحم قرب مسيلة[2].

وفي سبتمبر 1559م خرج حسن بن خير الدين (1557–1562م (عهدة ثانية))، والذي كان تزوج ابنة ابن القاضي، كما ذكرنا أعلاه، في حملة ضد عبد العزيز. تقدم لمجانة وبنى برج مجانة، وترك فيه حامية من 200 جندي، ثم بنى برج زمورة وترك حامية كذلك. وهدف من ذلك استباق شغب بني عباس وتأمين الطريق لقسنطينة. وعاد للجزائر تاركا 400 جندي وقوم من العرب للحراسة. كان بمجرد عودته يهاجم عبد العزير القوم ويقضي عليهم، وعند وصول الخبر لحامية برج مجانة كانت تهرب، فيهدمه عبد العزيز. عاد حسن بن خير الدين في حملة جديدة، هذه المرة مع حليفه وصهره ابن القاضي. هزم هذه المرة عبد العزيز بفضل تنظيم الجيش وللتكتيك الذي اتبعه، ورفع ابن القاضي أعلامه على قلعة بني عباس. قُتل عبد العزيز وأخذت رأسه للعاصمة. خلف عبد العزيز أخوه أمقران، الذي فضّل عدم الاصطدام بالعثمانيين، لكن بقيت طريق قسنطينة غير آمنة. وقبل ذهاب حسن باشا لحصار وهران، اعترف بأمقران كملك خاضع يدفع الضريبة[3]. وتظهر هنا جليا سياسة فرق تسد التي انتهجها حسن باشا، والتي مكّنته من هزم السلطان عبد العزيز، وذلك بتحالفه مع ابن القاضي، أمير كوكو. بعد أن فشل في القضاء على ثورة السلطان عبد العزيز عدة مرات إلى أن مكّنه من ذلك تحالفه مع ابن القاضي.

ثورة المحال أو سويد:

---

[1]) عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق، جزء 3، ص 116، 117.

[2]) Ernest Mercier: op. cit., p. 74.

[3]) Idem, pp. 95, 96 et 99.

كان لعرب سويد ماض حافل، وكانوا يسيطرون على مساحة شاسعة، تمتد من مستغانم غربا إلى العطاف شرقا، وأحيانا وصلت لضواحي مدينة الجزائر. وكان لها أمراء يحكمون إمارة تنس، والوجود العثماني كان يعني نهاية هذا المجد والثروات التي تنتجها الأراضي الخصبة التي كانت تحت أيدي سويد[1]. لم يحتمل عرب سويد أن يتحكم فيهم العثمانيون، وهم الذين كانوا أحرارا قبل مجيئهم أو تحت سلطة شيوخهم، فلجأوا لسلطان تنس حميده العبد ليحررهم من سلطة العثمانيين، فقبل خاصة أنه تخوف أن يحصل له ما حصل لقبائل ضواحي مدينة الجزائر عند وقوعهم تحت سلطة بربروس، فهم جيرانه وربما يحدث له ما حدث لسليم التومي، ما دفعه لمحاربة حكام الجزائر العثمانيين.

اصطدم جيش عروج مع جيش حميده العبد سنة 1517م، قرب العفرون، وانهزم الأخير وتتبعته قوات عروج لعاصمته بتنس، فهرب للجبال ثم للصحراء. واستولى عروج على تنس واعترف به سكانها[2]. ولم يذكر هايدو Haëdo نهاية حميده العبد، لكنه ذكر أن في سنة 1545م، وعند ذهاب حسن باشا، لتلمسان بجيش قوامه 3000 عثماني وعلج و1000 صباحي، مرّ بتنس ومنحه ملكها حميده العبد، 2000 من الفرسان العرب[3].

أما سعد الله فذكر أن قاعدة ثورة قبيلة سويد العربية ضد العثمانيين، كانت أحيانا مدينة تنس البحرية، وأن زعيمها حميده العبد، أبقاه خير الدين بربروس في الحكم لغاية وفاته، ثم تعين مكانه أحد العثمانيين. ويضيف أن ذلك ربما كان من أسباب هذه الثورة. ولا شك أن سويد تأثروا لمقتل سليم التومي على يد عروج، إذ كانت لهم علاقة بشيوخ الثعالبة. والظاهر أن العثمانيين أجلوا سويدا عن أماكنهم بتنس بعد وفاة زعيمها حميده العبد. وقد روى الشاعر الشعبي ابن السويكت المعارك التي دارت بين قومه والعثمانيين قائلا:

الترك جاروا واسويد عقابهم طافحين	والترك شاربين الهبال في سطلة
أداكم الطمع في مطافـــل امتمقين	اسويد ما يطيعوا الترك قتالـــه.

---

[1]) أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء 1، ص 213.

[2]) Diego de Haëdo: Histoire des rois d'Alger, traduit de l'espagnol par Henri de Grammont (la Revue Africaine, Alger, 1880-1881), présentation de Abderrahmane Rebahi, Éditions Grand-Alger-Livre, Alger, 2004, pp.33, 34, 35.

[3]) Idem, p. 81.

لقد وصف الشاعر "الترك" بالجور والحماقة والطمع والوحشية (قتالة)، لهذا لم تطعهم سويد الشجاعة. وعن جلاء قومه منهزمين، قال:

لا من جاب أخبار سويد أين مضرب راهم نازلين امحالي[1].

ثورة بوطريق:

بنواحي مليانة. كان بوطريق أميرا على العرب. وعند وفاة حسن آغا سنة 1544م، والذي كان يخشاه عرب الداخل، رأى بوطريق أن الفرصة سانحة لرفض حكم العثمانيين لمعاملتهم الخشنة. جمع 20 ألف من "المور"، مشاة وفرسان، وتوجه نحو مدينة الجزائر نهاية سنة 1544م، قتل قائد حامية مليانة وجنوده عندما خرجوا من مدينة الجزائر متوجهين لمليانة، وحاصر المدينة لشهرين. فخرج لهم بشير باشا (حكم 8 أشهر لحين وصول خليفة حسن آغا من إسطنبول) بجيش قوامه 4 آلاف عثماني و500 أندلسي وصبايحي جزائري. تغلب هذا الجيش على جيش بوطريق الذي كان يفتقد للتسليح الحديث، وتم تقتيل عناصره، وهرب بوطريق إلى فاس[2].

فتنة قسنطينة سنة 1567م:

أول ذكر لمدينة قسنطينة في المصادر المحلية يعود لسنة 1567م، والفتنة التي حدثت بها، والتي قمعها محمد بن صالح رايس باشا (1567م-1568م) بوحشية[3].

تحدث الفكون عنها وعن امتحان جده والشيخ عبد اللطيف المسبح (توفي 1572م) من طرف العثمانيين بعد الثورة. كان على رأسها قبيلة أولاد صاولة وعائلة أولاد عبد المومن[4]. وجه أهل قسنطينة الفكون الجد (توفي 1580م) مع أبي محمد عبد اللطيف المسبح لمدينة الجزائر، عندما قام سكان المدينة على حاكمها. أكرم محمد بن صالح رايس الرجلين، وعندما انصرفا خلع أهل المدينة البيعة ونهبوا الدور،

---

[1]) أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء 1، ص 212، 213.

[2]) Diego de Haëdo: op. cit., p. 77, 78.

[3]) Adrien Berbrugger : « Époque de l'établissement des Turcs à Constantine », in Revue Africaine, volume 1, 1856, A. Jourdain, Libraire-Éditeur, Alger, p. 401.

[4]) أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء 1، ص 219.

فخافا وهربا لزواوة، فبعث أمير الجزائر في أثرهم وسجنهم، ولما تأكد من براءتهما أطلق سراحهما بعد اعتذار منهما عن هربهما[1].

وكان فحوى شكوى العامة تدخل أهل الشورى، وقرار العثمانيين عدم تولية القضاء في قسنطينة أحدا من خاصتها أو من أعيان سكانها، كما تدخل العسكر "وهدمت دور ونفي بعض الناس"[2]. وسبب الاضطراب حسب الفكون هو تدخل العثمانيين في شؤون العلماء وضرب هذا بذاك، ويرى سعد الله أن الاضطراب مرده أسباب اقتصادية واجتماعية ودينية[3]. أما هايدو Haëdo فأشار أن سبب الفتنة محاولة قائد الحامية العثمانية اغتصاب فتاة جميلة، فقتل سكان قسنطينة القائد وبضع رجال[4]. خرج البايلرباي محمد بن صالح رايس في شتاء 1567-1568م لقسنطينة للقضاء على الفوضى، أدب الثوار واستباح المدينة وفرض ضريبة بـ60 ألف دوبلة على سكانها. عاد للجزائر تاركا على المدينة رمضان باي تشولاك[5]. وكان قمع البايلرباي رهيبا، إذ قتل وأسر واستعبد السكان. فغضب أهل قسنطينة من هذا القمع واشتكوا للسلطان العثماني الذي أنهى عهدة محمد باشا وخلفه بعلي العلج الفرطاس[6].

عاود أهل قسنطينة الثورة على الحامية العثمانية في سنة 1572م ، لكن رد الفعل كان رهيب؛ نُهبت الدور وقتل الأطفال، فرضخ السكان لفترة[7]. ويفصِّل مارسييه Mercier في أحداث هذه الثورة، ويُرجع سببها إلى المنافسة التي كانت بين عائلتي عبد المومن والفكون (من العائلات العلمية في قسنطينة). يذكر أن الثوار كانوا من مناصري عائلة عبد المومن، بينما عائلة لفقون (الفكون) ناصرت العثمانيين. وتجرأت قبيلة أولاد صاولة على أعمال نهب واختطاف شخصيات أمام سور المدينة، وكانت لا تردهم لأهاليهم إلا بفدية. ربما تناقص عدد جنود الحامية يفسر هذه الجرأة لأولاد صاولة. وبانتصار الثوار قاموا بعمليات انتقام مجانية. وعند وصول قوات عسكرية من الجزائر استبيحت المدينة وقتل الأطفال

---

[1]) عبد الكريم الفكون: المصدر السابق، ص 48.

[2]) المصدر نفسه، ص 96.

[3]) أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء 1، ص 219.

[4]) Diego de Haëdo: op. cit., p. 145 et 144.

[5]) Ernest Mercier: op. cit., p. 106.

[6]) E. Vayssettes : « Histoire de Constantine sous la domination turque de 1517 à 1837 », in Recueil des notices et mémoires de la société archéologique de la province de Constantine, 1er volume de la 2ème série, 1867, 11ème volume de la collection, L. Arnolet Libraire-Éditeur, Constantine, Bastide Libraire-Éditeur, Alger, Challamel, Aîné, Éditeur, p. 308.

[7]) Idem, 1867, p. 307 et 310.

ورضخ السكان. وانتهت عائلة عبد المومن وخلفتها عائلة لفقون، وانتهى دور أولاد صاولة كقوة، وخلفهم الذواودة، لكن لم يصلوا أبدا لقوة أولاد صاولة. وسيطرت الذواودة على مناطق الجنوب الغربي للبايلك، بينما سيطرت دريد والأحرار التابعين للشابية، وتحكموا في الشرق والجنوب الشرقي للبايلك. هذه الثورة كانت آخر محاولة لسكان المدينة للتخلص من العثمانيين[1].

ثورة يحي الأوراسي (نهاية القرن 16م/ حوالي سنة 1600م):

كان يحي الأوراسي رجلا عالما مدرِّسا في مدينة قسنطينة، وكان من تلاميذ عالم قسنطينة عمر الوزان (توفي 1552م)، وكتب أوراقا وتقاييد في النحو والبيان والفقه، وتولى الإفتاء في الجزائر وقسنطينة. كان في أول أمره صاحب نفوذ لدى أهل الحكم، الذين اعتقدوا فيه الصلاح حتى أنهم كانوا "لا يقطعون دونه أمرا في كل مهماتهم، وكذا متلصصة الأعراب وغيرهم لا يؤمنون إلا به"، وقد انتهى إلى التصوف وأسرار الحروف، وله سلسلة وخرقة على عادة المتصوفة، ما جعل أهل السلطة والعامة يعتقدون فيه الصلاح، لكن حساده أشاعوا لدى السلطة عنه الأقاويل "وربما تقوّلوا عليه خلع البيعة والاستقلال بالرياسة، إلى أن فرّ من قسنطينة لجبل أوراس وأخوه أبو العباس أحمد معه". "ودارت عليهم العربان وأولاد عيسى وقرفة وغيرهم من الممتنعين... وتحملت لهم عساكر الجزائر"[2].

جرت بينه وبين العثمانيين حروب انتهت بفشلهم في القبض عليه، بعد ذلك حدث نزاع بين الثوار، فكان موت الأوراسي على يد فريق منهم خانه، وقد أدرك يحي الأوراسي قرب ساعته، ورغم ذلك لبى دعوة قاتله. لكن ثورته استمرت على يد أخيه، وقد جنّد لها العثمانيون قوات كبيرة دون نتيجة[3]. وجعل فايسات Vayssettes ابن يحي الأوراسي أبو عبد الله أحمد (نفس اسم عمه) هو من أكمل الثورة، لكن بسبب النزاعات بين الثوار فضّل العودة لقسنطينة وطلب الأمان، وعاش بعدها فترة طويلة[4].

ثورات القرن 17م:

---

[1]) Ernest Mercier, Op.cit., p. 114.

[2]) عبد الكريم الفكون: المصدر السابق، ص 54.

[3]) أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء 1، ص 218.

[4]) E.Vayssettes : op. cit., 1867, p. 313.

كانت الجزائر عصر الآغوات (1659-1671م) حتى أواسط عصر الدايات "تموج باضطراب مزعج وقلق كبير وبلبلة عديمة النظير. حيث كانت الحكومة الجزائرية التركية تموج في بحور من دماء الثورات الداخلية، التي اندلع أوارها في أعراش القبائل، وانفجر بركانها في أحضان البدو، وربما امتدت ألسنة لهيبها إلى عواصم المدن. ولعل مرد ذلك لسوء معاملة الحكام للرعية، وإغفالهم لشؤونهم الضرورية، واشتغالهم بالركض وراء السلطة، وحب الانفراد بالرئاسة. وقد أدى ذلك بهم لقتل جلهم في مناصبهم شنقا أو خنقا أو ذبحا. ولعل السبب في قتل هؤلاء الباشوات والدايات يعود لسخط الرعية المظلومة، وانتقام الجنود المرتزقة"[1] (الإنكشارية).

ثورات الكراغلة :

احتل الكراغلة المرتبة الثانية في السُلم الاجتماعي، وساعدهم على ذلك صلتهم بالأتراك العثمانيين وعلاقتهم الخاصة بالجزائريين، ما سمح لهم بتأليف فئة وسطى ميسورة الحال، تمارس التجارة وتشتغل بالمهن وتستثمر الملكيات الزراعية بالفحوص، وأحيانا تشتغل بوظائف إدارية متوسطة الأهمية[2].

ثورة 1629م/1630م:

تخوف الأتراك العثمانيون من تكاثر الكراغلة، الذين أصبحوا مع نهاية القرن 16م يقدرون بنصف عدد الأتراك العثمانيين. وتزايد هذا التخوف من الكراغلة عندما بدأوا يكتسون أهمية خاصة، وتطلع بعض منهم إلى نيل الامتيازات والمشاركة في الحكم، وهذا ما دفع الحكام إلى الاحتراز منهم، والحيلولة دون توليهم الوظائف السامية في الجيش والإدارة. وبذلك توترت العلاقة بين العناصر "التركية" والكراغلة ابتداء من سنة 1596م، واشتد التنافس حتى انتهى سنة 1629م إلى الصدام المسلح، عندما حاولوا الحد من نفوذ الأتراك العثمانيين، والسيطرة على مقاليد الحكم بالاعتماد على عناصر زواوة العاملة بالجيش. لكن تفطن الأتراك العثمانيين إلى خطتهم، وتجسس بعض أفراد جماعة البرانية من بني ميزاب عليهم، بحصن الإمبراطور خارج مدينة الجزائر لفائدة العثمانيين، أدى إلى القضاء على تمردهم يوم 12 ماي 1629م، ولقى الكثير منهم مصرعهم[3].

---

[1]) محمد بن ميمون الجزائري: التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تقديم وتحقيق: محمد بن عبد الكريم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 15 (مقدمة).

[2]) ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: المرجع السابق، الجزء 4، ص 95.

[3]) المرجع نفسه، الجزء 4، ص 95.

ويضيف الجيلالي أنه في سنة 1629م اتحد الكراغلة مع الرياس ضد الحكومة المركزية، وأوقدوا النار في خزينة البارود، فانفجرت ومات جراء ذلك 6 آلاف نسمة، وتهدم ما يقرب من 500 منزل، ورغم ذلك لم تسجل أي نتيجة[1].

ولا تختلف رواية حمدان خوجة عن الرواية السابقة إلا في التاريخ. حسب حمدان خوجة حدثت الثورة سنة 1630م، واستعان العثمانيون بعمال من بني ميزاب، لبسوا ملاحف نساء وكأنهم نساء هربن من ظلم الأتراك العثمانيين[2]. وذكر دالفين Delphin الذي اعتمد على مصدر محلي، أنه في سنة 1630م فكرت طائفة من الكراغلة الاستيلاء على الحكم وطرد آبائهم "الأتراك"، الذين كانوا يترأسونهم، فاجتمعوا في برج مولاي حسن Fort l'Empreur بالعاصمة، وكان الأتراك العثمانيون على علم بهذه الدسيسة، إلا أنهم تظاهروا بالتغافل لإفساد الخطة المدبرة ضدهم، فاتفقوا مع عدد من عمال بني مزاب على أن يلبسوهم لباس النساء، وأن يبعثوهم لمكان اجتماع الكراغلة لإحباط مؤامرتهم. ولما وصلت جماعة بني مزاب لمدخل البرج، متظاهرة للكراغلة أنها جماعة من النساء، مهانة محتقرة من طرف "الأتراك" باعتدائهم عليها، أذنوا لهم بالدخول إلى البرج، حينها أظهرت الجماعة سلاحها، وهجمت على الكراغلة بمساعدة جنود عثمانيين تبعوهم من الوراء، فباءت مؤامرة الكراغلة بالفشل[3].

وكان رد فعل الإنكشارية سريعا، وتمكنوا من السيطرة على الأوضاع، وطردوا الكراغلة من مدينة الجزائر، منهم من استقر بوادي الزيتون (ناحية الأخضرية) وأسسوا قبيلة الزواتنة، ومنهم من استقر بضواحي زمورة في بايلك قسنطينة، ومنهم من التحق بمنطقة القبايل الجبلية، التي كان أهلها في حرب ضد الحكومة آنذاك. بقي الكراغلة هناك يرتقبون الفرصة للإغارة على الإنكشارية ثانية[4]. وهكذا تم طرد الكراغلة من مدينة الجزائر في 1629م، وآخر دفعة منهم كان في مارس 1630م[5].

---

[1]) عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق، الجزء 3، ص131. حدثت هذه الثورة، حسب الأب دان Dan سنة 1633م. انظر المرجع نفسه، الجزء 3، ص 131.

[2]) حمدان خوجة: المصدر السابق، ص 154.

[3]) G.Delphin (traduit et annoté par): "Histoire des pachas d'Alger de 1515 à 1745, extrait d'une chronique indigène", in Journal asiatique : Recueil de mémoires et de notices relatifs aux études orientales, 11ème série, tome 29, avril-juin 1922, Publié par la société asiatique, Imprimerie Nationale-Ernest Leroux, Paris, 1922, p. 203.

[4]) أرزقي شويتام: المرجع السابق، ص 112، 113.

[5]) G.Delphin: op. cit., p. 203.

ثورة الكراغلة سنة 1633م:

استغل الكراغلة ثورة الإنكشارية على حسين باشا (1626–1634م) لعجزه عن دفع مرتبات الجنود، فتسللوا خفية إلى مدينة الجزائر، محاولين محاصرة قلعة القصبة التي تشرف على المدينة. جرت معركة مع الإنكشارية تسببت في انفجار مخزن البارود، ما خلف خسائر بشرية ومادية معتبرة، ثم رجع الكراغلة إلى مقر إقامتهم بالأرياف بعد فشلهم[1]. وكان سبب فشل الكراغلة هو انفجار مخزن البارود بالقصبة، ومقتل نحو 6 آلاف شخص، فاختل ميزان القوى لصالح الأتراك العثمانيين، وفرّ من بقي حيا من الكراغلة إلى بلاد القبايل حيث استقبلوا بحفاوة[2]. دُمرت القصبة خلال هذه الثورة في شهر جويلية. وانتهى الأمر بسيطرة علي بتشيني على السلطة، الذي كان ذو ميول استقلالية، وصاهر سلطان كوكو لتقوية مركزه ونفوذه[3].

النتائج:

بعد الحادثة (1629م) لم يطرد الأتراك العثمانيون ذريتهم الكراغلة من البلاد، قرروا فقط عدم السماح لهم بشغل مناصب سامية، وعزل كل من كان يشغل منهم وظيفة حساسة في ذلك الحين، وهكذا كل كرغلي يصل للدرجة السابعة يعزلونه لكي لا يترقى إلى رتبة فوقها. وبهذه الطريقة لم يكن لأي واحد منهم شغل المناصب السامية في الحكومة، وهكذا لا يمكن لأي كرغلي أن يشغل منصبا في الديوان أو أن يكون عضوا في حاشية الباشا، إذ "ترجمان الدولة باللغات الأجنبية وكتاب الدولة ومراقب أوقاف مكة والمدينة يجب أن يكون تركيا خالصا"[4].

بعد تدمير مخازن البارود التجأت جماعات منهم إلى وادي الزيتون بعد أن صودرت أملاكها وثرواتها، وبقوا هناك يشتغلون بالفلاحة، لا يختلطون بغيرهم من السكان. انظر ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: المرجع السابق، الجزء 4، ص 95.

[1]) عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق، الجزء 3، ص 130، كذلك مبارك الميلي: المرجع السابق، الجزء 3، ص 164.

[2]) مبارك الميلي: المرجع السابق، الجزء 3، ص 164، 165.

[3]) يحي بوعزيز: المرجع السابق، الجزء 2، ص 38.

[4]) حمدان خوجة: المصدر السابق، ص 155، كذلك عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق، الجزء 3، ص 132.

فشلت الثورة لاكتشافها قبل نضوجها. مثّلت محاولة فئة اجتماعية الاستيلاء على السلطة، لأن الكراغلة كانوا يرون أنفسهم أحق بالسلطة من العثمانيين القادمين من الأناضول، ومن "شذاذ الآفاق" الطامعين في حكم الجزائر. والثورة كانت سياسية اقتصادية اجتماعية. وكان لفشلها عواقب هامة، فقد جعلت العثمانيين يزدادون حذرا من الكراغلة، ويتشبثون أكثر بالسلطة دفاعا عن مصالحهم الشخصية والطبقية كفئة غريبة عن المجتمع[1]. ومنذ هذه الثورة توجس الأتراك العثمانيون خيفة من الكراغلة، فأصبح هؤلاء مراقَبين من طرف العثمانيين خشية تواطئهم مع وجهاء القبائل وأعيان البدو للاستيلاء على الحكم، حتى أصبحوا يسرعون إلى تفريق جمع الكراغلة ونفي رؤسائهم بمجرد أدنى شك فيهم[2].

وإن ظل الكراغلة، بعد حادثة سنة 1633م، يتقاضون رواتبهم من الحكومة، خوفا من إثارة سخطهم، فقد طردهم الإنكشاريون من كل مناصب الدولة، كما لم يسمح لهم بالاستمرار في سلك الجندية، إذ كانوا يعزلون بمجرد وصولهم لمرتبة ضابط[3]. ورغم انتصار العثمانيين، فإن الثورة أضعفت جانبهم ومكّنت طائفة الرياس من تدعيم موقفها بزعامة علي بتشيني[4].

ثورة الشرق الجزائري (1637-1643م) إثر حادثة الباستيون:

هذه الثورة من الثورات القبلية الاقتصادية، هزت أركان النظام العثماني وكادت تطيح به، لأنها شملت المنطقة الواقعة بين الزاب وحدود تونس إلى حدود دار السلطان، واستغرقت فترة طويلة، وتسببت في سقوط عدد من الباشوات، ومات فيها خلق كثير. بسببها دخلت قسنطينة في فوضى طويلة[5].

الأسباب:

لم يكن مراد باي الشرق (1622-1647م) يجهل الدسائس التي كان يحيكها الأجانب والمتعاونون المحليون معهم من بايلكه، ولذلك تجند لمقاومتهم سواء في منطقة القالة وعنابة أو في

---

[1]) أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء 1، ص 215.

[2]) عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق، الجزء 3، ص 133.

[3]) عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق، الجزء 3، ص 130، كذلك مبارك الميلي: المرجع السابق، الجزء 3، ص 164.

[4]) مبارك الميلي: المرجع السابق، الجزء 3، ص 165.

[5]) أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء 1، ص 217.

الحنانشة بالشرق أو الذواودة في الجنوب، وكان أخطر ما واجهه ثورة ابن الصخري، شيخ العرب في جنوب البايلك، التي امتدت بعد ذلك لتشمل كل البايلك[1].

كان سكان ناحية القالة وبونة بعمالة قسنطينة منتفعين بالمعاملات التجارية التي كانت بالمنشآت التجارية الساحلية، فراجت الحركة الاقتصادية بين السكان والأجانب. ولما دمرت الحكومة المركزية تلك المنشآت بسبب الخلاف والنزاع بين الشركات الفرنسية والجنوية، وأمر الديوان علي بتشيني بتدميرها ومصادرة أموالها سنة 1637م، نقصت عن السكان الموارد والمداخيل، وامتنعوا عن دفع اللزمة للباي مراد، معلنين ثورتهم بزعامة شيخ العرب بوعكاز بن الصخري[2]. وكان تهديم الباستيون حتى يحول الحكام دون تواطؤ شيوخ بعض القبائل المتعاملين مع التجار الأجانب، مثل عشائر الحنانشة[3].

الثورة:

استدعى مراد باي يوم 17 جوان 1637م إلى معسكره قرب مدينة قسنطينة، محمد الصخري بوعكاز العلوي الهلالي، وابنه وستة من أعيان العرب، وأوقفهم وحاكمهم بواسطة مجلس الديوان، فحكم عليهم بالإعدام، وأعدمهم فورا بتهمة تعاونهم مع الأعداء وعلق رؤوسهم في قسنطينة[4]. وكان الباي يأمل أن يتوصل بذلك إلى تدعيم نفوذه، لكن العكس هو الذي حدث، فلم يمر عام واحد على المجزرة حتى ثارت قبائل الأحرار لتهديم الباستيون الذي كان يتاجر معهم، ورفضت دفع الضرائب، ورفعت السلاح بقيادة خالد بن ناصر الحناشي الذي كان يتاجر مع الباستيون، وكان نفوذه بوطن قسنطينة وعنابة والسحرات بلاده. لدية 5 آلاف فارس، منهم ألف تدربوا بالنار على الخيل[5].

وفي نفس الوقت وجد أحمد بن الصخري بن بوعكاز أن الوقت قد حان للانتقام لأخيه، فأثار سكان الجنوب، وسار على رأسهم متوجها لقسنطينة، حتى التقت قواته مع قوات خالد الصغير، وانتشرت الثورة كالنار في الهشيم من ميلة لغاية قسنطينة[6]. وخرّب الثائر كل الحقول المجاورة لقسنطينة والمساكن

---

[1]) صالح العنتري: فريدة منسية، ص 51.

[2]) Ch. Féraud: « Les Harar seigneurs des Hanencha: étude historique sur la province de Constantine », in Revue Africaine, 1874, n° 18, O.P.U, Alger, 1985, p. 200.

[3]) ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: المرجع السابق، الجزء 4، ص 76.

[4]) صالح العنتري: فريدة منسية، ص 51، كذلك أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء 1، ص 217.

[5]) جمال قنان: المرجع السابق، ص 90.

[6]) E. Mercier : op. cit., p. 227, 228.

وقتل الكثير، ونشبت معارك كثيرة وسالت الدماء أنهارا، وانعدم الأمن واختل النظام وعمت الفوضى كل الإقليم[1].

استنجد الباي مراد بالجزائر، والتقت قوات الباي وقوات الثوار في قجال (20 سبتمبر 1638م)، بالقرب من ميلة. وانكسرت قوات الباي وقوات الجزائر التي جاءت لتعزيزها، وتمكن تحالف الحنانشة والذواودة، تحت قيادة خالد بن محمد بن علي، من هزم مراد باي[2] الذي هرب، وقُتل أيضا كاتبه شريط بن صولة[3]. وهذا رغم النجدات التي أرسلها الباشا من العاصمة مرتين[4].

حاول العثمانيون في صيف 1639م القضاء على الثورة، وعاود علي باشا (1637م-1639م) إرسال جيش آخر، وخرج بنفسه ضد خالد بن محمد بن علي، وقُتل خلال المعركة القايد والخوجة[5]. واتهم قائد القوة العثمانية يوسف، الباي مراد بالخيانة. استمرت الثورة بالشرق الجزائري متأججة ومعززة بثورة القبايل الكبرى[6]. فتوسط الآغا يحي بشيخ أولاد عزام ليصلح ذات البين، وتم الاتفاق على أن يدفع الذواودة والحنانشة ضريبة اللزمة، على أن تُعاد مراكز صيد المرجان الفرنسية لعملها على أساس أنها مصدر مهم للنشاط التجاري الخارجي في البايلك[7]. وطالبت الحنانشة بإعادة بناء الحصن، ما اضطر الداي إلى السماح بإعادة تشييد الباستيون سنة 1640م، حتى يتمكن من القضاء على الثورة وإخمادها[8]. ولم تلبث الحكومة حينئذ في منح امتيازات جديدة لشركة فرنسية مرسيلية، سرحت فيها للشركة بإقامة منشآت لحماية أموالها وأفرادها[9].

حسب العنتري فإن الثائر هو ابن القتيل وليس أخيه. انظر صالح العنتري: فريدة منسية، ص 51.

[1]) المصدر نفسه، ص 51.

[2]) E. Mercier : op. cit., p. 229 et G. Delphin: op. cit., p. 203.

[3]) أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء 1، ص 217، كذلك
E. Vayssettes: op.cit., 1867, pp.335, 336, 337.

[4]) صالح العنتري: فريدة منسية، ص 51.

[5]) G. Delphin : op. cit., p. 203, 204.

[6]) E. Mercier : op. cit., p. 230 et E.Vayssettes : op.Cit., 1867, p. 342, 343.

[7]) صالح العنتري: فريدة منسية، ص 52.

[8]) ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: المرجع السابق، الجزء 4، ص 76.

[9]) عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق، الجزء 3، ص 136، 137.

وعندما أرسل الباشا جيشا لمحاربة الثوار، كان تعرض له القبايل، وحوصر في سفوح منطقتهم، وكادت الفرقة تهلك لنفاذ الماء والأكل. فتدخل مرابط من المنطقة لإنقاذ الجنود العثمانيين، الذين اضطروا للنزول عند شروط الثوار، وهي:

- عدم مطالبة العثمانيين بالضرائب السابقة.
- العودة للجزائر دون الالتفات للوراء.
- السماح بإعادة بناء الباستيون لتعود العمليات التجارية والمال، حتى تتمكن القبائل من دفع الضريبة.
- إصدار عفو عام للكراغلة وعودتهم لمدينة الجزائر، مع منحهم مناصب عالية كانوا حرموا منها[1].

وهذا يعني أن نفوذ الأحرار وابن الصخري وصل حتى أقصى غرب البايلك، وأنه كان مدافعا على سكان القبايل، وأن تهديم الباستيون تسبب في مشاكل لسكان منطقة شاسعة[2]. عاد الجيش للجزائر وعلى رأسه المرابط، قائلا أن من يتعرض له فهو عدو الله ورسوله. لكن جزاء هذا المرابط بعد وصوله للجزائر كان جزاء سنمار. وبقيت المنطقة الجنوبية والغربية لبايلك الشرق، ولعدة سنوات تحت حكم أحمد بن الصخري، وبقية المنطقة عاشت فوضى الفرقاء وتنافسهم[3].

ويبدو أن العثمانيين لم يحترموا كل الشروط، فاستأنف سكان جرجرة حمل السلاح. هذه الهزائم أدت إلى تمرد الجيش العثماني على حمزة آغا خوجة وإعدامه. وفي سنة 1640م تضاعفت ثورة القبايل، وأصبحت تهدد مدينة الجزائر نفسها (فليسة، وهي ثورتها الأولى) لأن تحطيم الباستيون كان له آثار سلبية على الحياة المعيشية لسكان المنطقة، باعتبار الطريق السلطاني يمر عبر أراضيها[4]. وهي السنة التي عُين فيها حسين باشا (1639-1640م) بعد انتهاء عهدة سابقه علي باشا. لكنه مات بالطاعون، فخلفه أبو جمال يوسف باشا (1640-1642م- عهدة ثانية- الأولى كانت في نفس السنة دامت 40 يوما)، الذي خرج بنفسه على رأس قوة للشرق سنة 1641م[5]، وبسبب الثورة عدل يوسف باشا عن إعلان الجهاد ضد الإسبان في وهران، وحضر بنفسه لحرب الثوار، مقيما سنة في قسنطينة ومنها توجه إلى الزيبان،

---

[1]) E. Mercier : op. cit., p. 230 et E.Vayssettes : op. cit., 1867, p. 342, 343.

[2]) E. Mercier : op. cit., p. 230.

[3]) E.Vayssettes : op. cit., 1867, p. 342, 343.

[4]) الغالي الغربي: المرجع السابق، ص 142.

[5]) مبارك الميلي: المرجع السابق، الجزء 3، ص 167.

ولكن الثورة استمرت. وقد جنّد يوسف باشا كل الوسائل للقضاء عليها؛ كمكاتبته (سنة 1641م لمرابط بونة محمد ساسي البوني (توفي بعد 1641م)) لأهل الرأي والعلماء وطلب مساعدتهم، وتهديد المنشقين بالويل والثبور[1].

لكنه رجع بعد عام منكسرا، فتمردت المليشيا عليه وخلفه محمد بورصالي باشا (1642-1644م)[2]. وعاود الخروج لنفس السبب أبو جمال يوسف نحو الشرق في عهدته الثالثة (1647م-1650م)[3]. وتمكن من القضاء على الثورة[4]. لكن في المناطق الخاضعة فقط.

استمرت الثورة طيلة عهد الآغوات، حيث رفض سكان الشرق دفع الضريبة، وكانت منطقة القبايل لا تعترف إلا بسلطة الأمير أحمد بن أحمد الذي كان يقيم في تامغوت، من مصب السباو إلى بجاية[5]. وحسب مرسييه Mercier، انتهت الثورة في عهد فرحات باي (1647-1653م) بن مراد باي، السابق ذكره، وعادت المعاملات التجارية. حيث حمل الباي سنة 1653م الدنوش للجزائر، وهي الضرائب التي دفعها كبار الشيوخ[6].

لكن يذكر مرسييه Mercier أيضا، أن باي الشرق حسين بوكمية القليان (1713-1736م) هاجم سنة 1724م الحنانشة، وغنم منهم 8 آلاف رأس ماشية. وكان الشيخ بوعزيز بن ناصر، شيخ قبيلة الحنانشة بسوق اهراس، على وشك الاستسلام لجيوش باي قسنطينة حسين بوكمية، وحليفه باي تونس، عندما خرجت ابنته علجية، ممتطية صهوة جوادها، متقدمة بنفسها لحشد الجيوش، مستثيرة قومها[7]. وسجل الشعر الشعبي استمرارية ثورة ابن الصخري في عدة مناسبات، من ذلك الشاعر الشعبي الذي ذم "الترك"، وأشاد بقومه وبالفتاة الشجاعة علجية بنت بوعزيز بوعكاز التي قادت العرب وجموع الحنانشة

---

[1]) E.Vayssettes : op. cit., 1867, pp. 345, 346, 347, 348. 217 سعد الله: تاريخ الجزائر، الجزء 1، ص ذكر سعد الله المراسلات التي كانت بين الباشا وساسي البوني. انظر أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء 1، ص 217. وانظر رسالة يوسف باشا في صباح بعارسية: المرجع السابق، صص 287، 288، ورد البوني عليها في ص 289، 290.

[2]) مبارك الميلي: المرجع السابق، الجزء 3، ص 167.

[3]) G.Delphin : op. cit., p. 20

[4]) عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق، الجزء 3، ص 138.

[5]) مبارك الميلي: المرجع السابق، الجزء 3، ص 173.

[6]) E. Mercier : op. cit., pp. 238, 239 et 248.

[7]) Idem, p. 342.

ضد "الترك"، عندما دب الفشل في الرجال سنة 1724م، وذلك بعدما انهزموا أمام رجال باي تونس وباي قسنطينة (تجاذب البايين لقبيلة الأحرار بينهما).

طاحو اليوم سادات في الحروب أبدان
أهل العلوم يقراوا من الحمد للبقرة
يند هو إلى شياخ القومان
بنت بوعزيز سيدة الرجالة
راكبا على زرقا تنطمى فرخ الجان
تسبق الغزال تشطنه تزيد في لغواط[1].

وهكذا قاتل الحنانشة واستعادوا ماشيتهم. ولم يتوصل الباي لاتفاق مع قبائل الأوراس والحنانشة إلا بعد حملة ثانية سنة 1725م[2].

ثورات أخرى:

ثورة زواوة:

خلال حكم قوصة (كوسة) مصطفى لفترة ثانية (1610-1611م) تمرد الزواويون واستولوا على متيجة وخربوها، فأجهز عليهم قوصة مصطفى وفرقهم وطردهم[3]. نفس الثورات والفتن في عهد خسرف باشا (1625-1626م) بكوكو حتى تلمسان، فبعث الباشا بالإنكشارية التي طغت بالعاصمة فأخمدوا الثورات[4]. وتم في عهد هذا الباشا، بناء أول حامية بجبال كوكو، بفضل أولاد يحي سنة 1625م[5].

ثورتا تلمسان سنة 1625م و1627م:

[1]) Ch. Feraud: op. cit., 1874, p. 213 et 217.

[2]) E. Mercier : op. cit., p. 242.

[3]) عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق، الجزء 3، ص 123.

[4]) المرجع نفسه، الجزء 3، ص 130.

[5]) G.Delphin: op. cit., p. 203.

لقد عرّض ابن سليمان (توفي بعد 1657م) في "كعبته" بجور العثمانيين، وقد مات شيخه العبدلي (توفي في 1627م) أثناء عودته من الجزائر بعد تدخله في شؤون الثورة الأولى[1]. ذكر ابن سليمان أنه حضر يوما في بيت شيخه العبدلي، وقد "اجتمع عنده خلق كثير، مسلمون وذميون، هاربون من جور الولاة، يطعمهم ويسقيهم، ويشفع كل سبت فيهم حتى يقضي الله حوائجهم على يديه، وهذا لحرمة مسكنه"[2]. ووصف ابن سليمان الثورة الثانية بأنها كانت أعظم من الأولى. وجاء في "كعبة الطائفين" ما ارتكبه القايد محمد بن سوري من الجور ضد سكان تلمسان. وتدخل العلماء والمرابطين (مثل الشيخ محمد بن علي العبدلي، وهو شيخ مؤلف "كعبة الطائفين" ابن سليمان الذي تدخل أيضا) للتخفيف من غلوائه، وكان الناس يئنون من ظلمه بما فيهم أهل الذمة. وقال صاحب "الكعبة":

ترقب يوم موتك يا فلان وراهقك الرحيل من الديار[3].

وتم القضاء على الثورة في عهد حسين باشا الشيخ (1626-1634 (عهدة ثانية)) ومثّل برؤسائهم[4]. وتمكن القايد بن سوري من هزم الثائر المغربي الذي استولى على تلمسان وهزمه في ماي 1629م، وحشى جلده ومساعده بالتبن وأرسلهما للجزائر[5].

ثورة أولاد عبد المومن بقسنطينة سنة 1642م:

في يوم 12 أكتوبر 1642م، ثار أولاد عبد المومن، وحملوا السلاح ضد الجنود "الأتراك" الإنكشاريين الذين أهانوهم واعتدوا عليهم، ودامت المعارك يومين كاملين في شوارع المدينة، وقتل خلق كثير من الجانبين، خاصة من أولاد عبد المومن الذين قتل منهم 24 شخصا، واضطروا أن يعتصموا بحيهم في الجابية، وأغلقوا الأبواب ولازموا منازلهم وحاصرهم الجنود، فتدخل شيخ البلد وشيخ الإسلام

---

[1]) أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء 1، ص 215.

[2]) محمد الصائم بن سليمان التلمساني الملقب بالجازولي: كعبة الطائفين وبهجة العاكفين في الكلام على قصيدة حزب العارفين، الجزء 1، تقديم وتحقيق: قيداري قويدر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف: شايف عكاشة، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان-، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ وعلم الآثار، شعبة الثقافة الشعبية، تخصص أدب شعبي، 2012- 2013، ص 502.

[3]) نقلا عن أبي القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء 1، ص 215، 216.

[4]) عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق، الجزء 3، ص 130.

[5]) G. Delphin: op. cit., p. 203.

والقاضي لدى آغا النوبة (قايد الإنكشارية)، وتم الاتفاق على أن ينسحب الجنود إلى ثكناتهم، ويعاقب الجناة من الجانبين[1].

ثورة أولاد مقران بمجانة:

حدثت أيام ثورة ابن الصخري، حيث في مطلع سنة 1643م ثار المقرانيون (المقارنة) في البيبان ومنطقة سطيف، فاتجهت إليهم الكتائب برئاسة الآغا يحي من الجزائر، والقايد يوسف من قسنطينة، والقايد مراد من التيطري، والقايد شعبان من زمورة. ونشبت المعارك ولم تنته إلا بعد أن تعهد الداي بإلغاء بعض أنواع الضرائب المفروضة على الناس، والسماح بحرية التجارة بين جهات البايلك. وانتشرت المجاعة والجفاف وأمراض الطاعون، فغلت الأسعار وكثرت الأهوال. فاضطرب البايلك وعمت الفوضى وعجز الباي مراد عن ضبط الأمور، وأثّرت فيه الأحداث، فسقط مريضا وتوفي عام 1647م، فاقترح سكان قسنطينة على الباشا أن يخلفه ابنه فرحات فعينه[2].

ثورة البدو سنة 1667م:

قام البدو المقيمون في ضواحي الجزائر، مع القبايل بثورة ضد العثمانيين. واستغل الإنكليز هذه الثورة الداخلية وهاجموا الجزائر سنة 1669م، لكن تصدت لهم مدفعية العثمانيين[3].

ثورات القرن 18م:

ثورة قبيلة فليسة (1767-1773م):

تكررت ثورات فليسة طيلة القرن 16م و17م وحتى أواخر القرن 18م، وأدت إلى انطواء الأرياف على نفسها وانقطاع طريق قسنطينة، بل وتعرضت مدينة الجزائر إلى الحصار وقطع التموين، كما حدث سنة 1787م[4]. ولم يتوقف أهل جرجرة (فليسة) عن الثورة رغم المراكز العثمانية في وادي سباو، ورغم

---

[1]) صالح العنتري: فريدة منسية، ص 53.

[2]) المصدر نفسه، ص 53، 54.

[3]) محمد بن ميمون : المصدر السابق، ص 17، 18.

[4]) ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: المرجع السابق، الجزء 4، ص 40.

التدخل في صراعات الصف بمساعدة الأشراف المحليين، حتى أن عثمان الباشا (1766–1791م) لم يتمكن منهم إلا خلال عدة سنوات[1].

يقع جبل فليسة بسفح جبل بوزقزة، قرب ثنية بني عائشة، شرق مدينة الجزائر. كان أهل هذه الناحية بمعزل عن السلطة العثمانية، ولا يمتثلون لأوامر الحكام. قاتلهم الداي سنة 1767م، فهزموه إلى أن بلغ أذاهم أبواب العاصمة ما تسبب في انتشار مجاعة رهيبة في البلاد. فشن عليهم الداي هجوما في سبع فرق من الجيش النظامي، وشدّد عليهم الخناق، فخضعوا لرؤسائهم المنقادين للسلطة العثمانية، لكن ذلك كان بعد سبع سنوات مضت، وكلها فتن[2]. ووصف الزهار أهل فليسة بأنهم جهلة لا يعرفون من الإسلام إلا الشهادتين، لكن فيهم من كان يتبع الكتاب والسنة. وذكر أن الأمير (الداي) بعث لهم محلة سنة 1767م، لكنهم هزموا المحلة الأولى والثانية، إلى أن بعث لهم سبعة أمحال، وصعد الجند لجبلهم، ومات خلق كثير من الجانبين. عند ذلك طلبوا الأمان، وتعهدوا بدفع الزكاة والأعشار كل سنة[3].

وتفصيل ذلك أن الداي عثمان أرسل، سنة 1767م جيشا بقيادة الآغا، لكنه هُزم وفقد 300 من المقاتلين، فقتله الداي واستخلفه بخوجة الخيل. وكان الثوار اختاروا لقيادتهم المرابط سيد أحمد أوسعدي، وأرسلت المنطقة الممتدة بين دلس، جيجل وسطيف مقاتلين له[4].

وكانت حملة ثانية سنة 1768م بقيادة خوجة الخيل بـ4000 يولداش و10000 جندي من التيطري، وعزز باي قسنطينة هذا الهجوم بسيره نحو سطيف. لكن مُني هذا الجيش بهزيمة، ولاحق الثوار فلول الجيش النظامي إلى أبواب العاصمة، ثم انتشروا في المتيجة وأراضي الساحل، يقطعون الطرق وينهبون قوافل القمح، ما تسبب في انتشار مجاعة رهيبة. وكان ذلك مثار سخط تسبب في ست محاولات لاغتيال الداي[5]. وأرسل الداي قوة أخرى سنة 1769م، وأصدر أوامره بمنع توغل العساكر في الجبال، والاكتفاء باحتلال الموقع ومحاصرة الثوار، ما تسبب في قطع التموين عنهم، فانتشر في صفوفهم (فليسة ومعاتقة) الجوع ودب بينهم الخلاف. وقد انظم للثوار الأسرى المحررين بموجب الاتفاقية بين الجزائر وإسبانيا، حيث عند عودتهم وجدوا أملاكهم ونسائهم للغير، بحكم أن إسبانيا كانت لا تطلق سراح أي أسير

---

[1]) Ch. A. Julien : op. cit., tome 2, p. 296.

[2]) عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق، الجزء 3، ص 238.

[3]) أحمد الزهار: المصدر السابق، ص 28.

[4]) E. Mercier : op. cit., p. 396.

[5]) Idem, p. 396, 397 et مبارك الميلي: المرجع السابق، الجزء 3، ص 237

مسلم قبل هذه الاتفاقية، فكانت أموالهم توّرث على أساس أنهم متوفين[1]. استمرت الحرب سبع سنوات من 1767–1774م. وفي شهر جويلية 1772م طلب سكان جبال البليدة ويسر السلم، بعد أن تعبوا من الصراعات الداخلية. وفي سنة 1773م تمكن باي قسنطينة من إخماد اضطرابات الحضنة[2].

وذكر ابن المبارك أنه في عهد أحمد باي القلي (1756–1771م) "كانت واقعة فليسة المشهورة، وذلك أن جبل فليسة وبني عباس خرجوا عن طاعة السلطنة، وقطعوا طريق الجزائر فلا يمر بهم شيئ من جانب الترك إلا إذا أخذوه وقتلوا رجاله. فخرج أحمد باي (القلي) بمحلته ودائرته من قسنطينة، وخرجت محلة من الجزائر، واجتمعوا بفليسة وتصاحت (كذا) عليهم أهل جبال تلك الناحية من برابر زواوة وغيرهم، وقاتلوهم قتلا شديدا كانت الغلبة للقبايل. ومات من الأتراك عدد كثير، وانهزم أحمد باي وصاحب محلة الجزائر، ولم ينج إلا القليل من أهل المحلتين"[3].

وأضاف فايسات Vayssettes أن الباي القلي خرج في محلة من بايلكه لزواوة، بطلب من المرابط الحسين الورثلاني، لأن بعض علماء الدين حرّموا توريث البنات من طرف آبائهم ما أدى لثورة. رد الباي أهل فليسة (منطقة القبايل الغربية) الذين حضروا لمقاتلته لكن الخسائر كانت كبيرة، فقد قتل ثلاثة أرباع جيشه، وقتل أشجع مقاتليه الآغا وشيخ العرب (ابن قانة) وشيخ بلزمة فرحات بن علي[4]. وفي سنة 1799م تم الصلح بين محمد بن كانون، قايد سباو ومبعوث الداي، وبين الحاج محمد بن زعمون، شيخ فليسة، حيث اعترف أهل فليسة برضوخهم للعثمانيين مع احتفاظهم بامتيازاتهم، وحصلوا على تخفيض بالنصف للضرائب[5].

ثورة أولاد نايل (الحضنة):

كانت صحراء بايلك الشرق في ثورة، وعلى رأسها قبيلة أولاد نايل، وتمتد "أرضهم بين مسيلة وبوسعادة والأغواط وجلفة العصيان"[6] (كذا). قطع أولاد سيدي أحمد (فرع من أولاد نايل) رأس باي

---

[1]) المرجع نفسه، الجزء 3، ص 237، كذلك Idem, p. 396, 397

[2]) نفسه، الجزء 3، ص 237، كذلك Idem, p. 401 et 396

[3]) الشيخ الحاج أحمد المبارك: تاريخ حاضرة قسنطينة، اعتنى بتصحيحه والتعليق عليه: نور الدين عبد القادر، المدرسة العملية للدراسات العربية، الجزائر، 1952، ص 25.

[4]) E.Vayssettes : op. cit., 1868, p. 324.

[5]) E. Mercier : op. cit., p. 449.

[6]) أحمد الزهار: المصدر السابق، ص 52.

التيطري عثمان (1763-1766م) في إحدى خرجاته، وهذا ما أخاف خلفائه الأربعة من البايات، ولم يهاجموا المنطقة لعدة سنوات، ولم يدفع سكانها الضرائب. وفي سنة 1772 أو 1773م (أو 1775م)، وحسب الرواية الشعبية، خرج لهم باي التيطري سفطة (؟؟؟؟-1775م)، فهزمه فرسان أولاد نايل، وقُتل مع عدد كبير من أفراد المخزن. ولعهد فيدرمان Federman كان أولاد نايل ينشدون:

يا سفطة
وجه النار
التورية محقورة
ومجلده بجلد حمار[1].

وتمكن منهم صالح باي الشرق (1771-1791م)، وأرغمهم على الطاعة[2] سنة 1773م، وأرسل للداي 60 رأسا و400 من الآذان المقطوعة[3]. بعد هذا تمكن باشا الجزائر من إرضاخ هذه القبائل العاصية، وعين مصطفى الوزناجي (1775م-1794م) بايا للتيطري[4].

ثورات أخرى:

ثورات جرجرة (زواوة) سنوات 1745-1757م:

كانت منطقة زواوة ممتنعة عن العثمانيين، وإن كانت تدفع لهم ضريبة الاستقلال الداخلي. ولعل محاولة العثمانيين التوغل في زواوة، وفرض ضرائب جديدة على أهلها، نتيجة تناقص غنائم البحر هو العامل الرئيسي وراء خروج أهل زواوة ضد قايد برج سباو محمد الفريرا الذباح سنة 1745م. استولى الزواويون على برج بوغني، وبعد شهر استولوا على برج حمزة (بويرة)[5]. وحوالي سنة 1746م أرسل

---

[1]) Henri Federman et Henri Aucapitaine: « Notices sur l'histoire et l'administration du beylik de Titeri. Première partie. Les Beys», in Revue Africaine, n°52, juillet 1865, L.Arnolet Libraire-Éditeur, Constantine, Bastide Libraire-Éditeur, Alger, Challamel, Aîné, Éditeur, Paris, p. 285, 286.

[2]) أحمد الزهار: المصدر السابق، ص 52.

[3]) E. Mercier : op. cit., p. 402.

[4]) Henri Federman et Henri Aucapitaine: op. cit., p. 286.

[5]) أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء 1، ص 213، 214.

إبراهيم داي (1745-1748م) لمحمد الفريرا الذباح[1] فرقة مع أحمد آغا وثانية مع باي التيطري، لكن الوضع لم يُحسم. ثم عينه بايا للتيطري. أزعجت الثورة السلطات العثمانية فجندت لها من العاصمة جيشا بقيادة شريف آغا، ومن المدية بقيادة الباي سفطان (؟؟؟؟-؟؟؟؟)، ومن قسنطينة بقيادة الباي القلي (1756-1771م)، وبهذا وضع حد لهذه الثورة التي دامت قرابة عام[2].

ذكر ابن حمادوش هذه الثورة في "رحلته"، قائلا:".. بطائفة من القبايل من زواوة أن نافقوا (ثاروا) على القائد محمد، قايد سباو الذباح، فبعث إلى إبراهيم باشا فأمده بآغا الصبايحية، معه حانبة (فرقة) نحو 200 يولداش، فلم يأت اجتماع الشمس والقمر الآتي حتى هلكت دشور القبايل. وبعث (الذباح) يوم الثلاثاء ثالث ربيع الثاني 78 رأسا على الجمال، وأرجعها من الغد 14 رأسا، ونهبوا أمتعتهم وأموالهم وحرقوا دشورهم"[3].

حسب مارسييه Mercier، وبعد قتل بني إيراثن للذباح سنة 1754م، ، انفلت الأمر في سفوح جرجرة، وهجم الثوار على برج بوغني واستولوا عليه في جويلية 1757م، وقتلوا قايد البرج. وفي شهر أوت هاجموا برج حمزة واستولوا عليه حتى السنة الموالية. استلزم الأمر ثلاثة جيوش لإعادة الأمور لنصابها: جيش بقيادة شريف آغا، وآخر بقيادة سفطة باي التيطري، وثالث بقيادة باي الشرق القلي. أعيد بناء برج بوغني وعاد لسلطة القايد العثماني. خسرت قوات باي الشرق خسائر كبيرة، منها مقتل شيخ العرب ابن قانة، الذي خرج مع الباي في الحملة[4]. جعل روبن Robin هذه الثورة سنة 1756م[5].

حركة طائفة الدرقاوية (1780م):

---

[1]) حكم قيادة سباو، المنطقة التي كانت تابعة لبايلك التيطري، منذ سنة 1737م، ثم عينه إبراهيم داي بايا للتيطري (1746-1757م على اختلاف التواريخ)، ما زاده قوة ومنحه صلاحيات أكثر. انظر

E. Mercier : op. cit., p. 374.

[2]) أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء 1، ص 214. ذكر سعد الله، في نفس الصفحة، أن تاريخ هذه الثورة بالهجري سنة 1158هـ وهو ما يوافق سنة 1745م، لكن فترة حكم الباي القلي لا تتوافق وتاريخ الثورة، كما أن باي التيطري سفطان (سفطة) قتله أولاد نايل سنة 1773م أو سنة 1775م، على اختلاف الروايات، ولم يكن بايا سنة 1745م.

[3]) عبد الرزاق بن حمادوش: رحلته المسماة لسان المقال في النبأ عن النسب والحسب والحال، تقديم، تحقيق وتعليق: أبو القاسم سعد الله، إصدارات المكتبة الوطنية والمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص 163.

[4]) E. Mercier : op. cit., pp. 386, 387, 388.

[5]) N. Robin: « Note sur l'organisation militaire et administrative des Turcs dans la grande Kabylie », in Revue Africaine, n°17, 1873, O.P.U, Alger, 1985, p.140.

ذكر بارجيس Barges أن سيدي محمد بن علي الإدريسي الدرقاوي (أول داعية درقاوي) كان يكره العثمانيين، وكان يخطب بعين الحوت قرب تلمسان، متنبئا بقرب زوالهم. وقد زادت هذه الخطابات في فوضى قبائل كانت تكره الحكام. فتوجه إليه الباي وحاصر المدينة، وهبّت عاصفة ضربت المعسكر، وقلبت خيمة الباي، وقتلته وعدد من ضباطه[1]. والباي المقصود هنا هو باي الغرب الحاج خليل (1771-1779م)، الذي اعترضته زوابع طبيعية وشتتت جيشه، وتوفي فجأة. واتخذت الحكومة العثمانية مواقف حاسمة ضد هذه الطائفة، وقضت عليها ملزمة إياها بالخضوع والطاعة[2].

حركة أوطان الجنوب سنة 1785م:

بحكم نشأة عشائر الجنوب وقبائلها في الحرية المطلقة، فإنها كثيرا ما أعلنت العصيان في وجه الحكومة العثمانية، ولم تخضع لأداء الضريبة ولا الخراج. وهذا ما وقع لأهل جبل عمور بالجنوب الغربي سنة 1785م. تصدى لإخضاعهم باي الشرق صالح، سالكا طريق العين البيضاء، فأطاعته الرعية، ودانت له زنينة، آفلو، عين ماضي، تاجموت، واحتل بلدة الأغواط عسكريا. وارتأى أن يلحقها كلها بالسلطة المركزية بالجزائر العاصمة، وتم ذلك ما عدا إمارة بني جلاب بوادي ريغ[3].

وحسب ابن هطال فإن سبب الغزوة هو أن أهل جبل عمور طردوا باي التيطري وقتلوا له رجلين. وعندما سمع باي الغرب محمد بن عثمان الكردي الكبير (1779-1799م) بذلك انتهبها بعد أن هرب أهلها[4]. كان ذلك في جانفي 1785م، حيث نزح محمد الكبير من مدينة معسكر قاصدا مدينة الأغواط،

---

[1]) J.J.Barges : Complément de l'histoire des Beni-Zeyan rois de Tlemcen, Ernest Leroux Libraire-Editeur, Paris, 1937, p. 500, 501 et E. Mercier : op. cit., tome 3, p. 411.
حسب سعيدوني، تمكن خليل باي من إخماد حركة محمد بن علي، أول داعية درقاوي، وظلت العامة تعتقد بصلاح دعاة درقاوة. انظر ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية، ص 329. كما تضاربت تواريخ الحادثة من مرجع لآخر، فمارسييه Mercier ذكر سنة 1777م وسعيدوني ذكر سنة 1780م، وبارجيس Barges ذكر سنة 1781م. أما الزياني فذكر أن وفاة الباي خليل تعود لإصابته بـ"علّة" (حبة) بين كتفيه أدت لوفاته بعد فترة، وردّ ذلك لدعاء المرابط أبي ترفاس عليه، الذي توفي بعد وقت قصير. انظر محمد الزياني: : دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تقديم وتعليق: المهدي بوعبدلي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص 197.

[2]) عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق، الجزء 3، ص 246.

[3]) المرجع نفسه، الجزء 3، ص 265، 266.

[4]) أحمد بن هطال التلمساني: رحلة محمد الكبير "باي الغرب الجزائري" إلى الجنوب الصحراوي الجزائري، تحقيق وتقديم: محمد بن عبد الكريم، عالم الكتب، القاهرة، 1969، ص 50، 51.

فغزا في طريقه جبال العمور والبيضاء وأفلو ونزل الأغواط، وخضع له جميع أهل تلك النواحي[1]. وكان كلما مرّ على قبيلة انتهبها. وخرج أهل الأغواط للباي مذعنين، يسبقهم صحيح البخاري طلبا للأمان، لكن عندما طالبهم بضريبة سنوية تغيرت نيتهم، وتحصنوا بمدينتهم واستنجدوا بمن حولهم من الأعراب والقرى، لكن عندما عملت "الفيسان" في أسوار المدينة هرب الأعراب، وتركوا أهل المدينة لمصيرهم. وبعث الباي رسالة لعلماء المدينة ينصحهم بالانحياز خارج المدينة، حتى لا يتعرض لهم العسكر عند اقتحامها لاحترامه لهم، غير أن سكان المدينة تشبثوا بالعلماء وترجوهم أن يطلبوا لهم الأمان من الباي. رفض الباي في البداية ثم قبِل بعد إلحاح من خليفته، الذي قصده العلماء، بشرط أن يأخذ رهائن من أبناء أعيانهم[2].

تمرد شيخ بني جلاب بتقرت سنة 1788م:

أراد صالح باي الشرق (1771-1792م) إرغام مدينة تقرت على دفع ضريبة أكبر مما كانت تدفع (كانت رمزية)، لكن شيخها فرحات بن جلاب رفض، فحاصره الباي لأسابيع، وعندما أدرك ابن جلاب أن الحصار لن يُرفع قبل استسلام المدينة، رضخ وقبل دفع الضريبة إضافة لمصاريف الحصار[3].

بينما مرسييه Mercier ذكر أن صالح باي حاصر الواحة أكثر من 22 يوما دون طائل، لأن المدينة معتادة على الحصار، كما أن مقاتلين من تقرت كانوا يناوئون المحاصِرين ويمنعونهم من قطع النخيل، أي منعوهم من الخروج من المعسكر الذي كان يحاصر المدينة، ضف لذلك الثلج الكثيف الذي جعل الباي يقرر رفع الحصار. وما فشل فيه الباي عسكريا نجح في تحقيقه بالغدر، حيث خرج سلطان بني جلاب لبعض الخارجين عليه، فمات إما مرضا أو بالسم[4].

ثورة أحمد الزواوي ضد صالح باي:

تقول الرواية الشعبية أن هذا المرابط، الذي كان يعيش بنواحي قسنطينة، أيد صالح باي عندما توجه لمدينة الجزائر لمحاربة الإسبان (حملة أوريلي سنة 1775م)، وأرسل فرسه الرقطاء لتحارب لجانب

---

[1]) عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق، الجزء 3، ص 265.

[2]) أحمد بن هطال التلمساني: المصدر السابق، صص 42، 43 و53، 54 و60 و62، 63، 64 و66.

[3]) E.Vayssettes : op. cit., 1868, p. 351, 352.

[4]) E.Mercier : op. cit., tome 3, p. 428.

المسلمين، وبعد الانتصار عادت إليه. لكن الزواوي بعد ذلك انضم إلى أعداء الباي وقاد ضده الثوار. وقد حاول الباي استرضاءه دون جدوى، وظل على غضبه إلى أن توفي ودفن قرب جبل شطابة قريب من قسنطينة[1]. وتفصيل ذلك أن الزواوي كان مستشارا للباي لوقت طويل، لكن الغاضبين على الباي كانوا يلجأون للمرابط يشتكون ظلمه، وهذا ما لم يتحمله صالح باي (مركز للثورة بالقرب من عاصمته)، فأرسل حملة من الجنود العثمانيين فقط، شتتت الغاضبين وحرقت الأرض، لكنها لم تتمكن من القبض على المرابط لأن أنصاره حموه. وحسب الأسطورة حاولت فرقة من العثمانيين أسره لكنها تاهت في الليل، وعادت للباي دون المرابط، معتقدة أن هذا من كرامات الشيخ، ونفس الأمر اعتقده الباي، فأرسل للمرابط يستسمحه، لكنه رفض ولعن الباي وعائلته وبطانته، ما نتج عنه موت الباي بعد ذلك بطريقة عنيفة[2].

ثورة محمد الغراب ضد صالح باي:

جند المرابط محمد أتباعه ضد صالح باي، فطلبه الباي وحكم عليه بالإعدام، رغم شهرته وتصوفه ورغم نصيحة العلماء له بعدم تنفيذ الحكم فيه. وتقول الرواية الشعبية أن جثة محمد الغراب تحولت إلى غراب ضخم، فخاف الباي، الذي كان يؤمن بالخرافات، من سوء طالعه. فبنى للمرابط ضريحا بقبة بيضاء جميلة في نفس المكان الذي وقع عليه الغراب، خارج مدينة قسنطينة[3].

ثورة شمالي الأوراس سنة 1797م:

تسكن هذه المنطقة قبائل الحنانشة والحراكتة والنمامشة، كانت في صراع دائم. وكان البايات يشعلون نار الفتنة بينها، وعندما كان يتوصل شيوخها للتفاهم يتحدوا ويتمردوا على الحكام، ويرفضوا دفع الضرائب وتنفيذ الأوامر، فتُنظم ضدهم حملات تنجح أحيانا وتنهزم أخرى. في الحالتين كانت تزهق الأرواح وتنهب الثروات، وتتعرض المحاصيل للفساد، وبالتالي تصاب ميادين الاقتصاد المختلفة بنوع من الشلل. وهذا ما حدث سنة 1797م، حيث اتحد النمامشة والحراكتة وتمردوا على الباي، فسار إليهم باي الشرق مصطفى الوزناجي (1795-1797م) وأخضعهم، وعاد لقسنطينة بغنائم وفيرة. وقد اتبع الباي

---

[1]) أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء 1، ص 219، 220.

[2]) E.Vayssettes : op. cit., 1868, p. 372 et 370 et E.Mercier : op. cit., tome 3, p. 429.

[3]) E.Vayssettes : op. cit., 1868, p. 369, 370.

الوزناجي سياسة قمعية مبعدا العشائر نحو الجنوب، مما أضر بمناطق الهضاب العليا الشرقية[1]. وبعد عامين حدث نفس الأمر وتعرضت القبيلتان لنفس المصير[2].

ب) ثورات القرن 19م:

لقد أصبحت السلطة الحاكمة في نظر الجزائريين آلية للقمع المالي *Machinerie d'oppression fiscale* إذ كانت غائبة ومُغيبة، لا تظهر إلا عند موعد المحلة لجمع الضرائب[3]. فقد تميزت أوضاع الجزائر بتوازن هش، طالت رغم هشاشتها، لكنها في النهاية أضعفت النفوذ العثماني، وبدأ الناس يتكلمون جهرا بقرب انقراض "دولة الترك". لم تمنع حنكة الداي ابن عثمان (1766-1791م) سكان منطقة القبايل من الثورة وتحقيق انتصارات عظيمة. وفي نهاية القرن 18م اجتاحت سلسلة من الفتن البلاد، أهمها ثورة الدرقاوي عبد القادر بن الشريف في الغرب، وثورة ابن الأحرش بين قسنطينة والجزائر. تضاعف حنق العثمانيين على الأعراب[4] (القبائل)، وبلغ حد استياء الناس أن قالوا لسلطان المغرب، المولى سليمان الذي تدخل لإصلاح ذات البين: "نذهب إلى بلاد النصارى ولا نجاور الترك، فنجمع علينا الجوع والقتل"[5]. هدأت الحالة نسبيا أثناء الحروب النابوليونية لأن القرصنة انتعشت، فموّلت خزينة الداي وخفّ الضغط على سكان الداخل. ثم انتهى هذا الفاصل سنة 1810م، وعادت الأمور إلى التأزم. ثار السكان مجددا ولم يتوقفوا إلى حين ظهور الجيش الفرنسي سنة 1830م[6].

أصبحت الجزائر في غليان، إذ تفجرت النزاعات، بداية القرن 19م في منطقة القبايل، وخاصة مع جماعات فليسة وزواوة في جرجرة الذين كانوا حسب العادة مصدر العساكر. وفي ناحية قسنطينة الغربية ومملكة بني عباس التي تولاها أولاد مقران، وفي عنابة خرجت الحنانشة من سلطة الجزائر. وخرج مركز عين ماضي في جنوب الجزائر بسيطرة التجانية على الحكم، وأصبحت مركز إشعاع للطريقة التي

---

[1]) ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ، الجزء 4، ص 40.

[2]) العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 26، 27.

[3]) Gilbert Meynier : Problématique historique de la nation algérienne, in NAQD: Revue d'Études et de Critique Sociale : Histoire et Politique, n° 14-15, 2001, Publiée avec le concours du Centre National du Livre, Alger, p. 27.

[4]) عبد الله العروي: المرجع السابق، ص 490.

[5]) أحمد بن خالد الناصري السلاوي: الاستقصا في تاريخ دول المغرب الأقصى، جزء 4، المطبعة البهية المطرية، مصر، 1325هـ/1907م، ص 141.

[6]) عبد الله العروي: المرجع السابق، ص 490. انتهى الفاصل سنة 1815م، بعد انتهاء أوروبا من حروب نابليون.

هددت في نفوذها نحو الشمال بانتشار زواياها. كما ظهرت في بداية هذا القرن القوى الكبرى في وهران من حيث تشتت الحكم من طرف الزوايا التي كانت لدرقاوة، بمساعدة سلاطين المغرب الأقصى، ما جرّ إلى الثورات التي ساندها باي وهران الكرغلي بوكابوس سنة 1814م[1] (انظر عن الباي أسفله).

ثورة درقاوة:

كانت ثورة وطنية وانتفاضة شعبية[2]. كادت تعصف بالحكم العثماني بالجزائر. ويرى بعض المؤرخين أنها سببا من أسباب انهزام الجزائر أمام الحملة الفرنسية سنة 1830م، للصدع الذي أحدثته بين الحكام والمحكومين، وللدمار الذي خلفته. وقد ثارت هذه الطريقة منذ سنة 1783م إلى سنة 1805م بالغرب الجزائري، ثم بالشرق مع بعض الرحمانية بمنطقة القبايل من سنة 1804م إلى سنة 1809م[3].

1) ثورة ابن الأحرش سنوات 1804-1807م:

هو من أصل مغربي، عاد من مصر بعد مشاركته المصريين مقاومتهم الفرنسيين خلال حملة نابليون (توفي 1821م) على مصر سنة 1798م. أقام أولا بتونس حيث حرّضه الإنكليز، الذين غمروه بالهدايا، وكذلك فعل باي تونس. ثم دخل قسنطينة، وجمع معلومات عنها لإنشاء حركة لدرقاوة تدعم حركة وهران[4].

قاد ابن الأحرش ثورة درقاوة بالشرق الجزائري، واتصل بالمرابط المتعصب ابن بركات زعيم أولاد دراج، واستمال المعاضيد وأولاد عيا وأولاد خلوف وأولاد إبراهيم... الذين زودوه بالمقاتلين[5]. كما تحالف معه الزبوشي، وهو أحد ثوار درقاوة. كان مرابط ميلة، مركزه برجاس، وهو مقدم إخوان الرحمانية. وصلت

---

[1]) أندري برنيان و أندري نوشي و إيف لاكوست: المرجع السابق، ص 170.

[2]) ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ، الجزء 4، ص 39.

[3]) Ricardo Rene Larement: Islam and the politics of resistance in Algeria 1783-1992, Africa World Press, Asmara, Eriteria, 2000, p. 31.

انظر عن اختلاف تواريخ أول ثورة لدرقاوة أعلاه ص 57، هامش 2.

[4]) E.Mercier : op. cit., tome 3, p. 457.

[5]) Ch. Feraud: « Les chérifs kabyles de 1804 et 1809 dans la province de Constantine », in Revue Africaine, 1869, O.P.U, Alger, 1985, p. 222.

أخبار لباي الشرق عثمان (1803-1804م)، أنه تنبأ للناس بجوائح وكوارث بسبب حكم "الأتراك"، فما كان على الباي سوى سحب الإعفاء من الضرائب الذي كان للزبوشي، وامتيازات أخرى. فذهب الزبوشي لقسنطينة مطالبا باستعادة امتيازاته التي اعتبرها حقا إلهيا، لكن دون طائل. قفل راجعا لجبال أراس حانقا، وفي هذه الأثناء كان ابن الأحرش ظهر بجيجل، فاتصل به الزبوشي، واتفقا على الإطاحة بالعثمانيين، ما يفسر حصول ابن الأحرش على أتباع بمنطقة كان غير معروف بها[1].

كان السكان على استعداد للثورة بسبب تصرفات بعض الحكام لسياستهم المالية المجحفة[2]. وما ساعد ابن الأحرش على اكتساب تأييد القبائل لدعوته واستعدادها للسير معه وثقتها فيه، هو استقراره بجيجل، بمحراب سيدي الزيتوني لتفقيه الناس، وتأسيسه بعد ذلك زاوية ببني فرقان لتلقين الصبية القرآن وتعليم الطلبة مبادئ الفقه، ثم قيامه بمحاربة النصارى، حيث سلّح عدة سفن بميناء جيجل، وأرسلها لتعَقُب البواخر الفرنسية التي اعتادت التردد على سواحل القل وجيجل للصيد والتجارة. وفي سنة 1803م استولت إحدى سفنه على سفينة فرنسية تابعة لشركة القالة، وتوجه بها أتباعه إلى ناحية وادي الزهور حيث كان يقيم، ما دعم موقفه، وزاد من التفاف الناس حوله. وعندما تفطنت حكومة الداي لخطورته أرسلت أربع سفن إلى مرسى الزيتون لتهدئة القبائل والقبض عليه، لكن إخلاص القبائل له حال دون ذلك، ما اضطر البحارة للعودة للجزائر دون طائل[3]. فزاد تهاطل الناس عليه، وراح يحكي بطولاته بمصر، وتنبأ بأحداث عظيمة، وقال أنه صديق الإنكليز الذين أخرجوا الفرنسيين من مصر. وجهز نفسه للجهاد لدرجة أن الحامية العثمانية بالمنطقة هربت ليلا، ثم تبعتها نوبة القل. وأصبح ابن الأحرش الحاكم الوحيد بجيجل، وكلف بحمايتها الكرغلي أحمد بن درنالي، وذهب هو لمحاربة الفرنسيين بحرا في جوان 1804م. منحه نجاحه وعنفه وغرابته نفوذ بالمنطقة[4].

وكان ابن الأحرش استحوذ على قلوب السكان لتوفُر عنصر الزعامة في شخصيته؛ فهو مغامر وطموح وداهية[5]، وهو "صاحب الوقت" وزعم أن دعوته مستجابة، والنصر يتبعه حيثما يتوجه وبارود عدوه لا يُضره ولا يصيب أتباعه، بل يرجع لديهم ماء... صدقته قبائل الناحية كأولاد عيدون وبني مسلم وبني

---

[1]) Ch. Feraud : « Zebouchi et Osman bey », in Revue Africaine, 1862, O.P.U, Alger, 1985, p. 121 et E.Mercier : op. cit., tome 3, p. 457.

[2]) ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية، ص 325، 326.

[3]) ناصر الدين سعيدوني: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الفترة الحديثة والمعاصرة، الجزء 2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص 172.

[4]) E.Mercier : op. cit., tome 3, p. 457.

[5]) ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية، ص 325، 326.

الخطاب ..."كلهم صدقوه ولدعوته أجابوه، وآل معهم بالبهتان وإظهار خوارق البحر لديهم شيئا فشيئا إلى أن توجه بهم إلى قسنطينة، قاصدا الاستيلاءعليها[1]، وزاعما أنه مأذون بذلك، ومتى يصلها يدخلها بمجرد الدعوة"[2]. و"جاء الشريف (ابن الأحرش) ومعه كل القبائل كالجراد المنتشر من كون الشريف طمّعهم بكلامه وغرّهم بخنقطرته (كذا) وافترائه، قائلا لهم: امشو معي إلى قسنطينة كي ندخلها فنغنموا أرزاقها ونسكنوا ديارها"[3].

فتجرأ ابن الأحرش وهاجم قسنطينة، غير أن سكان المدينة ردوا الهجوم بقيادة شيخ البلد الفكون. وهرب ابن الأحرش بعد جرح في فخذه، وتناهي أخبار لأتباعه أن الباي اقترب من المدينة (كان في محلة لجمع الضرائب)، ولحقت خيالة الباي بالهاربين، وقتّلتهم لدرجة أن القبائل بقت شهرا دون أن يجرأ أحدا منها على النزول لدفن ذويه[4]. بعد فشله أمام أسوار قسنطينة وإصابته بجروح، بدأ الناس يشكون في عصمته (ابن الأحرش)، فبدأت القبائل تنفض من حوله[5]. وكتب الباي عثمان للباشا عن أحداث محاصرة قسنطينة وخروجها منتصرة من الحصار، فرد عليه الداي: "رأسك أو رأس ابن الأحرش"[6]، فكان رأس الباي.

ذلك أن الباي عثمان اغتر بنصيحة مرابط بني صبيح بغريش (قُتل 1804م) الذي هوّن عليه أمر القضاء على ابن الأحرش، فأعطاه فرقة من الجند لمحاربته كانت مكيدة وكادت الفرقة تُباد في "خناق عليهم"، بعد أن اجتمع عليهم السكان. قتل الجنود العثمانيون المرابط بغريش، وبقوا محاصرين من طرف القبائل، وصمدوا إلى أن لحق بهم عثمان باي لإنقاذهم، لكن حصانه كبى به في وادي الزهور[7]. وحقق المرابط الزبوشي الوعد الذي قطعه بقتل الباي، حيث قتله بوادي الزهور بعدما كبى به حصانه، ولم يكتف بذلك بل قطع رأس الباي، وبعثه لابن الأحرش الذي كان عند بني فرقان[8]. أما جثة الباي فبقيت في

---

[1]) صالح العنتري: مجاعات قسنطينة، ص 29.

[2]) مجهول: كتاب عن بعض أخبار قسنطينة وحكامها وما جرى فيها من مدة أربعين عاما (أولهم صالح باي)، مخطوط المكتبة الوطنية الجزائر، رقم 2717، ورقة 6 ظهر.

[3]) صالح العنتري: فريدة منسية، ص 89.

[4]) E. Mercier : op. cit., tome 3, p. 457.

[5]) العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 29.

[6]) E. Vayssettes: Histoire des derniers beys de Constantine et de l'est algérien (depuis 1793 jusqu'à la chute de hadj-Ahmed) (R. A 1859-1860), présentation Chehrit Kamel, Éditions Grand-Alger-Livres, Alger, 2005, p. 56.

[7]) ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية، ص 314 و317، ونفس المؤلف: دراسات وأبحاث، جزء 2، ص 176.

[8]) E. Mercier : op. cit., tome 3, p. 460.

العراء خمسة أيام إلى أن دفنته مجموعة من أولاد عواط، من عشيرة العرابة، عندما رأوا في السماء شهابا محترقا، فاعتقدوا أنه غضب من الله لما حلّ بالباي. وتقول رواية أخرى أن بعض الناس رأوا ضياء في مكان مقتله فاعتقدوا في صلاحه، وسارعوا لبناء مسجد صغير على ضريحه[1].

ولم يستمر الزبوشي بعد مقتل الباي مع ابن الأحرش حيث انفصل عنه، فانهزم هذا وهرب[2]. وهذا يؤكد أن الزبوشي ثار لينتقم من الباي الذي سحب منه الامتيازات، في منطقة لم تنتشر فيها الدرقاوية، وليس للإطاحة بالنظام القائم.

ارتاع الداي عندما وصله خبر مقتل عثمان باي سنة 1804م[3]. وأرسل جيشا، وعيّن عبد الله بن إسماعيل خوجة بايا على الشرق (1804-1806م)، ولحق هذا بابن الأحرش إلى نواحي ميلة وهزمه، وشاع أنه مات. لكنه ظهر بعد أسابيع بجموع غفيرة وحاصر بجاية، ولولا تدخل آل المقراني لاحتلها. كما رفض سكان جيجل تسليم حليف ابن الأحرش، الكرغلي ابن درنالي لقائد حملة الباي الذي اكتفى بحرق سفينته[4]. وكان الباي طلب من أولاد مقران، أسياد مجانة، محاربة المتمردين، وبعث لهم قوة عثمانية. وقُتل ابن الأحرش سنة 1807م[5].

وهناك رواية أخرى مفادها أن ابن الأحرش التحق بابن الشريف الدرقاوي في الغرب، وحضر معه معركة جديوية (قرية تقع على بعد 10 كلم غربي وادي رهيو) و"بقي في معيشه إلى أن اندس له من قتله من أصحابه، ويدفنه ملك المغرب بفاس"[6]. ثم ظهر شريف آخر ادعى أنه قريب ابن الأحرش، واتصل بالمرابط مولاي الشقفة من بني يدر بجيجل، وخطط هذا للاستيلاء على المدينة، لكن الشريف تذرّع أن الوقت لم يحن بعد. في حين كلف الباشا حاج علي (1809-1815م)، الباي للقضاء على الثائر الشريف الدعِّي، فكلف الباي المرابط محمد أمقران بهذه المهمة، فبعث هذا رجلين من عائلته، تعقبا

---

[1]) ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية، ص 319.

[2]) E. Mercier : Histoire de Constantine, J.Marle et F.Biron Imprimeurs-Éditeurs, Constantine, 1903, p. 317.

[3]) مجهول: المصدر السابق، ورقة 7 وجه.

[4]) E.Mercier : Histoire de Constantine, p. 318.

[5]) Ch. Feraud : Zebouchi et Osman bey, p. 222.

[6]) محمد بن عبد القادر: تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، الجزء 1: سيرته السيفية، المطبعة التجارية، الإسكندرية، 1903، ص 77.

الشريف الدعّي وقطعا رأسه، وعادا بها وبحصانه لسي أمقران الذي احتفظ بالحصان، وبعث بالرأس للباشا الذي كافأه بالهدايا، وبـ500 فرنك للرجلين[1].

واختُلف في ثورة ابن الأحرش؛ فمن قائل أنها ردا مغاربيا على الصعوبات التي أثارها أتباع الرحمانية بتحريض من الجزائر، ومن قائل أنها قامت بتحريض من الإنكليز الذين أرادوا خلق مصاعب أمام الداي مصطفى الذي اتبع سياسة مشايعة لفرنسا. ورأى البعض فيها انفجارا عنيفا لاستياء عام شجعه الشيوخ الدينيون الذين لعبوا دورا بارزا في قيادة العمليات العسكرية[2].

2) ثورة درقاوة 1805-1816/1817م:

استمرت ثورة ابن الشريف الفليتي ضد بايات الغرب سنوات، وذلك منذ سنة 1802م. وأحدثت خرابا في المنطقة، واضطرابا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وعسكريا في الدولة. وفي هذه الثورة ألف أبو راس الناصر رسالته "درء الشقاوة في أخبار الدرقاوة"[3]، وهي في حكم المفقود.

ابن الشريف الدرقاوي:

هو عبد القادر بن الشريف الفليتي، من قبيلة أولاد بليل (فرندة)، تنسب إليه ثورة درقاوة بالغرب. درس بزاوية القيطنة على الشيخ محي الدين (توفي 1833م)، والد الأمير عبد القادر، ثم التحق بالمغرب الأقصى واتصل بشيخ الطريقة الدرقاوية العربي الدرقاوي (توفي 1823م)، بزاويته ببوبريج من بني زروال. وابن الشريف هو مقدم الدرقاوية بالجزائر[4].

وخلال إقامته عند شيخه البوبريجي، زعم له أن العثمانيين بالجزائر كفار؛ لا يصومون ولا يصلون، ولا يقومون بأمر الدين، ولا يعلمون مبادئ الدين، ويظلمون الناس ويحتقرونهم، ويُهينون العلماء والأولياء... وصوّرهم له في صورة كفار مارقين وأنذال ظلمة، وطلب منه الإذن لمحاربتهم، فصدقه وأذن

---

[1]) Ch. Feraud : Zebouchi et Osman bey, p. 224.

[2]) محمد خير فارس: المرجع السابق، ص 79.

[3]) يحي بوعزيز: الدور الديني والسياسي للطرق الصوفية بالجزائر، ضمن موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر، جزء 1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 224.

[4]) مسلم بن عبد القادر: المصدر السابق، ص 49.

له في إعلان الحرب عليهم بكل الوسائل وقال له: "انصرهم والله ينصرك"[1]. فعاد للجزائر وأخذ يُجنِد الناس، وأنشأ الزوايا بسهول غريس وجبال بني شقران. غير أنه اصطدم بشيخه محي الدين، بعد عودته من فاس، حيث "تكلم بحضرة شيخه محي الدين بما يوجب تأديبه شرعا فأدبه بالسياط واستتابه"[2]، لأنه دخل منطقة نفوذه، ولحقته إهانات منه، فتوجه للصحراء لدى قبائل شافع والمهاجة وحميان والهضاب العليا كالأحرار[3].

واصطدم الدرقاوي مع الباي مصطفى بن عبد الله منزالي (1802–1805م) في فرطاسة (تقع بمعسكر، جنوب غليزان نحو تاهرت) سنة 1804م، وانتصر الدرقاوي، ولم ينجُ الباي من الموت إلا بنثره الدراهم على الطريق لإلهاء المطارِدين له. تراجع لوهران، وتبعه الثوار وحاصروه[4].

قال الشاعر الشعبي أبو علام بن الطيب السجراوي، في موقعة فرطاسة:

يوم ان فزعهم ابن الشريف أوجاو ذوك اتراك الكرسي دهر فاتو رهبـــة
قالوا الأجـواد على حرمنا تركـاو انعقد غاشي الأحرار(قبيلة) عقد امحبة
في فرطاسة شاو انهار واتلاقـو بالسيف أو نار المشط أو دق الحربــة
ما لهيه أو من عيطا اعقيد افناروا...[5]

دخل الدرقاوي، بعد معركة فرطاسة مدينة معسكر كأمير، ثم نادى القبائل للجهاد بالغرب، وجمع الضرائب لحسابه[6]. وكان الداي بعث مستشاره علي آغا لقتال ابن الشريف، فتعرضت له القبائل، ومنعته ورود الماء في وادي الشلف، وكاد يهلك مع جيشه عطشا لولا تدخل شيخ العطاف الذي استجار به، ولم يتمكن من العودة للجزائر إلا بعد دفعه المال[7].

حوصر الباي بوهران، وانقطعت الطرق ووقع الغلاء في الحبوب بالمدن (5 دورو للصاع من القمح)، وأصبح القمح يأتي بحرا. فعزل الباشا الباي منزالي، وعين بدله محمد بن محمد الكبير المقلش

---

[1]) الآغا بن عودة المزاري: طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن 19، تحقيق ودراسة: يحي بوعزيز، جزء 1، طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 303، 304.

[2]) محمد بن عبد القادر: المصدر السابق، جزء 1، ص 115.

[3]) يحي بوعزيز: وهران، منشورات وزارة الثقافة والسياحة– المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1985، ص 67.

[4]) محمد الزياني: المصدر السابق، ص 224.

[5]) المصدر نفسه، ص 4 (المقدمة).

[6]) A. Cour : op. cit., p. 227, 228.

[7]) محمد بن عبد القادر: المصدر السابق، جزء 1، ص 115.

(1805م-1808م)، وقد سبقته سمعة أبيه. دخل وهران بحرا، فأزال الحصار على المدينة، الذي دام ثمانية أشهر، وأجزل العطاء وجهز محلّة، ونادى مناديه أن من أتى برأس يأخذ 10 سلطانية (عملة من الذهب دون الدينار)، فوقعت قتالات ومات خلق كثير، و"اجتمعت رؤوس بني آدم مثل الجبال"[1]، وهرب الدرقاوي فاستقر الأمر[2]. زاد نفوذ المقلش عندما تمادى بالقتل، وتخوف الديوان من ذلك وقرر التخلص منه، فأُعدم خنقا بتهمة استغلال الثورة للانتقام من شيوخ الدين، ومصادرة أموال الرعية لصالح خزانته[3].

استقر الأمر بعاصمة البايلك وليس بكامله، لهذا اتبع الباي بوكابوس (1808-1813م/1814م)، الذي خلف المقلش، سياسة دموية تجاه أنصار درقاوة. ذكر الزياني أن الباي بوكابوس اشتغل خلال سنوات حكمه "بمطاردة الدرقاوي، وقطع آثاره ومعالمه حتى أن من حسد أحدا وشى عنده، واتهمه بمحبة الدرقاوي، فإنه ينتقم منه فورا، وصار مهما ظهر بأحد من درقاوة بادر للانتقام منه بأي نوع شاءه، ولا يقبل فيه شفاعة شفيع، وابتدع قتلا لم يبتدعه أحد من الملوك قبله؛ فمنهم من يأمر بإخراجه للسوق ودق أعضائه حيا شيئا فشيئا بالمعاول إلى أن يموت بانفضاع، ومنهم من يأمر باقتلاع عينيه ويتركه أعمى من حينه، ومنهم من يأمر بذبحه أو بقطع رأسه أو بخنقه أو بقره أو شنقه"[4]. كما ثار صهر الدرقاوي بوترفاس بتأييد الترارة، لكن الباي هزمهم رغم هلاك معظم جيشه لتساقط الثلوج، وأضاف كور Cour أن الباي مال لسلطان المغرب الأقصى مولاي سليمان، وانقلب على الباشا الذي تمكن منه بمحلّة من الجزائر، وأعدمه[5].

واختلفت الروايات في نهاية ابن الشريف، فمن قائل أن الباي المقلش صاهر قبيلة الحشم المنشقة عن العثمانيين، فخذلت ابن الشريف الذي فرّ بأهله إلى تلمسان، ثم لجبال بني زناسن بالمغرب الأقصى، حيث أقام حتى وفاته[6]. رواية أخرى تقول أنه بعد أربع سنوات من القتال الدامي، تمكن المقلش من قتل

---

[1]) أحمد الزهار: المصدر السابق، ص 87.

[2]) Adrien Delpech: « Résumé historique sur le soulèvement des Derkaoua de la province d'Oran d'après la chronique d'El-Mossellem Ben Med Bach Deftar du bey Hassen de 1800 a 1813 (Hég 1215 à 1228) », in Revue Africaine, 1874, O.P.U, Alger, 1985,p. 42.

[3]) أحمد بن سحنون الراشدي: الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تحقيق وتقديم: المهدي بوعبدلي، منشورات وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، مطبعة البعث، قسنطينة، 1973، ص 145.

[4]) محمد الزياني: المصدر السابق، ص 227.

[5]) A. Cour, op. cit., p. 231, 232.

[6]) عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق، الجزء 3، ص 294.

ابن الشريف، بعد تعذيبه[1]. وفي رواية ثالثة أن بوكابوس باي قضى على ابن الشريف نهائيا سنة 1809م[2]. وذكر كور Cour أن الباي طارد الدرقاوي حتى اليعقوبية، أين مال له مرابطيها، ثم تتبعه للصحراء حيث رفضت القبائل استقباله خوفا من ردة فعل الباي، فلجأ لعين ماضي، لكن السكان لفضوه، فعاد لبني زناسن[3].

لقد هزت هذه الثورة حكم العثمانيين بالجزائر وكادت تعصف بهم، لولا السياسة التي اتبعها الحكام في التفريق بين الأنصار والأتباع من أكبر القبائل. كذلك ابن الشريف أقام صرحه على كذبة أن الحكام كفار يجوز قتالهم، لكن عندما انتبه شيخه العربي الدرقاوي لكذبه تخلى عنه. ففي رواية أن العربي الدرقاوي، شيخ الطريقة، بعد حضوره لوهران، أثناء حصار ابن الشريف لها، أدرك أن مقدمه تلاعب به، وأنه استدعاه ليطلب مساعدة سلطان المغرب الأقصى. وتبرأ منه بعد أن اكتشف كذبه وتزويره ضد العثمانيين؛ مثل أنهم كفار ولا يصومون، بينما شهد وسمع أذان الفجر، وشاهد الناس يتوجهون للصلاة، فعاد بعد أن استرجع "الحجاب" منه وتبرأ من مقدمه، ومذ ذاك لم ينتصر الشريف الدرقاوي[4].

وتبعا لمبادئ الطريقة التي تدعو للسلم والابتعاد عن الاضطرابات والمشاركة في الثورات ضد الحكم، بعث العربي الدرقاوي، شيخ الطريقة، سنة 1805م الرسائل والمبعوثين لخليفته ابن الشريف ليرده عن موقفه، لكنه لم يستمع له[5]. ورواية أخرى تقول أن العربي الدرقاوي بعد أن جاء للجزائر، وأطلعه ابن الشريف على ما لحق أتباعه من الحيف والإجحاف، انقلب وشجع ابن الشريف، وأزّم العلاقات بين الجزائر والمغرب الأقصى، خاصة أن السلطان المغربي كان بعثه، بطلب من الجزائر، ليرد ابن الشريف عن ما كان عليه[6]. وفصل المقال أن هذه الثورة كانت نابعة من الواقع الجزائري، وكان هدفها تغيير الأوضاع السائدة في البلاد، والقضاء على سلطة البايلك[7].

---

[1]) H.D. de Grammont : Histoire d'Alger sous la domibation turque 1515-1830, présentation de Lemounar Merouch, Éditions Bouchene, Sorbonne, 2002, p. 287.

[2]) مسلم بن عبد القادر: المصدر السابق، ص 54، 55.

[3]) A. Cour, op. cit., p. 231.

[4]) A. Delpech : op. cit., p. 45.

[5]) مختار فيلالي: نشأة المرابطين والطرق الصوفية وأثرهما في الجزائر خلال العهد العثماني، دار الفن القرافيكي للطباعة والنشر، باتنة، د.ت، ص 55.

[6]) عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق، الجزء 3، ص 294.

[7]) أرزقي شويتام: المرجع السابق، ص 99.

ثورات منطقة جرجرة:

ثورة القبايل سنة 1804م:

أشار لها شويتام بذكر تاريخ سنة 1804م فقط[1]. عندما كانت قسنطينة محاصرة من طرف الجيش التونسي، الذي تزعمه مصطفى إنكليز (1797-1803م)، الباي المعزول عن بايلك الشرق، والذي لجأ لحمودة باشا، باي تونس منذ سنة 1803، خرج من تونس على رأس جيش للاستيلاء على قسنطينة. وبعد هروب حسين باي بن صالح باي (1806-1808م) منه سنة 1807م، أرسل الداي جيشا لقسنطينة لكن اعترضه أهل جبال فليسة الثائرين وقطعوا الطريق، ما اضطر آغا الصبايحية التفاوض مع أهل فليسة، وحدث الاتفاق وانظم أهل فليسة للجيش وساروا جميعا لفك الحصار على قسنطينة[2].

ثورة القبايل سنة 1810م:

بين سنوات 1810م و1815م ثارت قبائل البابور وفليسة والتيطري...[3].

ثورة فليسة في عهد الداي عمر بن محمد (1815-1817م):

ذكر الجيلالي أن قبيلة فليسة الزواوية " نهضت للمحافظة على وحدتها الذاتية وشخصيتها الجزائرية رغبة في استقلالها الداخلي، فناجزتها جنود الداي وأرضختها قسرا، وألزمتها بمغرم سنوي يبلغ 900 فرنكا بعملة ذلك العصر[4]. وفي نهاية سنة 1816م انتهث هذه الثورة باتفاق زعيمها الحاج محمد بن زعمون مع العثمانيين الذين خرجوا في حملة لمنطقة القبايل. وهو اتفاق سيدوم أكثر من سابقيه، ودفعت فليسة ضريبة من 500 بوجو[5].

---

[1]) المرجع نفسه، ص 36.

[2]) مبارك الميلي: المرجع السابق، الجزء 3، ص 257.

[3]) Ch. A. Julien : op. cit., tome 2, p. 296.

[4]) عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق، الجزء 3، ص 329.

[5]) E. Mercier : Histoire de l'Afrique..., p. 498.

ثورة قشتولة وبني صدقة (برج بوغني) سنة 1818م:

استسلمت الحامية العثمانية لبرج بوغني، الذي هُدم بعد سبعة أيام من الحصار[1]. حمى مرابطو المنطقة أفراد الحامية، لكن الثوار هدموا البرج[2]. أعاد يحي آغا (قُتل 1827م) بناء البرج بعد سنوات[3].

حوادث سنة 1820م ببلاد القبايل:

أعلن محمد الكبير التجاني (قُتل 1827م) استقلاله في عين ماضي، فوجه له الداي الآغا يحي الذي حاول الاستعانة بقوم (مخزن) عمراوة، لكنهم رفضوا على أساس أن واجب الجندية لا يتعين عليهم إلا في بلاد القبايل. وبمجرد عودة يحي آغا من حملة الجنوب ضد التجاني ذهب لبرج سباو، وفاجأ قرية تامدة وعسكر بمنطقة زاوية، على الضفة اليمنى للسباو، قبالة قرية ماكودة لبني واقنون التي هاجمها. انتصر الآغا بداية لكن هجوم السكان شتت القوة العثمانية بعد أن خسروا الكثير، ولأن قواته لم تكن كافية عاد لمدينة الجزائر دون القضاء على الثورة. كان على رأس الثورة محمد أوقاسي، وانتصرت قواته على العثمانيين، لكنه قُتل غدرا من طرفهم، سنة 1820م ببرج سباو[4]، وهي عادة دأب عليها العثمانيون في الجزائر عندما يفشلون عسكريا. ذكر مارسييه Mercier رواية أخرى مفادها أن محمد أوقاسي طلب الخضوع عن طريق الشيخين بن زعمون وبن كانون. وعاد الزمول (مخزن) للطاعة ودفعوا ضريبة، كما رضخ بني واقنون وأرسلوا رهائن سنة 1819م[5].

لكن بسبب تذمر السكان من حكم ولاة مستبدين، واصطدامهم بقوات يحي آغا، وتحطم برج بوغني، وقتل الزعيم محمد أوقاسي ببرج سباو، ثار سكان ضاحية بجاية، واحتل بنو عباس ناحية البيبان، ثم أجلاهم عنها بن كانون. رغم ذلك وصلت الثورة إلى وادي الساحل، وحاول يحي آغا القضاء على قبيلة بني عباس بإيقاد النار في كل جهة[6].

---

[1]) N. Robin: op. cit., p. 140.

[2]) E. Mercier : Histoire de l'Afrique..., p. 503.

[3]) N. Robin: op. cit., p. 140.

[4]) مبارك الميلي: المرجع السابق، الجزء 3، ص 266.

[5]) E. Mercier : Histoire de l'Afrique..., p. 505.

[6]) عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق، الجزء 3، ص 340.

ولخص روبين Robin أحداث هذه الثورة مع تواريخ غابت في المراجع المحلية، حيث ذكر أن السبب هو إرسال يحي آغا زمالة (مخزن) عمراوة (قيادة بوغني) لمحاربة التجاني سنة 1818م بعين ماضي، وهذا منافي للعادات المتبعة التي تقول بأن الخدمة العسكرية لا تخرج من القايدة (بوغني)، ما أدى لثورة زمالة العمراوة الفواقة وتبعتها زمالة بني واقنون. كان على رأسها محمد أوقاسي الذي هزم يحي آغا في ماكودة سنة 1819م. ثم انتقم العثمانيون، رغم إعطائهم الأمان، واستدرجوا محمد أوقاسي وأنصاره لبرج سباو، بذريعة القيام بحملة، أين قتلهم القايد في أفريل 1820م[1].

ثورة القبايل سنة 1823-1824م:

خفتت ثورة سنة 1820م المذكورة أعلاه، لكنها استمرت في وادي الساحل. وحاول يحي آغا أن يلقن بني عباس درسا قاسيا فأضرم النار في كل شيء اعترضه في طريقه إلى قلعة بني عباس. لكن هذا لم يمنع بني عباس من الثورة مجددا[2]. ووصل ثوار بني عباس لبجاية وقتلوا قايد المدينة ورجاله[3]. استفاد يحي آغا من المرابط بن علي الشريف، الذي أعطاه بغال ومساعدات. ذهب يحي آغا دون سلاح لسعيد أورابح، زعيم الثوار، وطلب منه وقف القتال، وقبل هذا. لكنه استمر في حملاته على المنطقة، وبطلب من بن علي الشريف أحرق قرى السواحلية وبني عباس، وقتّل المزايا، ثم عسكر عند أسوار بجاية حيث توافدت عليه القبائل الثائرة طالبة الأمان. جعل عليهم أورابح، ثم عاد للجزائر بعد أن أصلح الأسوار أواخر سبتمبر 1824م. وفي ربيع 1825م حمل على بني واقنون وبني جناد، وتتبعهم في جبالهم بمساعدة فليسة البحار، وقطع 300 رأس، ثم هاجم أولاد عيسى ميمون. تمكن من إخضاع بني واقنون، لكنه فشل مع بني جناد رغم استعماله للقنابل، وكان سلاحا غير معروفا للقبايل. وبعد حملة لبن كانون خضع بني جناد وعاد يحي آغا للجزائر[4].

تمكنت المؤسسات الفرنسية في عنابة والقالة من مساندة مقصودة لثورة القبايل وتزويدهم بالسلاح، بالإضافة إلى ما لقوه من تشجيع من لدن القناصل والهيئات البرلمانية الإنكليزية[5].

---

[1]) N. Robin: op. cit., p. 198, 199.

[2]) مبارك الميلي: المرجع السابق، الجزء 3، ص 267.

[3]) E. Mercier : Histoire de l'Afrique…, p. 515.

[4]) Idem, p. 516.

[5]) أندري برنيان وأندري نوشي وإيف لاكوست: المرجع السابق، ص 176.

ثورة بوسعادة وفليسة سنة 1814م:

أحداث بوسعادة وأولاد ماضي:

حاول جعفر باي التيطري (1813م-1815م)، نهاية سنة 1813م، إخضاع عصيان أهل الأغواط، الذي امتد بين سطيف والمدية وبوسعادة وناحيتها فأخفق[1]، لأن سكان الأغواط تحصنوا في مدينتهم، وأسروا مجموعة من العثمانيين، بعد أن دعوهم للضيفة، ثم هددوا الباي بقتلهم إذا لم يُرجع الإبل التي أخذها منهم. في النهاية قبِل الباي، وأخذ فقط حق ضيفة الباي (10 آلاف بوجو)، وعاد للمدية. كما أن قوم هذا الباي أخذ من قبيلة أولاد سيدي عيسى (بوسعادة) جمال محملة بالقمح، كانت متجهة للتل لبيعه، فتدخل مرابط القبيلة لدى الباي، لكن هذا رد:

راني جمل والمرابط شوك الجمل ياكل الشوك.

فغضب المرابط ودعى على الباي، وتحققت دعوته خلال 24 ساعة[2]. وفي اليوم الموالي هاجمت قبيلة أولاد مهدي محلة الباي، وهزمته وهرب حتى لأراضي أولادي سيدي عيسى. وبسبب هذه الهزيمة، ولأنه هاجم قبيلة تابعة لبايلك الغرب، تم قتله بأمر من الباشا[3].

وفصّل مارسييه Mercier هذه الأحداث بقوله أنه في ديسمبر 1813م خرج باي المدية جعفر، الذي انهزم أمام الأغواط، في حملة على أولاد ماضي بالحضنة، لكنه بعد حملة على العذاورة وأولاد سلامة، هزمه أولاد ماضي وعاد مدحورا لعاصمته، بعد أن خسر 22 من الزبنطوط الذين خرجوا معه من أصل الخمسين، وتمكن الباقون من العودة للمدية بشق الأنفس. فانتشرت الثورة من وادي الساحل لبوسعادة، ومن برج بوعريريج للمدية، ما شجع عمر آغا على انتزاع أمر من الداي لقتل نعمان باي الشرق (1811-1814م). استُدعي هذا الأخير لمحاربة الثوار بالحضنة، وخرج في نفس الوقت عمر آغا من العاصمة، بقوة عسكرية قاصدا بوسعادة لنفس الغرض، وتمكن من المرور على مضيق بني عائشة ويسّر، بعد أن تعرضت مقدمتها، بقيادة محمد بن كانون، لهجوم من فليسة. بعد مقاومة مميتة تمكنت المقدمة من اللجوء لبرج منايل، حيث تمكن بن كانون من جمع قوة جديدة رد بها فليسة، ثم حضر عمر

---

[1]) أحمد الزهار: المصدر السابق، ص 112.

[2]) Henri Federman et Aucapitaine Henri, op. cit., p. 294.

[3]) Idem, p. 295, 296.

آغا وحلّ الموقف، وتمكن من عبور المنطقة من بني خلفون[1]. التقت فرقة الشرق وفرقة العاصمة في بوسعادة، وقاتلت كل منها على حدى، وقد أخّر الثلج العملية العسكرية. بعد انتهاء المعارك أمر الآغا بقتل الباي نعمان الذي دُفن بزاوية سيدي بوجلمين بمسيلة سنة 1814م، وخلفه تشاكر الباي (1814-1817م)، وهو المتسبب في قتل باي الشرق نعمان، حيث دس على سابقه لدى الداي ما أدى لقتله، وألبسه الآغا القفطان في مسيلة[2].

أما فايسات Vayssettes فذكر أن الداي أمر باي التيطري بتأديب أولاد ماضي، الذين هاجموا أولاد سلامة والعذاورة لكنه فشل، بل هددوا حتى منطقته. فكتب الداي لنعمان باي قسنطينة للتوجه لهؤلاء، معْلِما إياه أنه سيرسل له قوات لمساندته في حملته مع الباشآغا، لكن فشل الباي والباشآغا في مهمتهما ورجعا للمسيلة، حيث تم قتل الباي بأمر من الداي قبل حتى خروج الحملة لكثرة الشكاوي عليه[3]. وكان المدبر لهذه المؤامرة على نعمان باي هو تشاكر الذي خلفه أثناء المعركة. ورغم جهود الباي الجديد فشل في القضاء على التمرد، فلجأ لسياسة التفرقة لإضعاف المتمردين وإرغامهم على قبول السلم. وتعرضت مجانة والهضاب العليا إلى قمع رهيب وهددتها المجاعة[4].

كما نشبت ثورة بناحية الأغواط وبادية الحضنة بسبب المجازر التي ارتكبها تشاكر باي قسنطينة (1814-1817م)، والتي عجز عن إطفائها باي التيطري جعفر، وامتد لهيبها إلى نواحي سطيف والمدية وبوسعادة، وانضم إليها الزعيم بوترفاس (درقاوي)، فشن غارته بناحية المزيردة بقرب ندرومة سنة 1814م. ولم تنطفئ غمار هذه الثورة حتى تضافرت عليها قوات مدينة الجزائر ووهران وشارك فيها الداي بنفسه[5]. وحوالي سنة 1824م، وبفضل حكمة يحي آغا، خضعت قبائل الجنوب. ومنذ ذلك التقارب أصبح أولاد نايل، أولاد شعيب... تابعين مباشرة لآغا الجزائر[6].

حوادث مجانة نهاية سنة 1813 إلى ربيع سنة 1814م:

---

[1]) E. Mercier : Histoire de l'Afrique..., p. 483.

[2]) Idem, p. 484.

[3]) E. Vayssettes : Histoire de Constantine..., 1869, pp. 516, 517, 518.

[4]) العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 28.

[5]) عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق، الجزء 3، ص 315.

[6]) Henri Federman et Aucapitaine Henri: op. cit., p. 298, 299.

ثار فرعان من عائلة المقراني (فرع بورنان وفرع بن قندوز)، خلال سنة 1812م، على العثمانيين وحليفهم ابن عبد الله المقراني، من فرع أولاد الحاج المقراني، بمساعدة هاشم ومزيتة قرب مجانة، لكنهم هُزموا وتركوا خيرة مقاتليهم في ساحة المعركة. وفي سنة 1813م هاجمت فرقة من فرع سيدي بتقة المقراني فرقة من العثمانيين في وادي الساحل، كان أرسلها باي قسنطينة لتأديبهم، لكن القبائل الثائرة قتلت 195 جندي من قوة العثمانيين وهزموهم[1].

وفي سنة 1814م استدعى تشاكر باي وهو بمجانة، شيوخ من المقارنة فرع بورنان، وكانوا حلفاء له، وذلك بذريعة تسوية بعض الأمور، لكنه قتلهم وتمكن واحد منهم فقط من الفرار. سقطت 8 رؤوس نقلها الباي لقسنطينة وطيف بها هناك[2]. ثم قام بمهاجمة المقرانيين، لكنهم استعدوا له واستماتوا للثأر لقتلاهم، بينما هرب الأطفال والنساء وقطعان المواشي للجبال، وانتصر المقرانيون. وعاد تشاكر باي لقسنطينة مخذولا، وإن كان أشبع حبه للدماء لكنه لم يغنم شيئا[3]. وانتهز عمر آغا المخلوع من بايلك وهران الفرصة للثأر من الداي، فنفذ فيه مكيدة وقتلوه بالحمام في 23 مارس 1815م[4].

الثورة التجانية بعين ماضي 1816-1827م:

لم تنته الثورة الدرقاوية حتى أعلنت التجانية الثورة على العثمانيين بالجنوب والغرب الجزائري ابتداء من سنة 1818م، ووصلوا في غاراتهم حتى نواحي غريس وجهات التل الوهراني[5].

وكان أحمد التجاني قد أسس طريقته سنة 1781م بعين ماضي[6]. كان عابدا، صاحب طريق (صوفي)، وله مريدين وأتباع. ولما شاع أمره، في وطنه عين ماضي، تهاطل عليه المسافرون بهداياهم. وبعد استقرار ببوسمغون بعد أحداث وقلق، حيث قام محمد الكبير باي بحملة على عين ماضي سنة

---

[1]) E. Mercier : Histoire de l'Afrique…, p. 482, 483.

[2]) Idem, p. 485, 486.

[3]) E. Vayssettes : Histoire de Constantine…, 1869, p. 526, 527.

[4]) عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق، الجزء 3، ص 320.

[5]) ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ، الجزء 4، ص 39.

[6]) E. M. Bellaire: « Essai sur l'histoire des confréries marocaines », in Hesperis, tome 1, 2ème trimestre, Émile Larose Éditeur, Paris, 1921, p. 154.

1785م، وفرض ضريبة على المدينة. وبعد حملة ابنه عثمان سنة 1787م على المدينة[1]، هرب التجاني إلى بوسمغون، بينما اكتفى الباي بفرض ضريبة قيمتها 17000 بوجو...، لأنه بمجرد عودة المحلة يعود السكان إلى التمرد. وحملة عثمان كانت لتحصيل الضرائب التي فرضها والده[2].

خاف التجاني مكائد السلطة الزمنية، بعد ملاحقة باي وهران له وتنغيصه عليه، فاتجه بأهله إلى فاس سنة 1796م. رحب به السلطان سليمان، وأحضره مجلسه وأعطاه دارا كبيرة وخصص له راتبا. واشتكى التجاني من "جور الترك وظلمهم"، وظل هناك إلى وفاته سنة 1815م[3]. وكان قد أرسل أهل عين ماضي للتجاني بإرهاق الباي لهم، لكنه طلب منهم السمع والطاعة "لأميرهم التركي"[4]. كما أغدق أحمد التجاني على أنصاره الهدايا[5]. وقبل وفاته أوصى لتلميذه مقدم زاوية تماسين، الحاج علي بن عيسى (توفي 1836م) بخلافته[6]. وتدخل الحاج علي بن عيسى، مقدم التجانية، في الصراع بين فرعي أسرة بني جلاب، الحكام بتماسين وبتقرت، ما أثار شيخ بني جلاب سلطان تقرت. وما كان تدخل الشيخ سوى لانغماس قبائل المنطقة في الصراع، خاصة قبائل وادي سوف كأحلاف للمحورين المتصارعين[7].

وبعد القضاء على الثورة الدرقاوية، لم يعد للدرقاويين أي نفوذ في الجزائر، كما ذكرنا، فاستغل سلطان المغرب الأقصى مولاي عبد الرحمان (1822- 1859م) أصحاب الطريقة التجانية، ونتيجة

---

[1]) Louis Rinn: Marabouts et khouans : Étude sur l'islam en Algérie, Adolphe Jourdan Libraire-Éditeur, Alger, 1884, p. 420.

[2]) L. Arnaud: Siège d'Ain-Madi par El-Hadj A. E. Kader B. Mohi Ed-Din, in Revue Africaine, 1864, O.P.U, Alger, 1985, p. 358

[3]) محمد بن عبد القادر: المصدر السابق، جزء 1، ص 81 و115.

[4]) عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق، الجزء 3، ص 290.

[5]) عزيز سامح: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة: حمود علي عامر، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1989، ص 576.

[6]) مختار فيلالي: المرجع السابق، ص 48.

[7]) خالد محمد: المقدس والأسطورة في التجربة الطرقية الإسلامية بمنطقة شمال شرق الصحراء، في أعمال المركز الوطني للبحوث في عصور ما قبل التاريخ وعلم الإنسان والتاريخ، الجزائري وأسطورته: المخيال الاجتماعي وآليات التماهي، نصوص جمعت تحت إشراف عبد الرحمان بوزيدة، سلسلة جديدة، العدد 1، م.و.ب.م.ا.ت، الجزائر، 2003، ص 86. حكمت عائلة بني جلاب منطقة تقرت من سنة 1414م إلى سنة 1854م، وعرف أفرادها صراعا مريرا على الحكم، حتى قيل "أقتل خوك يشيْخوك"، أي تصبح شيخ العائلة. انظر موقع وادي ريغ للتراث والتعليم للأستاذ فوزي بوبكر تقرت، www.bmsf..yoo7.com/c2-category

لتحريضهم أخذت قبائل بابور وجرجرة تتمرد باستمرار، فاستخدم الحكام العنف حتى سنة 1826م[1]. وخرج يحي آغا لمحاربة التجاني في شتاء 1818-1819م، وشارك في الحملة باي الغرب، لكن دون نتيجة تُذكر[2].

وكانت التجانية عرفت ازدهارا بعد عودة ولدَي الشيخ أحمد التجاني إلى عين ماضي، لكن بعض المنشقين، الذين طردهم سي أحمد التجاني من عين ماضي إلى جبل عمور، جنّدوا مقاتلين من العثمانيين وهاجموا المدينة. لما فشلوا طلبوا دعم حسن باي وهران (1817-1831م) الذي حاصر عين ماضي سنة 1820م، فاضطرت الواحة لدفع الأموال (100 ألف بوجو) مقابل تخليه عنها، فاستلم الباي الأموال ثم قصفها مدة 36 ساعة، دون أن يتمكن من اقتحامها فانصرف عنها. وفي سنة 1822م حاول باي التيطري مصطفى بومزراق (1819-1830م) اقتحام الواحة دون جدوى، فتحول التجانيون من الدفاع إلى الهجوم[3].

محمد الكبير التجاني:

الواقع أن خلافة محمد الكبير التجاني لوالده بعد وفاته، وعودته هو وأخيه محمد الصغير وباقي أفراد الأسرة إلى عين ماضي، لمواصلة رسالة أبيهم الدينية والاجتماعية بإشارة منه، هو ما جعل حكام الجزائر غير مرتاحين لهم. ومؤكد أن إقامتهم بالمغرب الأقصى لها دخل في ذلك، يُضاف إلى ذلك كثرة الوشاة والسعاة. وكان الغرب الوهراني ما زال متأثرا بأحداث ثورة درقاوة، وصار البايات يتخوفون من هذه العائلة، لذلك قاد الباي حسن حملة عسكرية ثانية على عين ماضي سنة 1825م، واتهم التجانيين بالإعداد للثورة على غرار ابن الشريف الدرقاوي، وحاصر عين ماضي شهرا، ثم أبرم صلحا مع الشيخ محمد الكبير بن التجاني على أن يلتزم بدفع 20 ألف ريال نقدا للبايلك، و500 ريال كل سنة، فرفع الباي الحصار وعاد لوهران[4].

وكان الحكام يرهبون سطوة محمد الكبير، فبعد عودته من الحج سنة 1824م، وبعد ما لحقه من الباي حسن، ظهر له مقاتلة العثمانيين، فدعا الناس لطاعته، والخروج على السلطة الزمنية، فوافقه أهل

---

[1]) عزيز سامح: المرجع السابق، ص 506.

[2]) E. Mercier : Histoire de l'Afrique…, p. 504.

[3]) Idem, p. 508 et L. Rinn : op. cit., p. 423.

[4]) H. D. de Grammont : Histoire d'Alger…, p. 299.

النواحي[1]، وتحالف مع حشم غريس "لأنهم أصحاب فتن، فكلما قام ثائر إلا وكانوا أنصاره"[2]. وجاء تحالف الحشم مع محمد الكبير التجاني بعدما استغاث أولاد هاشم به، بعد مقتل 11 من أعيانهم على يد البايلك، غير أن الباي حسن تمكن من شراء أهم شيوخ القبيلة، فتخلوا عن التجاني[3]، عند اصطدام عسكر الباي مع أتباع التجاني سنة 1827م، وتقهقر الحشم ومن رافقهم، وبقي التجاني في 300 من أعراب زكور، ربطوا أنفسهم، وقاتلوا حتى قتلوا عن آخرهم. وتمكن حسن باي من محمد الكبير التجاني بعد هذه الخيانة في سهل غريس قرب معسكر، المدينة التي أراد محمد الكبير نزعها من الإدارة العثمانية، ودفن هناك[4]، وبعث الباي برأس التجاني إلى الجزائر، وعُلقت بباب جديد. و"لكثرة ما كانوا يخافونه أرسلوا سيفه إلى السلطان محمود خان"[5] (1785-1839م)، فتوجه نشاط التجانية نحو الصحراء والسودان[6].

ثورات النمامشة والأوراس 1818-1827:

ثورة النمامشة والأوراس 1817-1818م:

خرج تشاكر باي (1814-1817م)، سنة 1816م، في حملة ضد فرعي المقارنة بن قندوز وبورنان، منافسي الفرع الثالث حليف الباي أولاد الحاج، فهزموه قرب أولاد ماضي واستولوا على أمتعته. كما انهزم أمام أولاد سيدي عبيد من النمامشة، وحتى لا يعود دون غنائم، أخذ تشاكر باي ماشيتهم وإبلهم. اعترضته عاصفة ثلجية (شهر فيفري 1817م) كادت تودي به، ولاحقه أصحاب الإبل وضايقوه فاضطر إلى إعادة ما تبقى له منها، كما اضطر إلى إعادة بناء قبة جدهم وشيخهم قبل أن يعود إلى قسنطينة. وفي نفس الشهر ونفس السنة قاد حملة ضد أولاد دراج، لكن النمامشة كانوا أكثر استعدادا منه

---

[1]) عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق، الجزء 3، ص 340.

[2]) أحمد الزهار: المصدر السابق، ص 159.

[3]) Ahmed Ben Naoumi : Politique ou guidance çoufie dans les voies religieuses en Algérie le cas des Ouled Sidi Cheikh, in **طرائق ورقائق:** تصوف ثقافة موسيقى Ou des voies et des voix (soufisme- culture- musique),

ملتقى دولي (تلمسان من 12 إلى 16 نوفمبر 2005)، تنسيق وتقديم: زعيم خنشلاوي، الطبعة الثانية،CNRPAH، الجزائر، 2006.

[4]) محمد بن عبد القادر: المصدر السابق، جزء 1، ص 80.

[5]) أحمد الزهار: المصدر السابق، ص 160.

[6]) محمد خير فارس: المرجع السابق، ص 80.

فهزموه، واضطر لقبول شروطهم التي كان على رأسها الخروج من أرضهم للتو واللحظة[1]. ودامت هذه الثورة التي أعلنتها قبائل النمامشة والأوراس ووادي سوف على باي قسنطينة حتى عهد الباي أحمد المملوك (1817–1819م)، الذي تمكن من إخضاعهم بعد حرب دامت 3 سنوات، لكنهم عادوا للثورة من جديد سنة 1823م[2].

ثورة النمامشة سنة 1822م:

تمرد النمامشة سنة 1822م، في عهد إبراهيم بن علي الكريتلي (تولى لمدة خمسة أشهر فقط سنة 1822م)، ورفضوا دفع الضرائب. أخذ لهم الباي 40 ألف رأس غنم[3]. أما فايسات Vayssettes فذكر أنهم رفضوا دفع الضريبة فخرج لهم الباي، وغنم منهم 60 ألف رأس غنم بيعت للمخزن، وملأ الخزينة بـ200 ألف فرنك[4].

ثورة أولاد سيدي علي سنة 1823م:

هاجمها خليفة الباي في محلة لرفضها دفع الضريبة، لكن الثوار هزموه وقتلوه مع عدد من الجيش، وعنّف الداي بسبب ذلك الباي لهزيمة قواته[5].

ثورة الحنانشة 1827م:

كان الشيخ زين بن يونس، زعيم أولاد يحي بن طالب، على الحدود بين الجزائر وتونس (تبسة) يرفض الخضوع لباي قسنطينة منذ مدة، قائلا أنه تابع لتونس، وأحيانا للجزائر. هاجمت قوات الباي القبيلة عدة مرات في جبل دير وراء تبسة. كانت أول حملة للحاج أحمد باي الشرق (1816–1837م) ضد بن يونس، وتمكن من استدراجه بمساعدة رزقي بن منصور من الحنانشة لمعسكره بمداورش، فأسر بن يونس وأرسله للجزائر، أين شنق على مدفع بالقصبة. وتسلم "الخائن" رزقي مشيخة الحنانشة. رفض الحراكتة

---

[1]) E. Mercier : Histoire de l'Afrique…, p. 498, 499.

[2]) مبارك الميلي: المرجع السابق، ص 266.

[3]) العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 27.

[4]) E. Vayssettes : op. cit., 1869, p. 571.

[5]) Idem, 1869, p. 573, 574.

هذه المشيخة عليهم، وثاروا وكاتبوا الداي مهددين أنهم سينتقلون لجهة تونس. وفي فيفري 1827م قاد الحاج أحمد باي مع رزقي محلة ضد الحنانشة الثائرين، وعاود حملته في سبتمبر التالي، ومرة ثالثة في سبتمير 1828م حمل عليهم وقطع رؤوس، وغنم ماشية كما في المرتين السابقتين. لكن كل هذه المصائب لم تغير من موقفهم الرافض لتشيُخ رزقي بن منصور عليهم[1].

رفضت الحنانشة والنمامشة والحراكتة، سنة 1830م، إرسال قوات لمدينة الجزائر مع أحمد باي. وفي الجنوب فرحات بن السعيد، شيخ العرب، كان قد أعلن استقلاله منذ مدة، كما أن فرع من المقرانيين، فعل نفس الأمر، وكذلك شيوخ إقطاعيين آخرين[2].

ثورات أخرى:

ثورة الحنانشة سنة 1803م:

ثار الحنانشة سنة 1803م، وقضى عليها إنكليز باي وعزل في نفس السنة[3].

ثورة الزاب نهاية سنة 1818م:

خرج خليفة الباي الحاج أحمد المملوك في حملة ضد الذباح بن بوعكاز، شيخ الذواودة. هُزم بداية عند مهاجمته واحة أورليل، وعاود هجومه بعد وصول قوات مع مدافع وانتصر، لكنه انتصار باهض الثمن. وليغطي على ذلك أمر بإعدامات وبقطع النخيل[4].

تمرد أهل ولهاصة 1828م:

رفضت قبائل ولهاصة بشمال تلمسان دفع الضريبة، فأرسل حسن باي محلة لاستخلاصها بالقوة، لكنها تعرضت لكمين وأبيدت عن آخرها[5].

---

[1]) E. Mercier : Histoire de l'Afrique..., p. 514 et 522.

[2]) Ch. Féraud: Les Harar seigneurs..., p. 366.

[3]) العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 27.

[4]) E. Mercier : Histoire de l'Afrique..., p. 504.

[5]) قدور بوجلال: المرجع السابق، ص 300.

4- انعاكاسات هذه الثورات على البلاد

واكب الاضطرابات التي حدثت في جهاز السلطة قيام فتن وتمردات. وتبني الفتنة من طرف بعض الطرق الصوفية (الدرقاوية، التجانية) حوّلها من مجرد حركة تمردية عرضية، إلى جرح غائر في جسم المجتمع[1]. وهناك مؤشرات توحي أن أطرافا أجنبية كانت لها علاقة بهاته الفتن (ثورات درقاوة والتجانية) التي كانت تغذيها على أمل زعزعة الاستقرار. ومن ناحية أخرى فإن هذه الفتن كانت تعبيرا لأزمة معنوية عميقة داخل المجتمع، وتطرح استفسارا مُلحا: كيف تمكن أشخاص، بعض منهم مغامرين وأفّاقين، من جر جحافل من الناس وراءهم من أجل قضايا ذات أهداف مبهمة؟ وإن كانت الأزمة الاقتصادية قد تُشكل أحد العناصر المفسرة لهاته الأزمة المعنوية[2].

وقبل ذكر انعكاسات هذه الثورات المحلية على العباد والبلاد، نشير لأسباب فشلها.

أسباب فشل الثورات:

ما جمع ثورات ما قبل القرن 19م هو الجهوية والمحدودية، بسبب روح العصبية التي كانت قوية، ما أفقدها عنصر الشمولية، وجعلها لا تشكل خطرا كبيرا على خلفاء خير الدين بربروس، الذين استغلوا الأمر بتغذية هذه الروح، وذلك بزرع التنافر والخلاف بين القبائل، وحافظوا بذلك على أمنهم ووجودهم، حتى نهاية القرن 18م[3]. وكان سبب هذه الثورات في الغالب العامل الاقتصادي[4].

كما لم يؤدِ تزعم رجال الدين للثورة، بداية القرن 19م إلى تدمير نفوذ البايلك، والحد من مظالم الحكام، ولم تُعدّل سياسته وأسلوب الحكام، وسبب ذلك تعدد الطرق الصوفية، وتباين ميولها وانحصار نفوذها في مناطق دون أخرى، وارتباط بعضها بأقطار خارجية[5].

ويمكن تعداد هذه الأسباب في:

---

[1]) جمال قنان: المرجع السابق، ص 20.

[2]) المرجع نفسه، ص 21.

[3]) الغالي الغربي: المرجع السابق، ص 145.

[4]) المرجع نفسه، ص 196.

[5]) ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ، الجزء 4، ص 39.

1/ الاختلافات بين الطرق الصوفية التي قادت الثورات (التجانية ضد الدرقاوية/الرحمانية ضد الدرقاوية/القادرية (الشيخ محي الدين) ضد الدرقاوية).

2/ كانت الثورات عشوائية عفوية وغير منظمة.

3/ قمع الحكام (جيش إنكشاري منظم مقابل ثوار غير منظمين) الذي ألحق أضرارا كبيرة بالثوار، وجعل الأنصار يتفرقون عنها، مخافة القتل والتنكيل ضد قبائلهم[1]. تسحق الدولة الانتفاضة بفضل تجربتها في الحرب مع المؤسسات التي تملك الوسائل وتحتكرها[2].

4/ سياسة فرق تسد. بعد خروج الإسبان من وهران لم يعد لوجود العثمانيين مبررا، فاستيقظت الأفكار الاستقلالية، ولمقاومتها لزم الاعتماد على الانقسامات وعلى المرابطين[3]. إذ شجع الحكام العثمانيون التنافس القبَلي والصراع العشائري القائم على مبدأ الصف وروح العصبية، حتى تبقى الكلمة الأخيرة لممثلي البايلك، كما كان الشأن في الهضاب العليا القسنطينية والصحراء. كما دأب الحكام على تفتيت التجمعات القبلية الكبرى التي رأوها تهديدا لنفوذهم، بإخضاع تلك القبائل الكبرى وتنصيب شيوخ موالين لهم عليها، وإذا فشلوا في ذلك يستولون على أراضيها ويُرحِلون بطون منها إلى مناطق بعيدة، ما كان يؤدي لانتفاضة كثير من القبائل[4].

5/ سياسة المداهنة ومحاولة التقرب لبعض الأسر الإقطاعية والمرابطية المتنفذة بواسطة المصاهرة، مثل باي الغرب بوشلاغم (1686م-1737م) الذي صاهر عددا من العائلات الإقطاعية في الغرب، وزواج أحمد القلي باي قسنطينة من أسرة بوعكاز شيخ العرب. كما أغدق الحكام على هذه العائلات الإقطاعية بالأموال والهدايا والهبات والامتيازات، مقابل أن تحافظ على الأمن وتوطيد النفوذ العثماني في مناطقها (عائلة المقراني وقفت في وجه ابن الأحرش)[5].

---

[1]) الغالي الغربي: المرجع السابق، ص 197 و206 و196.

[2]) Ahmed ben Naoumi : op. cit., p. 130.

[3]) H.D. de Grammont : Histoire d'Alger…, p. 32.

[4]) ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ، الجزء 4، ص 40.

[5]) الغالي الغربي: المرجع السابق، ص 200، 201.

6/ قمع الحكام للثورات قبل انتشارها[1]. خاصة أن أغلب الثورات اعتمدت على التعبئة الروحية، حيث كانت تخمد بمجرد مقتل زعيمها.

انعكاسات (نتائج) الثورات على البلاد:

إن حدة الثورات المتعددة، في نهاية القرن 18م وبداية القرن 19م كانت سببا في إنهاك القوى الحربية للعثمانيين وفي إضعاف الجيش، فلم تعد له تلك الصولة التي كانت في عهد عثمان باشا وصالح باي ومحمد الكبير باي. والحروب المتواصلة كانت بداية انتكاس مُحزن للقوى الجزائرية التي أخذت تتراجع حتى أقبلت القوات الفرنسية، فلم يستطع أن يقف أمامها رغم الاستماتة[2].

سياسيا:

1) تطلبت هذه الثورات مجهودا عسكريا كبيرا لإخمادها، رغم عشوائيتها وانعدام التنسيق بينها. ووصل الأمر لحد فقدان الحكام السيطرة على الأمن في مدينة الجزائر وضواحيها، فأصبح العثمانيون لا يبتعدون عن مراكز وجودهم إلا برفقة الجنود لحمايتهم[3].

2) فرار القبائل من البايلك، هربا من القمع والقتل. كان من نتائج ثورة درقاوة مثلا، هجرة القبائل إلى المغرب الأقصى فرارا من استبداد حكام الجزائر، والسياسة الضريبية وفرض الغرامات التي مورست على القبائل (بني عامر، سكان مدينة تلمسان) التي كان لها ضلع في الثورات انتقاما من الحكام[4]. ما أثر على حجم الضرائب المجباة، وهو ما تسبب في عدم استقرار الحكم في المركز وفي البيالك.

3) تزعزع النفوذ العثماني وضعفه، ولم يعرف الاستقرار والهدوء حتى سنة 1830م تاريخ سقوطه، لأن هذه الثورات قوّت من روح الاستقلال، فكثر تمرد القبائل على الحكام، وتطاولت على عمالهم، ورفضت دفع الضرائب بعد أن سقطت هيبة الحكومة وقوتها في نظر الرعية. ولم يقتصر الأمر على قبائل الرعية فقط، بل تعداها إلى حلفاء العثمانيين القدماء، من القبائل المخزنية والأسر الإقطاعية

---

[1]) المرجع نفسه، ص 196.

[2]) مسلم بن عبد القادر : المصدر السابق، ص 57.

[3]) الغالي الغربي: المرجع السابق، ص 206.

[4]) المرجع نفسه، ص 203.

والمشيخات. كما مهدت هذه الثورات لسقوط مدينة الجزائر في يد الفرنسيين، بدون مقاومة تُذكر، وذلك لفقدان الثقة بين الحكام والمحكومين، وبلغ عمق روح العداء والتنافر بين الطرفين إحجام السكان عن إنقاذ الأقلية العثمانية الحاكمة من مصير مشؤوم[1].

اقتصاديا واجتماعيا:

أدت الثورات وما تبعها من إجراءات انتقامية من جانب الحكام، إلى اضطراب الحياة الاقتصادية وتدهورها. فالتجارة الداخلية ركدت بسبب عدم استتباب الأمن، وكثرة قطاع الطرق واللصوصية. أما الفلاحة فقد تضررت كثيرا، ما أدى لانتشار المجاعة، كما ظهر جليا زمن ثورة درقاوة. اختفت المواد الغذائية من الأسواق، وارتفعت أسعار المواد المتوفرة، بسبب الجفاف والمجاعة والجراد، ما دفع بالحكومة لاستيراد الحبوب بعد أن كانت تصدِّرها[2].

تركت هذه الحملات آثارا سلبية على اقتصاد البلاد، وأدت إلى تحول عدد من السكان إلى البداوة والتنقل، حتى قيل:

يخلى وتزول منه الذخائر وتصير النخلة برخلة

ولا شك تخلى الجزائر[3].

وخير مثال على ذلك هو مقتل عثمان باي بوادي الزهور سنة 1804م وما نتج عنه من مجاعة رهيبة، حيث أتلفت خزائنه وكل ما احتوت عليه محلته من أرزاق ومال...، وهذا "أحد الأسباب التي نشأت عنها المجاعة وقلة الحبوب، من كثرة الهول واضطراب الرعية بموت الباي، وتشتيت أهل محلته. وقام أهل الأعراش على بعضهم البعض بالنهب والفساد، فانعدمت الحراثة في تلك السنة أيضا في جهات كثيرة، وانفقدت حبوب الزرع بقيام الهول، وعزَ إخراجها، وقلّ من يأتي بها للأسواق مخافة الطرقات"[4].

انعكاسات ثورة درقاوة:

---

[1]) المرجع نفسه، ص 205 و216.

[2]) المرجع نفسه، ص 202، 203.

[3]) ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ، الجزء 4، ص 38.

[4]) صالح العنتري: مجاعات قسنطينة، ص 33.

وجاء تفصيل انعكاسات هذه الثورة لأنها كانت أهم ثورة حدثت في الجزائر خلال العهد العثماني، لأنها نادت بإسقاط حكم العثمانيين، ولم تطالب فقط بتخفيف أو إلغاء الضرائب كالثورات السابقة، وكانت آثارها طويلة الأمد، وجمعت تقريبا نتائج الثورات التي سبقتها، لكن بشكل أكبر، بسبب طول فترتها واتساع رقعتها.

سياسيا:

فشل ثورة درقاوة لم يكن كاملا، لأنها قطعت شعرة معاوية بين الحاكم والمحكومين، وإن تمكن الحاكم من سحقها في النهاية. وتفسير فشل حركة ابن الأحرش بالشرق الجزائري هو أن العشائر هناك كانت تدين بالولاء لشيوخها الذين كانوا يستمدون نفوذهم من رجال البايلك مقابل امتيازات. وأغلب الريف كان ينتمي للرحمانية المهادنة للحكام والمتعاملة معهم. إضافة لمنافسة الرحمانية لابن الأحرش بالشرق، إذ لم ينظم إليه من المرابطين سوى من كان ناقما على الباي عثمان بن محمد الكبير، مثل المرابط محمد بن عبد الله الزبوشي وابن بغريش وابن بركات المذكورين أعلاه. هذا خلاف الغرب الجزائري الذي تغلغلت فيه الدرقاوية وكسبت قبائل الرعية، وأصبحت القوة الرئيسية المعادية للعثمانيين[1].

كما أن سلاطين المغرب الأقصى تخلوا في القرنين 18م و19م عن المواجهة المباشرة مع حكام الجزائر، وهو تغيير في أسلوب تعاملهم معهم، وأحدث شكلا مغايرا تمثل في تدعيم الطرقيين، وتحريضهم على إثارة القلاقل في الجزائر. نجحت إلى حد ما هذه السياسة في زعزعة الحكم بالجزائر بعد الثورات التي اندلعت في أرجاء الجزائر في مطلع 19م[2].

صحيح أن الدرقاوية لقيت تشجيعا من مولاي سليمان الذي قرّب إليه رجال الدين والأشراف، فكان انتشار أتباع الطرق الصوفية بالمغرب الأقصى وغرب الجزائر بمثابة حصن يحمي سياسة السلاطين العلويين من خطر العثمانيين بالجزائر[3]. لكن في النهاية، سلطان المغرب الأقصى لم يكن في وضع يسمح له بمحاربة العثمانيين، فآثر التخلي عن مشروعه، ونصح شيخ الدرقاوية العربي الدرقاوي بصرف

---

[1]) ناصر الدين سعيدوني: ورقات...، ص 329. إن قلة المصادر التي تبرز رأي ابن الأحرش، وتعبر عن موقف أتباعه من السلطة لم تمكِن من الحكم عليه. انظر نفسه.

[2]) أرزقي شويتام: المرجع السابق، ص 24.

[3]) A. Cour : op. cit., p. 229.

النظر. واضطر هذا للتنصل من موقف تابعه، مقدم تلمسان (ابن الشريف)[1]، على اختلاف الروايات. وبعد استعادة الباي المقلش للمدينة في معركة وادي الأحد، ومقتل 600 درقاوي، أعاد سلطان المغرب الأقصى الوفد التلمساني الذي جاءه لبيعته مع هدايا، وبعث معه مبعوثا خاصا، حمّله هدايا للباي، الذي قبلها. وهكذا تصالح سكان تلمسان من الحضر مع الحامية العثمانية من الكراغلة[2].

لقد نجح العثمانيون في سحق هذه الثورة بعد جهد كبير، وأصيبت تلمسان بأضرار كبيرة، وهجر قسم كبير من أهلها الجزائر إلى المغرب الأقصى بسبب القحط، الذي زاد في معاناة الناس، وحين طلب باي وهران من مولاي سليمان إعادتهم رفضوا العودة مجيبين:"...نذهب إلى بلاد النصارى ولا نجاور الترك، فنجمع علينا الجوع والقتل...". وذكر السلاوي في نفس الصفحة أن أهل تلمسان وأهل جبالها "كلهم جلوا عن أوطانهم حتى لم يبق لباشا الترك مع من يتكلم فضلا عن أن يتأمر"[3]. ما نفهمه من السلاوي أن طلب الباي كان نتيجة تناقص ضرائب البايلك لجلاء عدد من سكانه للمغرب الأقصى، وهي ضرائب مهمة جدا للبايلك لاستقرار حكمه.

كما لم ينفع تدخل المغاربة في بايلك الغرب والتوانسة في بايلك الشرق، إن لم يزد الطين بلة، رغم أنه كان أحيانا بطلب من حكام الجزائر العثمانيين، حيث كانت تربطهم بالقيادات المحلية علاقات قديمة، إما بسبب أحلاف قبلية (الحنانشة مع باي تونس)، أو في إطار الزاوية (الدرقاوية مع سلطان المغرب الأقصى)[4]. ويُعتبر تحول الدرقاوية من التصوف إلى السياسة ضررا لها لأن الحكومتين؛ الجزائرية والمغربية في نهاية الأمر قد تفاهمتا على كبح جماحها[5]، وقد عادى مولاي سليمان شيخ الدرقاوية العربي الدرقاوي لتأييده الثورات ضده. صحيح أنه لم يكن هو الروح القائدة ولكن استغله آخرون، وسُجن إلى أن أطلقه مولاي عبد الرحمان[6].

---

[1]) محمد خير فارس: المرجع السابق، ص 80.

[2]) A. Cour : op. cit., p. 230.

[3]) أحمد السلاوي: المرجع السابق، جزء 4، ص 141، (طبعة 1895) ومحمد خير فارس: المرجع السابق، ص 80.

[4]) عبد الله العروي: المرجع السابق، ص 490.

[5]) أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، جزء 1، ص 518.

[6]) وليم سبنسر: الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتعليق: عبد القادر زبادية، الشركة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 1980، ص 180.

ولم تنته في الواقع ثورة درقاوة بالقضاء على ابن الشريف وابن الأحرش، بل انتقلت العدوى وصار البايات يحسبون كل صيحة عليهم ثورة، فتتبعوا آثار أصحاب النفوذ الديني فتمردت الرعية، وصار كثير من المنتسبين لشيوخ الدين يحرضونها على العصيان[1].

اقتصاديا واجتماعيا:

ومن نتائج ثورة درقاوة كذلك تخريب شامل للحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتقتيل أعداد مهولة من الجزائريين، مع استنفاذ الطاقات الحربية[2]. ويؤكد هذا ما كتبه القنصل العام بتونس، فرانسيسكو سيكي F.Sequi، في مراسلاته المؤرخة بين سنوات 1804-1807م، عن صعوبة التواصل مع أعوانه المحليين (جواسيس) بسبب ثورة ابن الأحرش، واشتكى من انقطاع الاتصالات البرية بين تونس والجزائر[3].

ويمكن القول أن ثورة درقاوة كانت من أسباب انهيار دولة العثمانيين بالجزائر، فقد فقدت الدولة بسببها ثقة القبائل الموالية لها حتى ضعُفت عن مقاومة الفرنسيين. ومات بسببها عشرات الآلاف، وكثير من شيوخ القبائل والنخبة والعلماء، وعدة بايات منهم من قتل ومنهم من عزل ومنهم من سجن[4].

كما أضعفت هذه الثورة نفوذ البايلك بالأرياف، وأقنعت سكان الريف بإمكانية الثورة على سلطة البايلك، ورفض دفع الضرائب والمطالب المخزنية، وعدم الرضوخ للأحكام الجائرة. كما أن انتشار حركة التمرد في القبائل الجبلية عرّض المدن للخطر (المدية، مليانة، شلف...)، وتسبب في اضطراب الاقتصاد بإهمال الفلاحة واختفاء الأقوات، ما أدى لحدوث مجاعة سنة 1804م[5].

---

[1]) أحمد بن سحنون الراشدي: المصدر السابق، ص 48.

[2]) عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق، الجزء 3، ص 309.

[3]) Abdelhakim El Gafsi: Note sur quelques sources (Archives et Presse) relatives à l'histoire de l'Algérie en 1807 et aux Espagnoles installés en Algérie, in Actes du séminaire international sur les sources espagnoles de l'histoire algérienne, (Oran 20- 22 avril 1981), n° spécial 10- 11, université d'Oran, p. 325, 326.

[4]) أحمد بن سحنون الراشدي: المصدر السابق، ص 40.

[5]) ناصر الدين سعيدوني: ورقات...، ص 333 و335.

إن ثورة درقاوة هي ثورة شعبية وانتفاضة فلاحية، نتيجة السياسة المالية والتصرفات الجائرة لبعض الحكام. وعبّرت عن مدى بؤس وتعاسة الفلاحين، وعن تمسُك سكان الأرياف بالإسلام الصوفي المتقشف الزاهد، الذي تدعو إليه الدرقاوية. وهدفت كحركة شعبية لوضع حد لاستنزاف خيرات الريف، وتسخير سكانه لفائدة الامتيازات الأجنبية، والاحتكارات اليهودية الهادفة لتصدير أكبر كمية من الحبوب والمواد الأولية بأسعار زهيدة، بينما المجاعة والأمراض تعصف بالجزائريين[1].

النتيجة النهائية:

إن عدم الثقة غدت الميزة الرئيسية في العلاقات بين الحكام والمحكومين، خاصة منهم المتصوفة، والتي كانت قائمة على التفاهم والاحترام المتبادل. وتردي هذه العلاقات، بين ممثلي الحكومة والمجموعات الدينية، قضى على العنصر الرئيسي الذي ميّز السلوك في المجتمع الجزائري منذ قرون، وهو عنصر الاعتدال. فدور المرابطين ورجال الثقافة بصفة عامة، وشيوخ الزوايا والطرق الصوفية تجلى في جميع المستويات: اقتصادية، اجتماعية، عسكرية،.. فبدون هذا التفاهم كان ينهار صرح الدولة. والزوايا لا يقتصر دورها على الانتماء لناحية أو منطقة معينة، ولكن تهدف إلى ما وراء ذلك، والعلاقات التي نسجها الإخوان (أتباع الطرق الصوفية) تتجاوز حدود القبيلة أو لون البشرة أو اللغة أو الحدود[2].

إن الثورات ضد العثمانيين في شرق البلاد ثم في غربها ثم في الوسط، كانت بتدبير بعض كبار أو صغار رجال الطرق الصوفية، وهي مؤشر كبير بيّن أن الوعي بتداعى نظام الحكم، وضرورة تغييره قد ساد جماعات واسعة. والأخطر في الأمر على الحكام، أن هذا الطموح إلى التغيير قد وجد من يعطيه صورة ملموسة، وأن المرشحين للحكم بدل النظام القائم هم فئة قادرة على التأثير على عواطف الجماهير، وتجنيدها في العمل من أجل مشروع جديد، وهم فئة رجال الدين[3].

وكنتيجة لما سبق نشير أن خسارة الطرق الصوفية بالنسبة للعثمانيين في الجزائر خسارة لا تُعوض، بحيث تركوهم وشأنهم ليصفوا حساباتهم مع الفرنسيين، وعندما كان هؤلاء على وشك الاستيلاء

---

[1]) المرجع نفسه، ص 336. ابن الشريف كذلك طلب من سكان المناطق التي وقعت تحت سلطته دفع الضرائب له.

[2]) محفوظ سماتي: المرجع السابق، ص 96، 97.

[3]) مروش المنور: دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، جزء 1: العملة والأسعار والمداخيل، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص391.

على مدينة الجزائر، لم يُسرع الطرقيون كعادتهم للمشاركة في المعركة بكل ثقلهم، كما أن جل القبائل كانت غائبة عن ساحة القتال[1].

لم تعد سلطة الدولاتلي تعم مجموع القطر، وهذا ما صرح به سكان تلمسان في رسالتهم إلى سلطان المغرب الأقصى، حتى لا يقعوا تحت الحكم الفرنسي: "اعتقدوا (علماء فاس) أن في عنقنا للإمام العثماني بيعة، وهذا لو صح لكان علينا حجة، وليس الأمر كذلك وإنما له مجرد الاسم هنالك، وعامل الجزائر إنما كان متغلبا، وبالدين متلاعبا، فأهلكه الله بظلمه وتطاوله على عباد الله وجوره وفسقه... ويدل على تغلبه واستقلاله، عدم وقوفه عند أمر العثماني وامتثاله، بل لا يكترث به أصلا، ولا يتبع له قولا ولا فعلا...، مال جمع من حرام، سلط الله عليه الأعداء اللئام"[2]. نفس الحكم عند المؤرخ التونسي ابن أبي الضياف (توفي 1874م)، "لأن أهل الجزائر وأعرابها، وهم السواد الأعظم، سئموا سطوة جند الترك. وبلغ السيل الزبى، وزهّدهم ذلك في الوطن، وضاق منهم العطن. والمظالم الفظيعة، ربما تفضي إلى مخالفة الشريعة"[3].

انهارت الدولة التاريخية في بلاد المغرب على إثر تضافر عاملين اثنين: الضغط الأجنبي، العسكري والاقتصادي، ثم الضعف الذاتي المتزايد، الناتج عن قرون من الاستقرار في ظل الانحطاط. سار حكم العثمانيين تدريجيا نحو الاضمحلال، ولا يوجد أي دليل على أنه كان ليستمر لو لم يباغته الهجوم الفرنسي[4].

---

[1]) عمار هلال: أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830– 1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 25.

[2]) الشيخ أبو العباس أحمد الناصري: كتاب الاستصقا لأخبار دول المغرب الأقصى الدولة العلوية، القسم 3، الجزء 9، تحقيق وتعليق: جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1997، ص 27، 28.

[3]) أحمد بن أبي الضياف: إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، تحقيق: لجنة من وزارة الشؤون الثقافية، المجلد 2، الجزء 3، الدار العربية للكتاب، د. ب، 1999، ص 167.

[4]) عبد الله العروي: المرجع السابق، ص 532 و511.

خاتمة

هل نجح العثمانيون في حكمهم الجزائر؟ اختلفت الآراء وتناقضت أحيانا، لكن يمكن القول أن عثمانيي الجزائر صدوا الخطر المسيحي على الإيالة، ووحدوها تحت راية واحدة، وإن لم تخضع لهم تماما. لكن تعاليهم وسياستهم مع السكان لم تكن حكيمة، وإن نجحت هذه السياسة أحيانا، لكنها سياسة غير عادلة، والعدل أساس الملك.

لم يندمج الأتراك العثمانيون الذين حكموا الجزائر مع السكان، ولم يسمحوا لأبنائهم من الجزائريات (الكراغلة) تولي منصب حاكم الجزائر، وإن تسامحوا في غير ذلك. ولم يتمكن حكام الجزائر العثمانيون من السيطرة على البلاد إلا باستعانتهم بقوى محلية، تمثلت في الأسر الكبيرة والقوى الدينية مقابل امتيازات. وهذا يعني أن حكام الجزائر العثمانيين "الأتراك" لم يسيطروا وحدهم على السكان، بل كان لقبائل المخزن، وللعائلات الأرستقراطية نفوذا كبيرا على سكان الريف، نفوذ ستزاحمها فيه العائلات الدينية.

كما لا يجب أن ننسى أن العثمانيين حموا البلاد، التي عرفت ازدهارا في بعض الفترات من حكمهم، بفضل الغزو البحري الذي كان يدر على خزينة الإيالة أموالا طائلة، مثلما كان يدره على دول أوروبا. لكن الوضع السياسي كان غير مستقر، سواء في القمة أو في القاعدة، وذلك راجع لغياب العدل في توزيع ثروات ومداخيل البلاد، ولتراخي قبضة الدولة على بعض المناطق الممتنعة. وكان عدم استقرار الحكم في القمة راجع لتدخل الديوان والإنكشارية في تعيين الباشا، بغض النظر عن كفاءته، الأمر الذي انعكس على الوضع السياسي الذي ساد هذه المرحلة من تاريخ الجزائر.

لهذا غاب العدل في علاقة الحاكم بالمحكومين ، ومرد ذلك لتولي حكام غير أكفاء الحكم، نتيجة النظام الذي كان متبعا في تعيين الباشا. كان الديوان هو الذي ينتخب الباشا، والديوان كان همه الحصول على المرتبات مهما كانت الظروف التي تعيشها الجزائر، لهذا طُبعت محلات جمع الضرائب بطابع غير إنساني بعد تراجع مداخيل البحر. كان على الحاكم توفير مرتبات الجند وإلا تعرض للعزل أو القتل، ولم يكن في استطاعة الحكام الاستماع لآهات السكان، لأنهم كانوا بين فكي كماشة الإنكشارية، ما أدى إلى تمردات وعصيانات وانتفاضات ثم ثورات للسكان.

ونتج عن هذا الوضع السياسي أن كثير من الحكام كان همهم جمع الثروة والوقاية من الانقلابات، ومحق كل تمرد تقوم به القبائل، الأمر الذي انعكس على الأوضاع الاجتماعية؛ حيث عانى الجزائريون من تعسف الحكام دايات أو بايات، وحتى قبائل المخزن لم ترحم الرعية، ما أدى في كثير من الأحيان إلى ثوران للقبائل محقه الحكام في الدم. فلم يعد هم الجزائري سوى سد رمقه وجمع المال لدفع الضرائب، التي أخذت جبايتها غالبا طابعا غير إنسانيا. ولكثرة تمردات القبائل لم يعد الحكام يسيطرون على الأوضاع الأمنية، وتراخت قبضة الدولة على دواخل البلاد، ما أدى لانتشار اللصوصية والقتل المجاني، حتى الحجاج تعرضوا لهجمات اللصوص. في مثل هذه الظروف لم يعد الجزائري ينتظر سوى صوت للثورة على حكامه لينظم إليه. وجده في القوى الدينية، من مرابطين وشيوخ طرق صوفية، حيث كان يلجأ إليهم هربا من الظلم والتعسف واللاأمن.

وكان هذا الوضع نتيجة للسياسة الاقتصادية (إن وُجدت) التي اتبعها الحكام العثمانيون لاعتمادهم على ريع الغزو البحري، ركيزة خزينة الإيالة. وواضح أنها كانت سياسة غير رشيدة، لأنه بمجرد ما شحّت هذه المداخيل، نتيجة تغير السياسة البحرية الأوروبية، والتطور الذي عرفته صناعة السفن في أوروبا، وتغير المفاهيم مع قرن الأنوار (حرية التنقل، حرية الإنسان...)، تراجعت البحرية الجزائرية، فاختل ميزان المداخيل مع المصاريف، ما أدى بالحكام إلى البحث عن الأموال اللازمة لملأ نقص الخزينة، بجباية الضرائب من الداخل مهما كانت الظروف، واتخذت عملية الجباية طابعا وحشيا غالبا.

وكنتيجة للسياسة التي اتبعها حكام الجزائر في العهد العثماني، والمتمثلة في سياسة فرق تسد بين مختلف فئات المجتمع الجزائري، فإنها لم تعد تأتي أُكلها بعد تناقص مداخيل البحر، وسعي الحكام للحصول على الضرائب بكل الوسائل، ومحاولة إخضاع قبائل كانت ممتنعة، لتحصيل ضرائب أكثر. وأدى ذلك لصدامات عنيفة أنهكت قوى الدولة، وأدت لظهور شعور، يكاد يكون عاما لدى الجزائريين، لظلم الحاكم "التركي"، وكانت نتيجة ذلك انعدام الأمن في مناطق كثيرة من البلاد.

أخفق حكام الجزائر العثمانيون في الحفاظ على الأرض التي احتضنتهم، رغم ترفعهم على أبناءها، وقطعوا شعرة معاوية التي مكّنتهم من حكم البلاد والعباد بأقل التكاليف. قطعوا الشعرة عندما اتبعوا سياسة ضريبية قاسية تجاه الرعية والمرابطين، وحتى تجاه بعض العائلات الأرستقراطية التي كانت تربطهم بالسكان. ومرد ذلك لضغط المليشيا على الباشا، الذي كان يضغط على ممثليه في البيالك بدوره للحصول على الأموال، فتناقصت مداخيل "الزيارة"، ووجد رجال الدين أنفسهم بين ناريين؛ نار العامة التي لجأت إليهم شاكية ظلم الحكام، ونار الحاكم الذي لا يشبع أبدا. في الأخير وقفوا إلى جانب أبناء الأرض،

خاصة أن الطرق الصوفية تسع الكل، دون اعتبار للأصل والمركز واللغة والطبقة ... ورفعوا راية العصيان، وانظموا للقبائل التي أنهكتها الضرائب، وقاموا بثورات كادت تعصف بالحكم العثماني، بداية من القرن 19م، وفي النهاية تخلى الجزائريون عن حكامهم العثمانيين المسلمين، لكنهم لم يقبلوا بحكام أجانب يخلفونهم، وقاموا بانتفاضات في كامل الجزائر بعد سنة 1830م.

ببليوغرافية المطبوعة

المصادر والمراجع العربية والمعربة:

تم ترتيب قائمة المصادر والمراجع ترتيبا ألفبائيا، دون اعتبار آخر.

ابن أبي الضياف أحمد: إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، تحقيق: لجنة من وزارة الشؤون الثقافية، المجلد 2، الجزء 3، الدار العربية للكتاب، د. ب، 1999.

ابن حمادوش عبد الرزاق: رحلته المسماة لسان المقال في النبأ عن النسب والحسب والحال، تقديم تحقيق وتعليق: أبو القاسم سعد الله، إصدارات المكتبة الوطنية والمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.

ابن سحنون الراشدي أحمد: الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تحقيق وتقديم: المهدي بوعبدلي، منشورات وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، مطبعة البعث، قسنطينة، 1973.

ابن سليمان محمد الصائم التلمساني الملقب بالجازولي: كعبة الطائفين وبهجة العاكفين في الكلام على قصيدة حزب العارفين، الجزء 1، تقديم وتحقيق: قيداري قويدر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف: شايف عكاشة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ وعلم الآثار، شعبة الثقافة الشعبية، تخصص أدب شعبي، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان-، 2012- 2013.

ابن عبد القادر محمد: تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، جزءين، جزء 1: سيرته السيفية، المطبعة التجارية، الإسكندرية، 1903.

ابن عبد القادر مسلم: أنيس الغريب والمسافر، تحقيق وتقديم: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.

ابن عثمان حمدان خوجة: المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري، طبعة 2، دار الحكمة، الجزائر، 2015.

ابن ميمون محمد الجزائري: التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تقديم وتحقيق: محمد بن عبد الكريم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

ابن هطال أحمد التلمساني: رحلة محمد الكبير "باي الغرب الجزائري" إلى الجنوب الصحراوي الجزائري، تحقيق وتقديم: محمد بن عبد الكريم، عالم الكتب، القاهرة، 1969.

بربروس خير الدين: مذكرات، ترجمة وتعليق: محمد درّاج، الطبعة 2 مزيدة ومنقحة، الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

برنيان أندري ونوشي أندري ولاكوست إيف: الجزائر بين الماضي والحاضر إطار نشأة الجزائر المعاصرة ومراحلها، تعريب: إسطنبولي رابح ومنصف عاشور وتفاحي مراد، تمهيد:جان دريش، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، عن طبعة المطبوعات الجامعية، باريس، 1960.

بعارسية صباح: مواقف الحكام والعلماء من المتصوفة في الجزائر خلال العهد العثماني، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، 2015-2016.

بلحميسي مولاي: الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني، الطبعة 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

بوجلال قدور: مظاهر التقارب والقطيعة بين العلماء والسلطة العثمانية في بايلك الغرب فترة الدايات 1671-1830م، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث، إشراف: دحو فغرور، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة، 2016-2017.

بوعزيز يحي: الدور الديني والسياسي للطرق الصوفية بالجزائر، ضمن موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر، جزء 1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

بوعزيز يحي: الموجز في تاريخ الجزائر، جزء 1-2: الجزائر القديمة والوسيطة والحديثة، طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

بوعزيز يحي: وهران، منشورات وزارة الثقافة والسياحة– المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1985.

تيدنا بيير بول: مذكرات، ضمن الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر خلال العهد العثماني، ترجمة: احميدةعميراوي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

الجيلالي عبد الرحمان: تاريخ الجزائر العام، جزء 3 و4 ، طبعة 8، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

خالد محمد: المقدس والأسطورة في التجربة الطرقية الإسلامية بمنطقة شمال شرق الصحراء، في أعمال المركز الوطني للبحوث في عصور ما قبل التاريخ وعلم الإنسان والتاريخ، الجزائري وأسطورته: المخيال الاجتماعي وآليات التماهي، نصوص جمعت تحت إشراف عبد الرحمان بوزيدة، سلسلة جديدة، العدد 1، م.و.ب.م.ا.ت، الجزائر،2003.

خير فارس محمد: تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، الطبعة 2، مكتبة دار الشرق، بيروت، 1979.

الزبيري العربي: التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1792–1830، الطبعة 2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

الزهار أحمد: مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر، تحقيق: أحمد توفيق المدني، الطبعة 2، S.N.E.D، الجزائر، 1980.

الزياني محمد بن يوسف: دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تقديم وتعليق: المهدي بوعبدلي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.

سامح عزيز: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة: حمود علي عامر، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1989.

سبنسر وليم: الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتعليق: عبد القادر زبادية، الشركة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 1980.

سعد الله أبو القاسم: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، جزء 1، طبعة 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005.

سعد الله أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.

سعيدوني ناصر الدين: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الفترة الحديثة والمعاصرة، الجزء 2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.

سعيدوني ناصر الدين: ورقات جزائرية: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000.

سعيدوني ناصر الدين والمهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ: العهد الرابع: العهد العثماني، وزارة الثقافة والسياحة– المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

السلاوي أحمد: الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى، الجزء 4، حقوق الطبع للمؤلف، المطبعة البهية المصرية، مصر، 1895م/1312ه

السلاوي أحمد بن خالد الناصري: الاستقصا في تاريخ دول المغرب الأقصى، جزء 4، المطبعة البهية المطرية، مصر، 1325ه/1907م.

السلاوي الناصري الشيخ أبو العباس أحمد: كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى الدولة العلوية، القسم 3، الجزء 9، تحقيق وتعليق: جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1997.

سماتي محفوظ: الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها، ترجمة: محمد صغير بناني وعبد العزيز بوشعيب، دار النشر دحلب، الجزائر، 2007.

شاطو محمد: السلطة العثمانية في الجزائر وعلاقتها بالطرق الصوفية 1792-1830م، في مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 03، ديسمبر 2008، جامعة معسكر.

شويتام أرزقي: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني (926- 1246هـ/1519-1830م)، دار الكتاب العربي للطباعة، النشر، التوزيع والترجمة، الجزائر، 2009.

العروي عبد الله: مجمل تاريخ المغرب، المركز الثقافي العربي، الطبعة 2، الدار البيضاء، المغرب- بيروت، لبنان، 2009.

العقبي صلاح مؤيد: الطرق الصوفية والزوايا بالجزائر تاريخها ونشاطها، طبعة خاصة، دار البصائر، الجزائر، 2009.

العنتري محمد صالح: فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة، مراجعة وتقديم وتعليق: يحي بوعزيز، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

العنتري صالح: مجاعات قسنطينة، تحقيق وتقديم: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.

الغربي الغالي: الثورات الشعبية في الجزائر أثناء العهد التركي، رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف محمد خير فارس، جامعة دمشق، كلية الآداب، قسم التاريخ، مكتب الخنساء، 1984-1985.

الفكون عبد الكريم: منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية لشيخ الإسلام عبد الكريم بن الفكون المتوفي سنة 1662، تعريف وتعليق وتلخيص: أبو القاسم سعد الله، طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

فيلالي مختار: نشأة المرابطين والطرق الصوفية وأثرهما في الجزائر خلال العهد العثماني، دار الفن القرافيكي للطباعة والنشر، باتنة، د.ت.

قنان جمال: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010.

المبارك الشيخ الحاج أحمد: تاريخ حاضرة قسنطينة، اعتنى بتصحيحه والتعليق عليه نور الدين عبد القادر، المدرسة العملية للدراسات العربية، الجزائر، 1952.

مجهول: كتاب عن بعض أخبار قسنطينة وحكامها وما جرى فيها من مدة أربعين عاما (أولهم صالح باي)، مخطوط المكتبة الوطنية الجزائر، رقم 2717.

مروش المنور: دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، جزء 1: العملة والأسعار والمداخيل، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.

المزاري الآغا بن عودة: طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن 19، تحقيق ودراسة: يحي بوعزيز، جزء 1، طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

الميلي مبارك بن محمد الهلالي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، الجزء 3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964.

هلال عمار: أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830- 1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

تعريف و معنى" ثورة" في معجم المعاني الجامع - معجم عربي عربي، قاموس المعاني لكل رسم معنى، على الرابط https://www.almaany.com/ar/dict/ar-، تاريخ الاطلاع 2022/12/04.

موقع وادي ريغ للتراث والتعليم للأستاذ فوزي بوبكر تقرت، www.bmsf.yoo7.com/c2-category.

المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

Arnaud L. : « Siège d'Ain-Madi par El-Hadj A. E. Kader B. Mohi Ed-Din », in Revue Africaine, 1864, O.P.U, Alger, 1985.

Barges J. J. : Complément de l'histoire des Beni-Zeyan rois de Tlemcen, Ernest Leroux Libraire- Éditeur, Paris, 1937.

Bellaire E. M. : « Essai sur l'histoire des confréries marocaines », in Hesperis, tome 1, 2ème trimestre, Émile Larose Éditeur, Paris, 1921.

Ben Naoumi Ahmed : Politique ou guidance çoufie dans les voies religieuses en Algérie le cas des Ouled Sidi Cheikh, in
طرائق ورقائق: تصوف ثقافة موسيقى ou des voies et des voix (soufisme- culture-musique) ملتقى دولي (تلمسان من 12 إلى 16 نوفمبر 2005)، تنسيق وتقديم: زعيم خنشلاوي، الجزائر، C.N.R.P.A.H., 2006, الطبعة الثانية.

Berbrugger Adrien : « Époque de l'établissement des Turcs à Constantine », in Revue Africaine, volume 1, 1856, A. Jourdain Libraire-Éditeur, Alger, Arnolet, Imprimeur-Libraire, Constantine, Challamel Aîné, Libraire, Paris.

Cour Auguste : L'établissement des dynasties des chérifs au Maroc et leurs rivalités avec les Turcs de la régence d'Alger 1509-1830, Ernest Leroux Éditeur, Paris, 1904.

Delpech Adrien : « Résumé historique sur le soulèvement des Derkaoua de la province d'Oran d'après la chronique d'El-Mossellem Ben Med Bach Deftar du bey Hassen de 1800 à 1813 (Hég 1215 à 1228) », in Revue Africaine, 1874, O.P.U, Alger, 1985.

Delphin G. (traduit et annoté par): « Histoire des pachas d'Alger de 1515 à 1745, extrait d'une chronique indigène », in Journal asiatique : Recueil de mémoires et de notices relatifs aux études orientales, 11ème série, tome 29, avril-juin 1922, Publié par la Société Asiatique, Imprimerie Nationale-Ernest Leroux, Paris, 1922.

El Gafsi Abdelhakim: «Note sur quelques sources (Archives et Presse) relatives à l'histoire de l'Algérie en 1807 et aux Espagnoles installés en Algérie », in Actes du séminaire international sur les sources espagnoles

de l'histoire algérienne, (Oran 20- 22 avril 1981), n° spécial 10- 11, université d'Oran.

Federman Henri (interprète de l'armée) et Aucapitaine Henri baron (sous-lieutenant au 36. de ligne): «Notices sur l'histoire et l'administration du beylik de Titeri. Première partie. Les Beys », in Revue Africaine, n° 52, juillet 1865, A. Jourdan, Libraire-Éditeur, Alger, A Rnolet Imprimeur-Libraire, Constantine, Challamel Aîné Libraire, Paris, sur le site algérie ancienne revue africaine.

Feraud Ch. : « Les chérifs kabyles de 1804 et 1809 dans la province de Constantine », in Revue Africaine, 1869, O.P.U, Alger, 1985.

Feraud Ch. : « Les Harar seigneurs des Hanencha: étude historique sur la province de Constantine », in Revue Africaine, 1874, n° 18, O.P.U, Alger, 1985.

Feraud Ch. : « Zebouchi et Osman bey », in Revue Africaine, 1862, O.P.U, Alger, 1985.

Grammont H. D. De: « Correspondance des consuls d'Alger », in Revue Africaine, 1888, O.P.U, Alger, 1985.

Grammont H. D. de: Histoire d'Alger sous la domination turque 1515-1830, présentation de Lemounar Merouch, Éditions Bouchene, Sorbonne, 2002.

Haëdo Diego de : Histoire des rois d'Alger, traduit de l'espagnol par Henri de Grammont (la Revue Africaine, Alger, 1880-1881), présentation de Abderrahmane Rebahi, Éditions Grand-Alger-Livre, Alger, 2004.

Julien Ch. A. : Histoire de l'Afrique du Nord (Tunisie – Algérie – Maroc) de la conquête arabe à 1830, tome 2, 2ème édition revue et mise à jour par Roger Le Tourneau, Payot, Paris, 1956.

Larement Ricardo Rene: Islam and the politics of resistance in Algeria 1783-1992, Africa World Press, Asmara, Eriteria, 2000.

Mercier Ernest: Histoire de l'Afrique septentrionale (Berbérie) depuis les temps les plus reculés jusqu'à la conquête française (1830), tome 3, Ernest Leroux Éditeur, Paris, 1891.

Mercier Ernest: Histoire de Constantine, J.Marle et F.Biron Imprimeurs-Éditeurs, Constantine, 1903.

Meynier Gilbert: « Problématique historique de la nation algérienne », in NAQD : Revue d'Études et de Critique Sociale : Histoire et Politique, n° 14-15, 2001, Publiée avec le concours du Centre National du Livre, Alger.

Rinn Louis : Marabouts et khouans : Étude sur l'islam en Algérie, Adolphe Jourdan libraire-éditeur, Alger, 1884.

Robin N. : « Note sur l'organisation militaire et administrative des Turcs dans la grande Kabylie », in Revue Africaine, n°17, 1873, O.P.U, Alger, 1985.

Vayssettes E. : « Histoire de Constantine sous la domination turque de 1517 à 1837, in Recueil des notices et mémoires de la société archéologique de la province de Constantine, 1er volume de la 2ème série, 1867, 1868, 1869, 11ème volume de la collection, L.Arnolet Libraire-Éditeur, Constantine, Bastide Libraire-Éditeur, Alger, Challamel, Aîné, Éditeur, Paris.

Vayssettes E. : Histoire des derniers beys de Constantine et de l'est algérien (depuis 1793 jusqu'à la chute de hadj-Ahmed) (R.A 1859-1860), présentation Chehrit Kamel, Éditions Grand-Alger-Livres, Alger, 2005.

الفهرس

محتوى المقياس 1

مقدمة..... 2

المختصرات..... 5

مدخل 6

1- أوضاع الجزائر خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر

الوضع السياسي (والأمني)..... 7

الوضع الاقتصادي..... 10

الوضع الاجتماعي..... 12

2- أسباب الثورات

تراجع الانتعاش الاقتصادي الذي كان في القرن 18م.....17

السياسة الضريبية.....19

غياب الاستقرار السياسي الذي شهدته أواخر القرن 18م.....22

الأوضاع السياسية المتعفنة.....22

التنافس الفرنسي الإنكليزي للحصول على الامتيازات بالجزائر.....25

هشاشة العلاقات مع المغرب الأقصى (السلطان سليمان) ومع تونس (حمودة باشا).....26

المغرب الأقصى.....27

مولاي سليمان (1792م-1822م).....28

تونس.....30

حمودة باشا (1782م-1814م).....30

استحواذ اليهود على النفود داخل السلطة.....31

3- أهم الثورات

ا- ثورات ما قبل القرن 19م.....36

ثورات القرن 16م.....36

ثورات القرن 17م.....42

ثورات القرن 18م.....53

ب) ثورات القرن 19م.....60

4- انعاكاسات هذه الثورات على البلاد

أسباب فشل الثورات.....80

انعكاسات (نتائج) الثورات على البلاد.....82

سياسيا.....82

اقتصاديا واجتماعيا.....83

انعكاسات ثورة درقاوة.....83

سياسيا.....84

اقتصاديا واجتماعيا.....86

النتيجة النهائية.....87

خاتمة.....89

ببليوغرافية المطبوعة

المصادر والمراجع العربية والمعربة.....92

المصادر والمراجع باللغة الأجنبية.....98